جامعة العربي التبسي - تبسة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور الصين في النظام الأمني الإقليمي في جنوب شرق آسيا.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية.

إشراف الدكتورة:
ليلى لعجال

إعداد الطلبة:
عبد المالك سدايرية
نجيب بوديار

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب.	الرتبة العلمية.	الصفة.
فتحي معيفي	أستاذ محاضر - ب -	رئيسا
ليلى لعجال	أستاذ محاضر - أ -	مشرفا ومقررا
سمية بلعيد	أستاذ مساعد - أ -	مناقشا

السنة الجامعية

2020-2019.

شكر وعرفان

أشكر الله واحمده على إتمام هذا العمل بعد جهد جهيد

كما أشكر المشرفة الدكتورة ليلى لعجال التي أرشدتنا بكل ما أوتيت من قوة في انجاز هذه المذكرة.

كما اشكر كافة الأساتذة والعاملين بقسم العلوم السياسية بجامعة العربي التبسي – تبسة –

وجزيل الشكر إلى كافة زملائي وزميلاتي.

الإهداء

الحمد لله ربي العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

اهدي هذا العمل إلى:

روح أبي الطاهرة ونسألوا الله أن يسكنه فسيح جناته.

إلى من أعانتني بالدعوات أمي أمدها الله بالصحة والعافية.

إلى من كانوا وسيظلون محل افتخار إخوتي وأخواتي.

إلى جميع زملاء وزميلات الدفعة.

الملخص.

هدفت هذه الدراسة إلى تناول الدور الصيني كقوة صاعدة، بالإضافة إلى النظام الإقليمي الذي هو جزء فرعي من النظام الدولي، وكذلك الحال مع الظاهرة الأمنية، فالأمن الإقليمي يشكل فرع من الأمن العالمي، من هنا تبرز العلاقة بين النظام الإقليمي والأمن الإقليمي، فالأول هو عبارة عن مجموعة من الوحدات السياسية تتميز بخصائص مشتركة ولها مصالح متقاربة، في حين يشير الأمن الإقليمي إلى آليات تحقيق امن هذه الوحدات السياسية بصفة موحدة من التهديدات التقليدية والحديثة، ومنه فقد لعبت الصين دورا مهما في تحقيق الأمن داخل النظام الإقليمي لمنطقة جنوب شرق آسيا، وذلك انطلاقا من اعتمادها على القوة الناعمة في التوجه نحو دول المنطقة، حيث أقامت معهم علاقات اقتصادية وتجارية، كما لعب دورا امنيا كبيرا في مواجهة التهديدات المنتشرة في جنوب شرق آسيا، واستطاعت الصين بدورها الكبير أن تحقق الأمن الإقليمي في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا.

ABSTRACT.

This study aimed to address the Chinese role as a rising power, in addition to the regional system, which is a sub-part of the international system, as is the case with the security phenomenon, as regional security constitutes a branch of global security, hence the relationship between the regional system and regional security emerges. A group of political units caractérise by common characteristics and have close interests, while regional security refers to mechanisms to achieve the security of these political units in a unified manner from traditional and modern threats, and from this, China has played an important role in achieving security within the regional system of Southeast Asia, based on Its dependence on soft power in heading towards the countries of the region, where it has established economic and trade relations with them, as well as played a major security role in the face of threats spreading in Southeast Asia, and China was able in its great role to achieve regional security in the regional system of Southeast Asia

مقدمة

مقدمة

تعتبر الصين من الأطراف الإقليمية الفاعلة نتيجة الإمكانات والمقومات التي تتوافر عندها والتي تتنوع وتمتزج فيما بينها، لتشكل قوة صاعدة، لكونها تتمتع بعناصر قوة شاملة تسعى إلى التطوير والتحديث لترتقي بنفسها إلى مصاف القوى العظمى، لذلك بنت الصين إستراتيجيتها للتوجه نحو الأنظمة الإقليمية ومنها إلى تحقيق أمنها.

إن النظم الإقليمية هي نظم فرعية من النظام الدولي وكذلك الحال مع الظاهرة الأمنية، فالأمن الإقليمي يشكل فرع من الأمن العالمي، من هنا تبرز العلاقة بين النظام الإقليمي والأمن الإقليمي، فالأول هو عبارة عن مجموعة من الوحدات السياسية تتميز بخصائص مشتركة ولها مصالح متقاربة، في حين يشير الأمن الإقليمي إلى آليات تحقيق امن هذه الوحدات السياسية بصفة موحدة من التهديدات التقليدية والحديثة.

لقد تحول مركز الجاذبية الاقتصادي والاستراتيجي العالمي إلى منطقة آسيا عموما وجنوب شرق آسيا خصوصا والمحيط الهادي، وأصبحت المنطقة تستقطب العديد من الدول الكبرى، لذلك بادرت الصين إلى وضع إستراتيجية للتوجه نحو منطقة جنوب شرق آسيا.

منطقة جنوب شرق آسيا، فهي مجال حيوي للقوة الصينية ومجال للنفوذ الاقتصادي والثقافي، وقد أدت جغرافيتها المميزة بتواجد رابطة طبيعية بين الشرق والجنوب الشرقي من جهة، وإطلالتها على بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي من جهة أخرى، إلى جعلها محط اهتمام الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة، لأنها تشرف على طرق الملاحة البحرية التي تمر عبرها الإمدادات الطاقوية الصينية بعد خروجها من المحيط الهندي عبر مضيق ملقا وصولا إلى المسطح المائي في بحر الصين الجنوبي، إضافة إلى وجود جزر في المنطقة غنية بثرواتها الطاقوية والمعدنية و محل نزاع بين العديد من دول المنطقة على رأسها الصين وفيتنام وتايوان واندونيسيا.

ونظرا للأهمية البالغة لمنطقة جنوب شرق آسيا بالنسبة للصين قامت الصين بوضع إستراتيجية جديدة اعتمدها للتوجه نحو الأنظمة الإقليمية، والمتمثلة في القوة الناعمة، وكغيرها من الدول الكبرى تواجه الصين تهديدات أمنية متعددة ومعقدة، فضلا عن زيادة العقبات والتحديات الخارجية والتهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا لهذا قامت بوضع إستراتيجية أمنية جديدة لتحقيق الأمن داخل النظام الإقليمي وبالتالي يتحقق أمنها القومي ثم بعد الدور الإقليمي تستطيع تحقيق ادوار على مستوى النظام الدولي.

✓ أهمية الدراسة.

1/ الأهمية العلمية.

هذا الموضوع يندرج ضمن مجال تخصصنا، ويقدم نفسه كمساهمة لإثراء الأعمال النظرية في حقل العلاقات الدولية وبالتحديد الجانب الأمني المتعلق بالأمن الإقليمي والنظام الإقليمي، وترصد الدراسة موضوع دور الصين في النظام الأمني الإقليمي لاح داهم المناطق وهي جنوب شرق آسيا، وهذا الموضوع يحاول معرفة مدى تحقق الأمن في النظام الإقليمي لمنطقة جنوب شرق آسيا.

2/ الأهمية العملية.

تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في إعطاء تصور واضح للعلاقة التي تربط الصين كقوة صاعدة ومدى تحقيقها للأمن، بالإضافة إلى مدى تعاظم الدور الصيني في المنطقة، وكيف أنها تسعى إلى الوصول لمصاف الدول الكبرى انطلاقا من بعدها الإقليمي.

✓ مبررات اختيار الموضوع.

1/ المبررات الموضوعية.

الإحاطة بأحد المواضيع المهمة والمتمثل في تحقيق الأمن في الأنظمة الإقليمية، وذلك انطلاقا من دور الصين كقوة تطمح للوصول لأعلى درجاتها، ورؤية كيف تحاول الصين أن تلعب دور القائد في منطقة جنوب شرق آسيا، كما أن المواضيع المتعلقة بالصين دائما يتجدد البحث فيها، وذلك راجع للدور الكبير الذي تلعبه الصين على المستوى الدولي والإقليمي.

2/ المبررات الذاتية.

رغبتنا الخاصة في دراسة احد أهم الملفات المطروحة في العلاقات الدولية، وهو كيفية تحقيق الأمن في الأنظمة الإقليمية انطلاقا من الأدوار التي تلعبها الدول في أقاليمها، كما اخترنا الصين لأنها تعد من بين القوى الصاعدة والتي تلعب دورا كبير ومتنوعا على جميع الأصعدة، سواء العالمية أو الإقليمية، بالإضافة إلى تطلعنا لمعرفة منطقة جنوب شرق آسيا والأهمية التي تلعبها كموقع جيوبوليتيكي.

✓ الدراسات السابقة.

نقصد بالأدبيات السابقة جميع البحوث والدراسات العلمية التي تتشابه مع البحث الراهن أو تقترب منه في جانب ما.

- دندن عبد القادر، **الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015)

تناول هذا الكتاب الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة، فهنالك العديد من القوى التي تحاول أن تكون لها ادوار في الساحة الدولية، وينطلقون لتحقيق أهدافهم من محيطهم الإقليمي فعند لعب دور إقليمي ناجح يصبح دورها الدولي ناجح كذلك، ومن بين هذه القوى نجد الصين التي تمتلك العديد من المقومات التي تساعدها على لعب دور إقليمي.

- بلحربي عومار،" دور الصين في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسة والإعلام، 2008.

تطرق الباحث في رسالة الماجستير إلى الدور الصيني الذي بدا يظهر بعد نهاية الحرب الباردة، وانطلق الباحث من المحددات التي تجعل من الصين كقوة تستطيع أن تلعب احد ادوار القوى الكبرى، وانطلق من المحددات البشرية والجغرافية والاقتصادية، كما درس واقع الدور الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا وابرز جميع الأزمات المرتبطة بالمنطقة خاصة النزاعات المتعلقة بالجزر البحرية التي زعزعت استقرار المنطقة، وحاول رؤية القوى المنافسة للصين في ذلك النظام الإقليمي.

- زهير عزيز،" تعاظم الدور الصيني ومستقبل الهيمنة الأمريكية في القارة الأسيوية "، رسالة لنيل شهادة الدراسات العليا، الجامعة اللبنانية، العلوم السياسة والإدارية، 2017.

درست هذه الرسالة دور الصين المتعاظم في العديد من المناطق العالم، خاصة محيطها الإقليمي، بالنسبة شمال آسيا، وشمال شرق آسيا، بالإضافة إلى منطقة جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا أين يتواجد أهم بحر بالنسبة للصين والمسمى بحر الصين الجنوبي، وتوجد كذلك رابطة الآسيان التي تشكلت من دول المنطقة، ورؤية كيف أن الدور الصيني يتعاظم في هذه المنطقة مع الزمن.

✓ إشكالية الدراسة.

ازداد الاهتمام بموضوع القوى الصاعدة في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أصبحت هذه الدول تلعب أدوارا إقليمية كبيرة، ومن بين هذه الدول الصاعدة سوف نرى دور الصين وكيف تقوم بلعب ادوار مهمة على المستوى الإقليمي، وبالتحديد النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا لما لها من أهمية كبيرة، مع التركيز على الدور الأمني للصين في المنطقة، لذلك ستكون الإشكالية كالتالي:

إلى أي مدى استطاعت الصين أن تلعب دورا فعالا في تحقيق الأمن داخل النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا؟

ويتفرع على هذا السؤال المركزي بعض الأسئلة الفرعية لتبسيط الإشكالية أكثر:

1/ ما المقصود بالنظام الإقليمي والأمن الإقليمي وما العلاقة التي تربطهما؟

2/ ما هي الأهمية الإستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا؟

3/ ما هي مقومات القوة التي تسمح للصين للعب دور فعالا في النظام الإقليمي؟

4/ ما هي ابرز العلاقات الاقتصادية التي أقامتها الصين مع دول جنوب شرق آسيا ؟

5/ ما معالم الإستراتيجية الأمنية الصينية في جنوب شرق آسيا؟

✓ فرضيات الدراسة.

تبعا للأسئلة التي تم طرحها كإشكالية للدراسة نقترح الفرضيات التالية:

1/ يرتبط تحقيق الأمن من طرف الصين في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا، بصياغة إستراتيجية تشمل على عدة أبعاد بينها إقامة علاقات اقتصادية إقليمية، من خلال تعزيز عملية الاعتماد المتبادل.

2/ تسعى الصين لتعزيز مكانتها كقوة كبرى في النظام الدولي، ولا يمكنها ذلك إلا إذا لعبت دورا فعالا في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا.

3/ كلما زادت العلاقات الصينية مع دول جنوب شرق آسيا، كلما زادة دورها في فرض الهيمنة إقليمية.

✓ حدود الدراسة.

1/ الحدود الزمنية.

تدور أحداث حول البحث حول دور الصين في الإقليمي الأمني في جنوب شرق آسيا، وبالتحديد فترة بعد الحرب الباردة إلى اليوم، وهي الفترة التي برزت الصين فيها بإستراتيجية جديدة

2/ الحدود المكانية.

تم اختيار احد أهم القوى الصاعدة والمتمثلة في الصين، وذلك راجع للدور الكبير الذي تلعبه في العديد من مناطق العالم وبالتحديد النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا.

3/ الحدود العلمية.

يندرج هذا البحث في إطار الدراسات الأكاديمية وبالتحديد ضمن مجال العلاقات الدولية متمثل في الجزء الأول وهو الدور الصيني كقوة صاعدة، والدراسات الأمنية في شطره الثاني والمتمثل في تحقيق الأمن الإقليمي.

✓ الإطار المنهجي للدراسة.

من أجل معالجة الموضوع استخدمنا في هذا البحث مجموعة من المقاربات المنهجية التقليدية والجديدة تبع لما تفرضه أهداف ومستوى التحليل فقد استخدمنا:

1/ المنهج التاريخي.

هو عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تمحيصها وأخير تأليفها ليتم عرض الحقائق أولا عرضا صحيحا في مدلولاتها وفي تأليفها، وحتى يتم التوصل حينئذٍ إلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة.

وقد استخدمنا هذا المنهج في بحثنا بالعودة إلى تاريخ تطور القوة الصينية، وكيف غيرت نم إستراتيجيتها لتحقيق أهدافها، كما تطرقنا إلى تاريخ نشأة رابطة الآسيان.

2/ المنهج الوصفي التحليلي:

ويعتبر أهم أداة لفهم هذا الموضوع، وذلك في فهم وتفسير الظاهرة السياسية العسكرية للصين، والوصول إلى أهم المرتكزات والمعالم والمفاهيم الرئيسية، والتي تنطلق منها الدراسة للبحث عن المعلومات والأفكار والاستراتيجيات وتحليلها، ومن ثم التتويج بنتائج الدراسة.

3/ دراسة حالة:

وهو منهج يهدف الوصول إلى معلومات شاملة عن الحالة المدروسة وذلك بالاهتمام بمختلف جوانبها وكذا مختلف العوامل المؤثرة فيها، حيث يهدف التعمق في جوانب حالة لظاهرة معينة بهدف تثبيت الفهم بناءا على كافة العوامل المؤثرة في تلك الحالة، وفي هذا الشأن استخدم لدراسة حالة الصين، وكيف لعب دورا كبيرا وفعالا في تحقيق الأمن داخل النظام الإقليمي لمنطقة جنوب شرق آسيا.

✓ تقسيم الدراسة.

للإجابة على هذه الإشكالية المركزية والأسئلة الفرعية للدراسة ولاختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة ستتم دراسة الموضوع باعتماد خطة مكونة من ثلاثة فصول:

1/ تطرقنا في الفصل الأول المعنون **بنظام الأمن الإقليمي: مقاربة معرفية،** أين قسم إلى ثلاثة مباحث خصصنا **المبحث الأول** للبحث حول **البعد الإبستومولوجي للأمن الإقليمي** للتعمق في مفهوم الأمن وكيف ظهرت بقية أبعاده، أما بالنسبة **للمبحث الثاني دراسة حول النظام الإقليمي،** وحاولنا التفصيل في النظام الإقليمي ومما يتكون وما هي ابرز السمات المشتركة بين دوله، أما **المبحث الثالث** فيلقي الضوء على **علاقة الأمن الإقليمي بالنظام الإقليمي،** ومعرف تفاصيل العلاقة التي ترتبط بين المتغيران وكيف أنهما يؤثران في بعضهما البعض.

3/ أما **الفصل الثاني** والذي عنوانه: **الصين في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا،** قسم كذلك إلى ثلاثة مباحث وهي كالأتي: **المبحث الأول** وتطرقنا فيه إلى **دراسة عامة حول الصين،** حيث فصلنا في المحددات التي جعلت من الصين قوة صاعدة، بالإضافة إلى الإستراتيجية الجديدة التي تبنتها الصين لتحقيق أهدافها، كما عنون **المبحث الثاني: دراسة عامة لمنطقة جنوب شرق أسيا،** وتطرقنا إلى أهمية هذه المنطقة بالإضافة إلى

الرابطة التي تشكلت فيها، واسمها رابطة الآسيان، أما **المبحث الثالث: الصين وتوجهاتها نحو الأنظمة الإقليمية** حيث قمنا بدراسة كيف أن الصين تسعى للهيمنة الإقليمية استعداد للعب ادوار عالمية.

3/ أما بالنسبة **للفصل الثالث: تعاظم الدور الصيني في النظام الأمني الإقليمي لجنوب شرق آسيا**، وقد قسم إلى ثلاثة مباحث كذلك، **المبحث الأول: محددات الدور الصيني في جنوب شرق أسيا**، وركزنا على المصالح الصينية في المنطقة وكيف ترى دورها في النظام الإقليمي للمنطقة، أما **المبحث الثاني: الدور الاقتصادي للصين في جنوب شرق أسيا**، ورأينا كيف أن الصين قامت بالعديد من الشراكات مع دول المنطقة وفي مختلف المجالات، بالإضافة إلى العديد من الاستثمارات مع دول المنطقة، **والمبحث الثالث والأخير: الدور الأمني للصين في جنوب شرق أسيا**، وتطرقنا إلى الإستراتيجية الصينية لتحقيق الأمن داخل النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا انطلاقا من قوتها البحرية.

4/ أما **الخاتمة** فسنعرض فيها نتائج البحث، حيث سنحاول الإجابة على التساؤلات المكونة للإشكالية المطروحة في بداية الدراسة، وسبر مدى صدق الفرضيات التي قمنا باقتراحها.

الفصل الأول

نظام الأمن الإقليمي:

مقاربة معرفية.

الفصل الأول: نظام الأمن الإقليمي: مقاربة معرفية.

يعتبر مفهوم الأمن احد المفاهيم التي يصعب إيجاد تعريف لها نظرا لما يتميز به هذا المصطلح من ديناميكية وتغير، فالأمن لم تعد يقتصر على تامين الحدود فقط بل تعدى ذلك إلى مستويات أخرى وتوسعت قطاعاته ومجالاته، كما تطورت موازاة مع ذلك الدراسات الأكاديمية التي تهتم بالشؤون الأمنية في جانبها النظري التي تبحث في إيجاد تعريف للأمن وكيفية تحقيقه.

ان المستوى الإقليمي كاحد أبرز المستويات التي يمكن أن تشهد ترتيبات تساعد على تحقيق الأمن خاصة في ظل تنامي ظاهرة التكتلات الإقليمية، وفي هذا السياق طرح العديد من المفكرين والباحثين أفكار ونظريات تفسر ظاهرة الأمن الإقليمي مثل "كارل دويتش" ونموذجه الجماعات الأمنية، كما كان" لباري بوزان" النصيب الأوفر في هذا المجال من خلال ما تطرحه من نظرية المركب الأمني الإقليمي.

في هذا الفصل سيتم التفصيل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: البعد الإبستومولوجي للأمن الإقليمي.

المبحث الثاني: دراسة حول النظام الإقليمي.

المبحث الثالث: علاقة الأمن الإقليمي بالنظام الإقليمي.

المبحث الأول: البعد الإبستومولوجي للأمن الإقليمي.

يعتبر الأمن الإقليمي من المفاهيم التي أصبحت تحظى باهتمام كبير من طرف الباحثين والمختصين، خاصة في ظل عالم يميز بالتوجه المتزايد نحو الإقليمية، حيث نجد أن هذا المفهوم يطرح بشكل كبير في الدراسات الأمنية المعاصرة خاصة في ظل ظهور المدارس الحديثة للأمن، والتي ساهمت في إعطاء وبلورة أبعاد جديدة للأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي وحدوده المفاهيمية.

لمعرفة ماذا نعني بالأمن الإقليمي وجب قبل ذلك تعريف الأمن وكيف تم توسيع هذا المصطلح من قبل باري بوزان ليشمل مجالات أخرى، وتعميق ليصل إلى مستويات أخرى.

أولا: مفهوم الأمن.

يعد **مفهوم الأمن** من المفاهيم الصعبة التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب وله أبعاد ومستويات متنوعة، وهو أحد المفاهيم الرئيسية في حقل العلاقات الدولية، حيث شهد هذا المفهوم ويشهد تطورا ملحوظا سواء في التعريف أو حتى في المستويات أو حتى الأبعاد، ففي السابق كان الأمن متمحور حول الدولة، أي أن الأمن هو غياب التهديد والمخاطر التي تمس بسيادة الدول وقدرة الدول على حماية حدودها الإقليمية عن طريق استخدام القوة العسكرية. [1]، ويشير **مفهوم الأمن** في أحد تعريفاته إلى: القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهددها في الداخل والخارج، في السلم والحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف المخططة. [2]

إذن فالأمن ببساطة هو إبعاد التهديد عن الدولة مهما كان شكله بالإضافة إلى حماية السيادة، وسوف نحاول التطرق لاح داهم التعريفات المتفق والمجمع عليها من قبل غالبية الباحثين.

---

1 سليمان عبد الله الحربي،" مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ص 09.

2 قسوم سليم،" الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010، ص 22.

أرولوند والفرز Wolfers عرف الأمن على أنه: الأمن موضوعيا بأنه يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبمعنى ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم إذن فالقيم المركزية التي يجب أن تكون بعيدة عن التهديدات هي حماية الوحدة الترابية للدولة.

يعرف **باري بوزان** الأمن على انه: العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فان الأمن هو: قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير المعادية. [1]

يعتبر كل والفرز وبوزان أكثر المفكرين تعمقا في المجال الأمني وما قدماه من تعريف للأمن يعتبر الاكثر شمولية ووضوحا من بين العديد من التعاريف الأخرى.

ثانيا: تعريف الأمن الإقليمي.

لقد كان الفضل لباري بوزان الذي قام بتعميق الأمن في كتابه الأمن إطار جديد للتحليل وتصور منهجا جديدا للتحليل أو ما يسمى بالوحدة المرجعية وهي (الفرد، المجتمع، الدولة، الإقليم) وكان الفضل لبوزان في إضافة الأمن المجتمعي والأمن الإقليمي. [2]

يقصد بالأمن في أي إطاره **الإقليمي** تكافل مجموعة من الدول والتي تجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة، وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية عسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي. [3]

الأمن الإقليمي: عبارة عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلي إقليم واحد تسعى من خلال وضع وتنظيم تعاون عسكري لدول الإقليم من منع أي قوة أجنبية أو خارجية عن التدخل في ذلك الإقليم، فهو نوع من التحالف بين دول إقليم معين لتنظيم الدفاع عن ذلك الإقليم، جوهر هذه السياسة هو التعبئة الإقليمية من جانب والتصدي للقوى الداخلية على الإقليم من جانب آخر وحماية الوضع القائم من جانب ثالث.[4]

---

[1] Marianne STONE , **Security According to Buzan: A omprehensive Security analysis,** Groupe d'Etudes et d'Expertise "Sécurité et Technologies" GEEST-2009. P19

2 مصطفى دلة أمينة،" الدراسات الأمنية النقدية "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013، ص 64.

3 قريب بلال،" السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه، التحديات والرهانات "، رسالة ماجستير، جامعة باتنة علوم سياسية، نخصص: دبلوماسية وعلاقات دولية، 2011، ص 30.

[4] Thierry Balzacq, "la sécurité définitions secteurs et niveaux d' analyse popups" ulg.ac.be /1374-3864/index.php ?id=216

إذن **فالأمن الإقليمي** يعني مجموعة من الدول التي يكون لديها اهتمام مشترك حول أمنها الوطني والذي لا يستطيع والتي لا تستطيع إيجاد حلول منفردة.

يعرفه الدكتور **حامد ربيع الأمين: الأمن الإقليمي** بأنه إطلاع أكثر حداثة برز بشكل واضح مابين الحربين العالميتين ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلاله إلى وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول تلك الأقاليم إلى منع أي قوة أجنبية أو خارجية للتدخل في ذلك الإقليم. [1]

لتحقيق الأمن الإقليمي يجب الاعتماد أي نظام امني إقليمي على الركائز التالية:

– وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم، وعدم إثارة القضايا الخلافية أو حلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك، لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم ومنعاً للتدخل الخارجي.

– خلي دول الإقليم عن استخدام القوة العسكرية، في سعيها إلى تغيير الوضع القائم، والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها.

– العمل على تفعيل العلاقات بين دول الإقليم على كافة الأصعدة، وتشجيع التعاون والتكامل، في مختلف الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

– احترام حقوق الإنسان الحريات العامة، وإشراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والأمنية بما في ذلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي. [2]

وكتعريف إجرائي **الأمن الإقليمي** بأنه عبارة عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري أمني لدول الإقليم، لمنع أية قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية ويعمل نظام الأمن الإقليمي، على تأمين مجموعة من الدول داخلياً ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لها الأمن والاستقرار إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة، عبر صياغة تدابير محددة بين دول المجموعة ضمن نطاق إقليمي واحد.

---

1 حامد ربيع، **الأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط**، (مصر: دار الموفق العربي، 1984)، ص 38.

2 قريب بلال، **المرجع السابق**، ص 69.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية للأمن الإقليمي.

هناك مقاربات تفسران الأمن الإقليمي بشكل كبير وهما مركب الأمن الإقليمي لبوزان والجماعة الأمنية لكارل دوتش.

أولا: مركب الأمن الإقليمي (باري بوزان).

قدم باري بوزان وزميله أول ويفر مجموعة من التعاريف لمفهوم مركب الأمن الإقليمي نذكر منها مجموعة الدول التي اهتماماتها الأمنية الأولية مرتبطة ببعضها البعض بشكل وثيق وكاف، بحيث أن الأمن القومي للدولة الواحدة لا يمكن أن يكون معتبرا بشكل معقول بعيدا عن الأخرى، وهو ما يعني وجود روابط متماسكة نوعا ما حول امن مجموعة من الدول، حيث أن عدم الاستقرار في احدها يؤدي إلى حدوث حالة من الاضطرابات الأمنية والسياسية في باقي الدول أو في البعض منها. [1]

يرى باري بوزان أن فكرة المركب الأمني الإقليمي تفسر الأمن كظاهرة علائقية، أي أنه لا يمكن فهم الأمن الوطني لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية، فالأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها، إذا ما توافقت مصالح وأهداف المجموعة أو تشابهت التحديات التي تواجها ذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن النطاق الإقليمي واحد، بحث لا يرتبط برغبة الأطراف فقط، وإنما بتوافق الإرادات انطلاقا من المصالح الذاتية لكل دولة ومن مجموعة مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام الإقليمي، ويشمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة والعامل الأساسي في ضبط هذا المفهوم هو مستوى التهديد الذي تشعر به دولتين أو أكثر بشكل متبادل، ومن هذا المنطلق فإن فكرته الأساسية حول المركب الأمني تعد دعوة صريحة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلالها القضايا الأمنية. [2]

فمركب الأمن الإقليمي هو عبارة عن اتحاد مجموعة من الدول لها نفس التهديد يواجهها، لذلك تتشارك لمواجهتها والقضاء عليها، حيث لا تستطيع مواجهتها منفردة.

---

1 عامر مصباح، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012) ص 263.

2 الحمدي عيدون،" أمن حدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر "، رسالة ماجستير: جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015، ص 23.

1/ نماذج المركب الأمني الإقليمي.

هناك العديد من النماذج نذكر منها ما يلي:

– **النموذج الأول: المركب الأمني الإقليمي المعياري:** يقوم على وجود قوتين أو أكثر داخل المنطقة الإقليمية، مثل كل من إيران والسعودية في الخليج والهند وباكستان في منطقة جنوب آسيا.

– **النموذج الثاني: مركب الأمن الإقليمي المركزي:** حسب بوزان فان هذا النوع من المركبات الأمنية تسيطر عليه الأجندة السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية العادية والتي ينظر لها بمنظور امني، وعادة ما تنتشر هذه المركبات في المناطق الأكثر مؤسساتية أو الأكثر اندماجا وأكثر الأمثلة على ذلك الاتحاد الأوروبي.

– **النموذج الثالث: مركب الأمن الإقليمي للقوى العظمى:** يحتوي هذا النوع أكثر من قوة عظمى تمثل قلب التفاعل لهذا المركب مثل منطقة شرق أسيا، فيه قوتين كبيرتين هما الصين واليابان تتفاعل العلاقات الأمنية الإقليمية حولهما حيث أن تحليل العلاقات في مثل هذا النوع من المركبات الإقليمية يستخدم متغير علاقات الصداقة والعداوة بسبب انخراط هذه القوى في التفاعلات العالمية الأمنية.

– **النموذج الرابع: المركب الأمني الأعلى:** يتميز هذا النوع بوجود تفاعلات أمنية ما بين إقليمية كثيفة وقوية، فالتفاعلات ما بين شمال شرق أسيا وجنوبها تفاعلات قوية وكثيفة بفضل تحطي التدخل الخارجي وإيجاد نوع من أنماط التفاعل الأمني الذي تتعدى نتائجه عددا من المناطق. [1]

2/ متغيرات نظرية المركب الأمني الإقليمي.

– **علاقات العداوة والصداقة:** عادة ما تكون العوامل التي تتحكم في ديناميكيات التفاعل داخل المركبات الأمن الإقليمي محددة في علاقة العداوة والصداقة التاريخية والتلاحم الجغرافي الذي يخلق حالة الاعتماد الأمني التبادل، سواء باتجاه الاستقرار أو عدم الاستقرار. مثل العلاقات الهندية الباكستانية في جنوب آسيا والعلاقة التركية اليونانية في جنوب أوروبا والعلاقة الجزائرية المغربية في شمال إفريقيا. [2]

---

1 عامر مصباح، **المرجع السابق**، ص 265، 266.

2 theiryy balzacq,'' la politique européenne de voisinage un complexe de sécurié a geamétre variable '', par site : conflits.pevus.org/2481.

– **التخومية:** يعمل مبدأ التخومية على إنتاج الديناميكيات الأمنية العابرة للحدود على افتراض أن التقارب الجغرافي يعني في جوهره الاستراتيجي التقارب في التأثير المتبادل لمفهوم الأمننة، الذي يعكس مفهوم الأمن في صيغته الجديدة فالأمن واللاأمن مرتبط بالتقارب الجغرافي.

– **الاعتماد الأمني المتبادل:** يتأثر هذا المبدأ بمبدأ التخومية أو التقارب الجغرافي من جهة ووجود كيانات سياسية قوية تشكل قلب المركب الأمني الإقليمي، فالاعتماد المتبادل يعمل على إنتاج الديناميكيات الأمنية الإقليمية سواء في الاتجاه السلبي أو الايجابي لأنه لا يمكن إطلاق مركب الأمن الإقليمي على أي تجمع من الدول لا توجد بينه علاقات أمنية مكثفة.

– **الاختراق:** يحتوي هذا المفهوم على مضامين مختلفة فهو يتضمن اختراق القوى الكبرى مركبات الأمن الإقليمية رغبة في عدم حلفائها الإقليميين وحماية مصالحهم، من خلال ترتيبات أمنية بالمشاركة مع القوى الإقليمية داخل هذا المركب، وعملية الاختراق لا تحدث إلا من رغبة نابعة داخل المنطقة ، يتيح فرص أو مطالب لتدخل القوى العظمى الخارجية، هذه المطالب تتمثل في تهديد ميزان القوى أو السيطرة على مصالح معينة أو الرغبة في زيادة النفوذ أو تنامي دافع الهيمنة لدى طرف أو الرغبة في السيطرة على المواقع الحيوية. [1]

– **مبدأ القوة:** تعد القوة عامل أساسي لتحليل مركب الأمن الإقليمي وهي اكبر متغير يؤثر في الديناميكيات الأمنية، فعندما يتفاعل مفهوم القوة على المستوى الإقليمي ينتج خاصية توازن القوى التي تشكل نظام الأمن الإقليمي، وتتفاعل الأطراف انطلاقا من التزامات هذا النظام، وهنا تظهر المخاوف الأمنية التي تحرك سلوك الفاعلين الإقليميين نحو اتجاهات مختلفة، وتتصاعد هذه المخاوف كلما زاد الصراع من اجل القوة وتترافق مع ذلك تهديد الاستقرار الإقليمي والتي تتحكم في المخرجات الأمنية لمركب الأمن الإقليمي، وابرز مثال على ذلك الوضع في الخليج العربي فزيادة القوة الإيرانية يبث الخوف لدى دول الخليج. [2]

إذن فمركب الأمن الإقليمي من أفضل الوسائل التي تستطيع الدول المتجاورة جغرافيا الدخول في مركب بغية مواجهة التهديدات، وهو خير وسيلة لتحقيق الأمن الإقليمي.

---

1 عامر مصباح، **المرجع السابق**، ص 302، 303.

2 Fakhreddin Soltani1, Saeid Naji,'' Levels of Analysis in International Relations and Regional Security Complex Theory'', **Journal of Public Administration and Governance**, Vol. 4, No. 4 , (2014), pp. 168-171.

ثانيا: الجماعة الأمنية (كارل دويتش)

يعرف **كارل دويتش** الجماعة الأمنية بأنها مجموعة بشرية أصبحت مندمجة، والمقصود بالاندماج هو تولد الشعور بالجماعة ضمن إقليم معين، هذه المجموعة تخلق مؤسسات وممارسات قوية تكفي لتأمين توقعات يمكن الاعتماد عليها بشأن التغيير السلمي بين وحداته ، ويعرف **المجتمع الأمني** بأنه مجموعة من الدول التي يوجد بها تأكيد حقيقي على عدم قيام حرب بين أطراف هذه المجموعة وان تسوية خلافاتهم يكون بالطرق السلمية وطرح دويتش هذا المفهوم في الخمسينيات ليعكس أهدافا طويلة المدى تجعل من أوروبا مجتمع امني واحد. [1]

1/ مراحل نشأة الجماعات الأمنية.

– المرحلة الأولى: النشأة: عادة تبدأ ظروف النشأة عند أي جماعة بتوفر ظروف مشتركة تميز التفاعلات بين الأطراف مثل التقارب الجغرافي وارتباط الأهداف والغايات والتفاعل المستمر، في هذه المرحلة غالبا ما يتركز اهتمام الأطراف على تنسيق العلاقات ومناقشة القضايا المشتركة، والبحث عن الطرق الأمثل في تعزيز الأمن ويعتقد دويتش أن وجود ظرف إقليمي أو عالمي ينطوي على تهديد امني يمثل عامل ضغط يساعد على إنتاج المصلحة المشتركة المؤدية إلى تكوين الجماعة الأمنية.

– المرحلة الثانية: مرحلة انطلاق الجماعة: يعد وجود تهديد عامل محفز على زيادة التنسيق والتفاعل بين الأطراف من اجل احتواءه فيتم ترسيخ وتعميق الهوية الجماعية، فتتولد لدى جميع الأطراف قناعة بان الجماعة هي الإطار الذي يمكن من خلاله تحقيق الأمن للجميع، وتجنب النزاعات ومواجهة التحديات المختلفة بطرق غير عسكرية سلمية.

– المرحلة الثالثة: مرحلة النضج: تعكس هذه الحالة عدم القابلية الشديدة لنشوب الحرب بين الأطراف بفضل تعمق واستقرار المتغيرات السابقة (الثقافة، الاعتماد المتبادل، الهوية الجماعية، المصالح المشتركة). [2]

فالجماعة الأمنية في فترة الوصول لمرحلة النضج يتحقق الأمن الإقليمي بمستويات مرتفعة ويقلل التهديدات.

---

1 حسام حمزة،" الدوائر الجيو سياسية للأمن القومي الجزائري "، رسالة ماجستير: جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية،2011، ص 43، 44.

2 لخميسي شيبي،" الأمن الدولي والعلاقات الدولية بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة(1991،2008) "، رسالة ماجستير: علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة القاهرة، 2008، ص 14، 15.

2/ نماذج الجماعات الأمنية.

– نموذج الأمن الموحدة: يتمثل هذا النموذج في وجود مجموعة من الوحدات (دولتين أو أكثر) مندمجة بحيث تصبح وحدة واحدة في إطار من الترابط الأمني مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ويقوم هذا النموذج على افتراض أن الهدف من التكامل الوظيفي ليس المحافظة على السلم والأمن بين الوحدات السياسية التكاملية فحسب، بل أيضا اكتساب القوة أو اكتساب دور للهوية المشتركة، وحسب دويتش فانه بفضل هذه الجماعة الأمنية يمكن تحقيق السلم والأمن بسهولة بين الوحدات السياسية الداخلة في هذه الجماعة وحتى المساهمة في حفظ السلم والأمن في النظام الدولي. [1]

– الجماعة الأمنية المتعددة: في هذا النموذج يكون هناك نوع من الترابط الأمني بين الدول مع احتفاظ كل دولة بحكومتها منفصلة وفي بعض الأحيان تكون الاستقلالية نسبية، ويرى كارل دويتش انه في ظل ظروف معينة لابد وان يؤدي نمط مكثف من الاتصالات بين الكيانات إلى قيام جماعة أمنية.

ويتفرع عن هذا النموذج نموذجان آخران هما **الجماعة الأمنية المترابطة المرنة:** يقصد بها تلك الجماعة التي تحافظ فيها الوحدات السياسية على سيادتها وحتى مستويات معينة من مصالحها الوطنية، والتمايز في توجهات السياسة الخارجية مع عدم ميل الأطراف إلى الحرب ضد بعضهم والكبح الذاتي للنزعة للحرب والمنافسة الأمنية.

الجماعة الأمنية المترابطة بشكل صارم: وتعني تلك الوحدات أو الدول التي تربطها تفاعلات قائمة على المساعدة المتبادلة ووضع ترتيبات محددة للتنظيم الجماعي والتي في غالب الأحيان تتمثل في الدول الفيدرالية كالولايات المتحدة الأمريكية ويملك هذا النوع من الجماعات مؤسسة فوق قومية مشتركة. [2]

الجماعة الأمنية هي كذلك احد الوسائل لتحقيق الأمن الإقليمي، مثلها مثل المركب الأمني الإقليمي لبوزان والمقاربان سوف نحاول تفسير بهما موضوع دراستنا.

---

1 جهاد عودة، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**، (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005) ص104.

2 الوظيفية الجديدة في العلاقات الدولية، تصفح في: 2020/02/11. على الرابط:

forum12.koom.ma/vb/showthreadpt=11228

المبحث الثاني: دراسة حول النظام الإقليمي.

في هذا المبحث سوف نحاول معرفة ما هو النظام الإقليمي وكيف تلعب الدول أدوارا في هذا النظام.

المطلب الأول: تعريف النظام الإقليمي.

لقد ارتبط بروز مفهوم النظام الإقليمي بمفهوم الإقليمية كأحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي مقابل العالمية حيث الهدف الأساس هو حفظ السلم والأمن الدوليين، ومن هنا تعددت الدراسات والمفاهيم ما بين العالمية والإقليمية، وأي منها الطريق الأفضل لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

1/ الإقليم: يعني مساحةً معينةً أو حيزاً جغرافياً ذا خصائص طبيعية وتاريخية وبشرية اقتصادية اجتماعية معينة يتميز الإقليم الجغرافي بمؤشرات ثلاثة: الموضوعية (الواقعية) والخصوصية، ووحدة مكوناته أو عناصره، يتركز اهتمام الجغرافيين على الإقليم الجغرافي البشري بوصفه منظومة مكانية، أي منظومة ذات بنية مكانية، جميعها عناصرها مترابط بعضها ببعضٍ بتدفق المادة والطاقة والمعلومات، وبتفاعلها مع الوسط المحيط، يمكن أن تظهر هذه البنية أو أن تؤخذ بالحسبان بوصفها كلا واحداً لا يتجزأ.

والإقليم بمعناه القانوني يتضمن سطح ارض الدولة وكل ما يحيط به من فوق ومن تحت، وبسبب الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الدولية اتجهت نظرية الدولة إلى الإقرار بضرورة وجود الإقليم في تكوينها، ويحدد هذا الإقليم مدى سيادتها على الذين يقيمون ويمرون بأرضها. [1]

2/ النظام الإقليمي: هنالك العديد من التسميات التي تصف النظام الإقليمي، فالبعض يطلق عليه تسمية النظام الدولي التابع أي العلاقات بين الدول المرتبطة والتابعة للنظام الدولي، أما يسمى النظام الفرعي أو النظام الإقليمي الفرعي أو نظام الدول الفرعي، إذ يشكل النظام الإقليمي نطاقا فرعيا ضمن إطار البيئة الخارجية التي يتشكل منها النظام الدولي أي انه مفكك إلى عدة نظم فرعية، وهذا لتمتع العديد من الأقاليم بقدر واضح من الانقطاع و التمايز عن النظام الدولي. [2]

---

1 عبد الجليل زيد المرهون،" رؤية في دراسات الجيوبوليتيك "، تصفح في: 2020/02/11 ، على الرابط:

http://www.alriyadh.com/1125813

2 جصاص لبنى،" دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا "، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010، ص 28.

تعريف لويس **كانتوري وستيف سبيغل**: **النظام الإقليمي** هو النظام الذي يتكون من دولة أو دولتين أو أكثر متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، وتجمعها روابط إثنية، لغوية، ثقافية، وتاريخية مشتركة، فتعريفهما بالإضافة للعناصر الجغرافية والتفاعلية يشير أيضا إلى التماسك الاجتماعي وهوية الإقليم مع الاعتراف بأن هذه العناصر التقارب الجغرافي والتفاعل الدولي والروابط المشتركة والهوية، لا تتميز بصفة دقيقة للأنظمة الإقليمية الفرعية. [1]

والمقصود **بالنظام الإقليمي** مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد وتربطها عوامل مشتركة في المصلحة والولاء، بحيث تقيم أساسا تعاملها الدولي عن الشعور الذاتي بالتميز والتعاون، ربما التكامل الإقليمي في مرحلة لاحقة في مجالات الأمن والاقتصاد والاجتماع، أو هو يشير إلى نوع من العلاقات والتفاعلات بين مجموعة من الدول التي تقع في إقليم جغرافي واحد، وبعبارة أخرى يشير إلى ذلك المجال الجغرافي الذي يضم دولا متجاورة تتداخل مع بعضها البعض في أنماط معقدة من التفاعل و التعامل تحقيقا لأهداف و مصالح مشتركة. [2]

ويمكن التميز بين ثلاث اتجاهات حول تعريف **النظام الإقليمي**.

الاتجاه الأول: يركز على التقارب الجغرافي، ويجعل هذه الاعتبارات أساسا في التميز بين النظم الإقليمية.

الاتجاه الثاني: يركز هذا الاتجاه على وجود عنصر التجانس بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية والاجتماعية أو الاقتصادية.

الاتجاه الثالث: ينتقد كلا من الاتجاهين السابقين على أساس أن المجاورة أو المتشابهة يشترط بالضرورة أن تكون ذات علاقات وثيقة فيما بينها، وأن العامل الحيوي لهذا النظام هو مدى وجود علاقات وتفاعلات سياسية أو اقتصادية وثقافية اجتماعية بين الدول مع بعضها البعض. [3]

هذه الاتجاهات الثلاثة هي التي لكن تقريبا يتفقون على التقارب الجغرافي، و يعرف بالإقليمية الكلاسيكية.

---

1 خليل، حسين،" نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام "، تصفح: 2020/02/14، على الرابط: http://drkhahi.hissin.blogspot.com/2009/01/biog post1982hml.

2 جصاص لبنى، **المرجع السابق**، ص 29.

3 محمد سمير عياد،" مستقبل الأمن الإقليمي العربي بعد احتلال العراق، رسالة ماجستير "، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص 30.

لويس كانتوري وستيفن سبيغل: اقترحا أن الأسباب التي أدت للاعتماد على مفهوم نظام الأمن الفرعي الإقليمي كأداة لتحليل السياسة الدولية هي كالتالي:

– أن النظام الفرعي يساهم في تعميق دراسة العلاقات الدولية من خلال تقديم وحدة تحليل وسطي للتحليليين المستوى الدولي ومستوى الوحدات في النظام الدولي.

– يساعد على تصحيح رؤية بعض الباحثين والدارسين الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام المهيمن أو النظام الدولي بشكل عام وتغيير العوامل والخصوصيات المتعلقة بالحدث أو الظاهرة السياسية على المستوى الإقليمي بوجود أحداث لا يمكن رد أسباب لمستوى دولي أو مستوى النظام المهيمن إنما هي نتاج لعوامل إقليمية أو ما دون إقليمية.

– يساعد هذا النظام على توسيع مجال الدراسة ليشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي في مناطق تخصصهم.

– تساهم الدراسة على مستوى النظام الإقليمي بدمج النتائج المتوصل إليها من قبل أخصائي العلاقات الدولية وأخصائيي المناطق في أبحاثهم. [1]

يرى **تومسون** أنه لابد من توافر أربعة **شروط** لقيام نظام إقليمي هي

– اتسام أنماط التفاعلات بين الوحدات المكونة للنظام بدرجة عالية من الوحدة والتكرار، بحيث أن أي تغير في جزء من النظام، يؤثر في أجزائه الأخرى، كذلك جود تقارب جغرافي بين الوحدات بشكل عام، اعتبار المراقب الداخلي والخارجي للنظام، كمنطقة فريدة أو كمسرح عمليات متميز عن غيره، بالإضافة تكون النظام من وحدتين أو أكثر. [2]

بعد تفصيلنا في الشروط اللازمة لقيام النظام الإقليمي، والأسباب التي اعتمدت هذا المفهوم نرى أن النظام الإقليمي من أكثر الأنظمة القادرة على تحقيق الأمن والسلم في كافة الإقليم.

---

1 ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت :دار الكتاب العربي، 1985) ص45 .

2 حجاب عبد الله،" السياسة الإقليمية الإيرانية في أسيا الوسطى والخليج دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية "، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2012، ص 09.

أبعاد النظام الإقليمي: يرى أحمد فؤاد رسلان أن هنالك متغيرات يتميز بها النظام الإقليمي وهي كما يسميها جميل مطر وعلي الدين هلال بجوانب النظام الاقتصادية استنادا إلى نظرية النظم الدولية، كما أن كافة النظم الإقليمية تشمل عدة أبعاد من خلالها يتم فهم و تحليل مختلف التفاعلات الداخلية والخارجية وهي كالأتي:

– **وحدات النظام**: وهي القوى الفاعلة في المنطقة، وقد لا تقتصر على أطراف الإقليم بالمعنى

الجغرافي رغم أنها تظل الأعضاء الأساسية في الإقليم.

– **التفاعل**: تفاعل بين وحدات النظام وهو يتخذ أنماطا أو نماذج سلوكية مختلفة صراع أو تعاون، و قواعد معينة إضافة إلى الخصائص البنيوية للنظام أي سمات النظم السياسية والاقتصادية للدول المكونة له ومدى وجود تماثل أو تقارب بينها أي بين الدول.

– **الوسط**: الوسط الإقليمي وهو البيئة المحيطة التي تشمل العوامل المحددة و المناخ العام الذي يبين العلاقات الإقليمية، فكل نظام له بيئته التي يتفاعل في إطارها و النظام الإقليمي له إطار سياسي دولي بمحدداته وقيوده، وهنا يجب التمييز بين قلب النظام و أطرافه و الدول الهامشية ثم نظام التغلغل.

– **حدود النظام**: ويعبر عن خصائص ومكونات القوة والتأثير داخل النظام أي نمط الإمكانات ومستوى القوة فيه ما يعني مستوى القوة السائدة بين الوحدات المكونة للنظام. [1]

النظام الإقليمي دخل أدبيات العلاقات الدولية عبر نقطتان: أولهما الإقليمية وهي مدرسة نشأت لمواجهة العالمية والتي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والأمن والاستقرار واعتبر دعاة الإقليمية أن بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر عملية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين أما المصدر الثاني لمفهوم النظام الإقليمي فهو يعود إلى دراسات التكامل بكافة فروعها وخاصة التكامل الاقتصادي والوظيفية الجديدة التي ركزت على التكامل الإقليمي إضافة لهذين المصدرين الفكريين لنشأة مفهوم نظام الأمن الإقليمي كان هناك أسباب ومستجدات دولية ساهمت في بلورته.

هنا علاقة وثيقة بين النظام الإقليمي والنظام الدولي وهذا ما نراه ونفصل فيه.

---

1 على الدين هلال، جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**، (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005) ص35

ثانيا: النظام الإقليمي وعلاقته بالنظام الدولي.

هناك ثلاثة مستويات للتحليل العلمي في مجال دراسة العلاقات الدولية، وهي مستويات متدرجة ومتداخلة بحيث إن أحد هذه المستويات يحوي المستوى الذي يليه، وهذا الأخير هو جزء من المستوى السابق عليه وهكذا، وهو ما يمكن تمثيله بثلاث دوائر تحوي كل منها الأخرى وفقاً لحجم ذلك المستوى.

1/ **مستوى النظام العالمي**: يقصد به أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى وخصوصاً القوى العظمى، التي يترتب عليها نوعية العلاقات بينها، وتحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم.

2/ مستوى النظام الإقليمي أو التابع: ويقصد به نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما، تحدد عادة على أساس جغرافي، وقد أخذت بهذا المستوى الدراسات التي تمت عن النظام الإقليمي العربي، والنظام الإقليمي الخليجي أو في منطقة الشرق الأوسط، أو في جنوب شرق آسيا أو أفريقيا.

3/ مستوى سلوك الوحدات المكوّنة للنظام الدولي: وفي مقدمها الدولة، ومن ثم يركّز هذا المستوى من التحليل على السلوك الخارجي لها، أي على السياسات الخارجية للدول، وذلك من دون تجاهل الأشكال الأخرى كالشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة، والحركات الثورية التي تسعى من أجل الحصول على الاستقلال. [1]

إن علاقة النظم الإقليمية بالنظام الدولي هي علاقة تبادلية، أي تأثير وتأثّر من كلا النظامين، بعبارة أخرى لا تنحصر العلاقة بتأثير ما هو عالمي في ما هو إقليمي فحسب، أو تأثير ما هو إقليمي في ما هو عالمي فحسب، بل تأثير كل منهما في الآخر، بشكل ارتباطي متبادل.

إن النظام الإقليمي هو نمط من أنماط التفاعلات المنتظمة بين الوحدات السياسية المستقلة داخل إقليم جغرافي معين، وهو نمط يعلو على الدولة القومية ويقل في تشعبه عن النظام العالمي، أي إنه وحدة تحليل تتوسط بين الدولة القومية والنظام العالمي. [2]

---

1 منصور حسن العتيبي، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي**، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008) ص15.

2 **المرجع نفسه**، ص 20.

لعل من أبرز سمات النظام العالمي المعاصر الاتجاه نحو التكتل، وإذا ما تأملنا خريطة العالم، نجد أن الكثير من التكتلات الإقليمية والدولية قد أنشئت بهدف تحقيق المكاسب الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء فيها ومثال ذلك تكتل الآسيان، والنافتا، ومجموعة الخمس عشرة، والكوميسا، والمنظمات الإقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومجموعة عدم الانحياز، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وغيرها وجود هذه التكتلات، والتفكير في إقامة المزيد منها، جعلا المراقبين يرددون أنه لم يعد هناك مكان في العالم لدول فرادى، ولا بد لأي دولة تريد أن يكون لها مكان في النظام العالمي الجديد أن توجد في أحد هذه التكتلات، ولا يمكن النظر إلى هذه التكتلات على أساس أنها ستحل مكان الأمم المتحدة، بل باعتبارها أدوات مساعدة ومساندة لدور الأمم المتحدة، وأن هناك تنسيقاً مستمراً بينهما، كما إن فكرة التكتلات الإقليمية والدولية هي أداة لإدارة التفاعلات في نطاق النظام العالمي فقط. [1]

علاقة تعاونية: تزخر أدبيات العلاقات الدولية بالصور الإيضاحية التي تقول أنه كلما كانت مجموعة من الكيانات أكثر تشابها على مستوى الخصائص والصفات كلما كانت أكثر عرضة للاعتماد المتبادل العالي والتجاوب المتبادل والتعاون وغير ذلك، ويبدو أن كل الأنظمة بما في ذلك النظام الدولي ونظمه الفرعية التي تتميز بهذه الخصائص قد تتعاون وتتكامل.

علاقة تنافسية: فبطريقة مماثلة يرى الأكاديميون وممارسو السياسة أن التباعد الحاد في الخصائص والميزات سيؤدي إلى عزلة وعدم توافق وتنافر بين الكيانات، ضمن هذا الإطار الفكري يعمل مناصرو أطروحة الإقليمية كبديل عن العالمية باعتبارها أحسن إستراتيجية تنظيمية إن على المستوى الأمني أو الاقتصادي، فلقد دار جدل طويل حول ما سمي بالعالمية في مواجهة الإقليمية وأي الطريقتين يجب إتباعهما لتنظيم المجتمع الدولي وحفظ السلم بين الدول، فالتنافس بين المقاربة العالمية والمقاربة الإقليمية فيما يخص بناء السلم الدولي ساد خلال القرن العشرين، ولا يزال النقاش حاد إلى اليوم. [2]

العلاقة بين النظام الإقليمي والدولي هي تكاملية لأنه عندما يتحقق الأمن الإقليمي يتحقق تلقائيا الأمن الدولي.

---

1 منصور حسن العتيبي، **المرجع السابق**، ص 24، 26.

2 ربيعي ساميه،" آليات التحول في النظام الإقليمي النظام الإقليمي لشرق أسيا "، رسالة ماجستير، جامعة قسنطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008، ص 25، 28.

المطلب الثاني: مفهوم الدور الإقليمي.

ما ينطبق على الأفراد داخل مجتمعاتهم ينطبق أيضا على الدول داخل أقاليمها، فمثل ما يريد الفرد إثبات وجوده و شخصيته المادية والمعنوية والثقافية وغيرها داخل مجتمعه، فكذلك الدول، تريد أن تفرض وجودها وشخصيتها داخل محيطها الإقليمي، و هو دور لا يتسنى لأي دولة القيام به.

ويمكن فهم الدور في السياسة الدولية هو تصور صانع السياسة الخارجية للمجالات الرئيسة التي تتمتع بها دولته بنفوذ وتصوره للدوافع الرئيسية للسياسات الخارجية لدولته وللوظيفة أو الوظائف التي يمكن أن يؤديها وتوقعاته لحجم التغير المنتظر سواء كان ذلك في النظام الدولي أو الإقليمي نتيجة قيامه بهذا الدور. [1]

ويمكن تعريف **الدور الإقليمي** بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية لكل دولة و هو ينصرف إلى الوظيفة والوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، و ذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

تعرف **إيمان أحمد رجب الدور الإقليمي** بأنه: يتضمن رؤية لمستقبل الإقليم وعلاقات متوازنة مع القوى الفاعلة به وسياسة فاعلة في مواجهة مشكلاته وقضاياه على النحو الذي يحقق مصالح دول الإقليم، وكذلك المصلحة الوطنية للدولة صاحبة الدور، يضاف إلى هذا استمرارية هذا السلوك، فالدور ليس نشاط موسمي أو مؤقت أو مفاجئ في السياسة الخارجية لدولة ما، و لكنه توجه عام يحكم سياسة الدولة على مدى فترة يعتد بها من الزمن.

ونستخلص مما سبق أن **الدور الإقليمي** للدول يتمثل في رؤيتها لمستقبل الإقليم وعلاقتها به ومدى تحملها لأداء هذا الدور انطلاقا من مقوماتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية وحتى الجغرافيا السياسية، وقد يمتد هذا الدور بقدر ما تمتلك الدولة صاحبة الدور من مقومات وأدوات ورغبة في لعب هذا الدور.

يوجد داخل النظام الإقليمي العديد من الدول، سواء دور كبرى آو صغرى لذلك سوف نحاول معرفة الأدوار التي يمكن أن تلعبها هذه الدول لتحقيق الأمن داخل هذا النظام.

---

1 يونس مؤيد يونس، **أدوار القوى الأسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في أسيا بعد الحرب الباردة و أفاقها المستقبلية**، (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع) ص 13، 15.

1/ أنواع الدور الإقليمي.

- **الزعيم الإقليمي:** تمارس الدولة هذا الدور إذا توفرت لها إمكانيات كبيرة و متنوعة مقارنة بالدول الأخرى في نطاق الإقليم الذي تنتمي إليه، لتتحرك على نحو يجعلها محور التفاعلات في ذلك الإقليم فتؤثر في أنماط التحالفات و توجه النظام الإقليمي و تقوده نحو أهداف محددة تكون مطبوعة بتصوراتها.

- **الجسر:** يبدو لدولة ما بسبب توفر مؤهلات معينة قد تكون جغرافية و ثقافية إمكانية القيام بدور القنطرة التي تصل بين ثقافتين مختلفتين، و تنقل إلى كل واحدة منها المعلومات عن الأخرى لتحقيق التفاهم بينهما.

- **المثير أو المقلق:** ويعني أن تقوم الدولة بتحرك نشط في مجال منع حل المشاكل و إثارتها لدولة أ وأكثر سواء كانت في محيطها الإقليمي أو نطاق محيطها.

- **المدافع الإقليمي:** يتميز هذا الدور بأن مجاله يقتصر على منطقة جغرافية محددة، وفي هذه المنطقة فإن الدولة لها مسؤولية محددة في حماية مجموعة من الدول لمواجهة العدوان الخارجي.

- **قائد التكامل الإقليمي:** يعتقد صانع السياسة الخارجية أن لدولته خاصية في توحيد مجموعة من الدول في شكل دولة واحدة.

- **المنبوذ الإقليمي:** ترجع هذه الصفة إلى اتهام الدولة المتطلعة للهيمنة من جانب أعضاء النظام الإقليمي بأن نظامها السياسي يفتقد للشرعية أو أن وجوده غير شرعي.

- **المحرك الاقتصادي الإقليمي:** و ينبع هذا لدور عندما يجد المهيمن الإقليمي أو المتطلع للهيمنة أن عليه واجبا أخلاقيا في تطوير اقتصاديات بع الدول داخل الإقليم.

- **المستقل النشط:** يرتبط هذا الدور بالإحساس بأن تحرك الدولة يتعلق بمتغيرين أساسين الاستقلال الوطني وعدم الارتباط بأي قوة كبرى، ما يعني أن قرارات السياسة الخارجية تتخذ في ضوء المصالح الوطنية فقط. [1]

في موضوع دراستنا سوف نرى دور الصين في النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه.

1 محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2 (مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998) ص 19، 20.

المبحث الثالث: علاقة الأمن الإقليمي بالنظام الإقليمي.

يتطلب تحقيق الأمن الإقليمي من الدول اتخاذ مجموعة من الإجراءات واعتماد الآليات والوسائل التي من شأنها أن تعزز الروابط بين الوحدات السياسية في إقليم معين، وبالتالي المساهمة في وضع أسس قوية تساعد على زيادة وتكثيف الروابط والتفاعلات الأمنية بينها، فمسألة تحقيق الأمن تدفع الدول إلى الدخول في علاقات تكاملية من خلال تفعيل الشراكات والاعتماد.

المطلب الأول: الأمن الإقليمي كدافع لتحقيق التكامل.

كانت مسألة الأمن ولا تزال أحد الدوافع التي تتحكم في سلوك الأفراد والمجتمعات منذ القدم، حيث سعى الإنسان ولا يزال لما يجنبه الضرر وما يوفر له الاستقرار والأمان، وكان هنا الدافع القوي سياسي في انضمام الأفراد إلى جماعات وتوثيق الروابط بينهم.

أولا: دوافع التفكير في إقامة النظم الأمنية التكاملية.

يرى الكثير من الباحثين أن دافع الأمن كان له أثر كبير في سعي الإنسان لإقامة علاقة مع غيره، وبقيام الدول القومية 1648، وجدت نفسها أيضا في حاجة إلى أن تقيم علاقات مع غيرها من الدول إما بحكم الحاجات الاقتصادية أو بهدف دافع العدوان، فقبل ظهور الدولة الوطنية الحديثة كانت الروابط الاجتماعية والسياسية دولية أكثر منها قومية، فقد كانت الكنيسة هي الراعي الروحي للدول أوروبا، ومنذ ظهور القرن الخامس عشر أي مع ظهور الدول الكبرى كان النظام الدولي يتسم بخصائص ثابتة رغم فوضوية هذا النظام الذي لا يقر إلا بمبدأ القوة، إلا أن الدول كانت مجبرة على إقامة علاقات فيما بينها مهما كانت طبيعة هذه العلاقة. [1]

ومع بداية القرن التاسع عشر وانتشار الثورة الصناعية وزيادة الاختراعات والاكتشافات، أدت إلى نسج علاقات بين القارات وازدهر التعاون الدولي والعلاقات الدبلوماسية، خاصة مع ولادة المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتي مهدت لتكون قانون دولي ومن ثم تنظيم دولي. [2]

---

1 معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)، ص 14.

2 تامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات** (الأردن: دار لاوي للنشر والتوزيع 2005)، ص 60، 63..

لقد كانت بداية القرن العشرين مرحلة جديدة في تاريخ النظام الدولي والعلاقات الدولية فقد شهد هذا القرن أحداثا كبرى فاندلا ع العرب العالمية الأولى والثانية وما تخللها من أحداث وتطورات، ونتائج كارثية على العالم، بدأ التفكير في إيجاد سبيل وآليات لتجنب الحروب، وهو ما تجسد في عصبة الأمم سنة 1919، والتي أوكل إليها مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين، إلا أن اندلا ع الحرب العالمية الثانية وما أحدثته من تغيرات في بنية النظام الدولي أدى إلى فشل هذه المنظمة، ثم إن التغيرات التي أحدثتها نهاية الحرب العالمية الثانية من تغير في قوانين القوى، أدى إلى إعادة طرح فكرة التنظيم الدولي بإنشاء منظمة هيئة الأمم المتحدة. [1]

ثانيا: المنظمات الإقليمية ودورها في الأمن الإقليمي.

تقوم فكرة المنظمات الإقليمية على أساس أن الدول الواقعة في إقليم معين لها اهتمامات ومشاكل مشتركة ومتشابهة وهي أكثر قدرة على تفهم صيغة هذه المشاكل لاسيما في مجال الأمن والدفاع عن المصالح المشتركة وهو دفع الدول إلى إنشاء عدة منظمات إقليمية والتي يمكن أن تحقق لها فواد كبيرة من خلالها.

– أنه في الغالب ما توجد أسس تاريخية واجتماعية وثقافية مشتركة على مستوى إقليم معين مما يساعد على وجود ربط بين المنظمة الإقليمية والدول الأعضاء فالروابط الاقتصادية والتاريخية كانت وراء التكتل الاقتصادي الأوروبي.

– سهولة حل المشاكل في إطارها الإقليمي بفضل التشابه الموضي للقيم والمشاكل القومية، لذلك تكون المنظمة الإقليمية أكثر قدرة على تسوية النزاعات التي تنشأ بين الدول.

– تدعم المنظمة الإقليمية مبدأ حسن الجوار والتعاون ما يدعم الروابط الاقتصادية والثقافية بين الدول.

– تسهل المنظمة الإقليمية تحديد التزامات الدول وحل المشاكل المختلفة في ظل التعقيد الذي شهدته العلاقات الدولية. [2]

---

1 إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات** (مصر، المكتبة الأكاديمية 1991) ص 53، 54.

2 أحمد طاهر الضريبي،" دور المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية: دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة البحرينية نموذجا "، **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 37**، 2014، ص 52، 55.

فمن خلال التعاون الإقليم يقل ميل الدول إلى استخدام القوة والدخول في الحروب، فالتنظيمات الإقليمية لها دور بارز في ضبط النزاعات، كما أنها تكون على دراية بشؤون الإقليم والخلفيات الموجودة فيه، وتعتبر المنظمات الإقليمية لعبت ولا تزال تلعب دورا بارزا في تعزيز الأمن خاصة في أوروبا، وفي بعض الحالات تعمل المنظمة الإقليمية مع جوار الأمم المتحدة في حل النزاعات بأن تنافس الأمم المتحدة في حلها أو حتى مكملا أو بديلا لها، ففي حالة البديل يمكن ذكر مثال ما قامت به منظمة حلف شمال الأطلسي في جنوب شرق أسيا في الأزمة الكورية بإشراف الأمم المتحدة، أما عن حالة الدور المنافس: نجد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية باسم منظمة الدول الأمريكية لحل النزاع في غواتيمالا 1954، ويبقى الدور المكمل من قبيل تدخل جامعة الدول العربية في الحرب الأهلية في لبنان 1958. [1]

ثالثا: التكامل والدفع نحو تحقيق الأمن الإقليمي.

نالت ظاهرة التكامل اهتمام الدارسين والخبراء، وكان حولها جدالات وتساؤلات نظرية، وقد ركزت معظم النظريات على نموذج التكامل الوظيفي وانطلقت من تجربة الاتحاد الأوروبي لتفسر ظاهرة التكامل الإقليمي والدولي، وقد لعبت ظاهرة التكامل دورا كبيرا في تحقيق السلم والأمن الدوليين وتجنب النزاعات وللتكامل عدة أهداف يمكن ذكرها على النحو التالي.

1/ **الأهداف الاقتصادية:** في ظل الاقتصاد العالمي الكبير وما يشهده من تطورات وتقلبات لا تستطيع الدول أن تحتفظ بمكانتها في المنافسة، وبالتالي تلجا إلى إقامة تكتلات من أجل الحفاظ على قوة اقتصادها، فالدول الأوروبية ورغم تطورها إلا أنها اكتشفت قدرة الاقتصاد الأمريكي على لسيطرة فوجدت الحل من خلال بناء الاتحاد الأوروبي.

2/ الأهداف السياسية: إن طبيعة النظام الدولي خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبعد انتهاء الحرب كان على الدول الصغيرة التوجه نحو إقامة تكتلات من أجل إيجاد مكان في هذا النظام أو الحفاظ على بناءها، من بين الأهداف أيضا نجد حل النزاعات: حيث يعتبر أحد أهم أهداف التكامل. فالنزاع الذي ينشأ داخل إقليم تكاملي تتكفل القطاعات الحيوية باحتوائه. [2]

---

1 معمر بوزنادة، **المرجع السابق**، ص 68، 72.

2 جهاد عودة، **مرجع سابق**، ص 98، 99.

فالاتحاد الأوروبي استطاع احتواء العداء الفرنسي الألماني وعمل على تقليل حدة الصراع بين الدولتين، حيث إن هذه الأهداف تتماشى والمفهوم الواسع للأمن، فالأهداف المحققة من التكامل هي تحقيق آلي للأمن فالأمن لم يعد يقتصر على أساس الدول فقط (الأمن العسكري) بل أصبح يمثل كل القطاعات، فإنشاء نظم إقليمية أمنية يكون من خلال التدرج أي بعد المرور بمراحل عديدة ووصولا إلى التكامل الأمني وذلك من خلال إقامة التكتلات الإقليمية الاقتصادية، والذي سيؤدي إلى ربط الدول الأعضاء بعضها البعض وتحول الولاءات إلى المؤسسة فوق القومية من الحفاظ على مصالح الدول الأعضاء في بنية دولية تتسم بالتعقيد، فقد ساهمت نهاية الحرب الباردة وتطور ظاهرة العولمة وبروز تهديدات جديدة مثل الهجرة، الجريمة المنظمة والإرهاب التي مثلت قضايا أمنية كبرى حتمت على الدول تنظيم نفسها إقليميا بشكل متزايد، فقد أصبحت التكتلات الإقليمية كمنهج للدول لحماية مصالحها. [1]

المطلب الثاني: آليات تحقيق الأمن الإقليمي.

تتعد الوسائل والآليات التي من خلالها يمكن تحقيق الأمن الإقليمي ويمكن تناول البعض منها:

أولا : الاعتماد المتبادل: لعب التقدم العلمي والتكنولوجي دورا كبيرا في بروز هذه الظاهرة مع بداية القرن العشرين ويمكن تعريف الاعتماد المتبادل على انه علاقة تأثير وتأثر بين طرفين أو أكثر وهو علاقة تبادلية ثنائية الاتجاه ويعرفه جوزيف ناي موقف من التأثير المتبادل أو الاعتماد على الآخرين وبينهم، وفكرة الاعتماد المتبادل لها علاقة وثيقة بفكرة الاقتصاد العالمي إذ يعتبر ركنه الأساسي فلا حديث عن الاقتصاد العالمي دون ذكر الاعتماد المتبادل، وهذا ما أدى إلى ارتباط العديد من المجتمعات بعضها البعض بروابط غير رسمية، كما ساهمت ظاهرة الاعتماد المتبادل في تكريس ظاهرة أخرى وهي التكتلات الاقتصادية الإقليمية، فالاعتماد المتبادل هو مرادف للسلم ويؤكد الليبراليون على وجود علاقة وثيقة بين الاعتماد المتبادل والتعاون من جهة وتقليل الحروب والنزاعات، ففي المجال الإقليمي يؤدي الاعتماد المتبادل إلى زيادة الارتباط بين دول الإقليم وبالتالي قد يساعد ويحفز على التكامل بمختلف أنواعه خاصة في ظل التغيّر في مفهوم الأمن وأبعاده. [2]

---

1 جهاد عودة، **مرجع سابق**، ص 99.

2 محمد الطاهر عديلية،" الجدال الليبرالي الواقعي حول الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي "، **مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15**، 2016، ص 247.

ثانيا: الشراكة الأمنية: يعد مفهوم الشراكة الأمنية نظام يجمع بين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين وقد طرحه الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في طابعه الاقتصادي في فترة الثمانينيات، وطالب من خلالها الدول الأوروبية بان تقيم علاقات شراكة مع الضفة الجنوبية من حوض البحر المتوسط وفي جميع المجالات، فمفهوم الشراكة هو مصطلح أوروبي ينطوي على أكثر من علاقة تعاون، فهو يشير إلى مستوى معين من التكامل بين شركاء يقبلون بالخضوع لقواعد تمليها مؤسسة تكون فيها القرارات قابلة للتطبيق المباشر. [1]

تجاوز منطق التصورات البحث إلى فضاء أوسع يشمل مختلف المجالات تبرز من خلاله أشكال موسعة من التكامل والتجانس، بالإضافة لتنمية التضامن الإقليمي فالشراكة تحول البنية القائمة على منطق المواجهة إلى بنية تقوم على الإحساس بالمسؤولية المتبادلة، تضمن قدر كبير من سيادة الأمن المشترك الذي يهدف إلى خلق قيم جديدة، وفي ظل التحولات الجديدة التحولات الراهنة وتطور مسارات العولمة وما يتميز به عالم اليوم من تغييرات كبيرة خاصة في الجانب الأمني بظهور تهديدات جديدة، فإن الشراكة تحمل اليوم معنى التحالف الذي يهدف إلى مواجهة المخاطر والتهديدات والقيام بالتعبئة اللازمة قصد مواجهتها. [2]

ثالثا: التعاون الإقليمي: يعتبر التعاون الإقليمي أحد المفاهيم الرئيسية ضمن أدبيات العلاقات الدولية كما أنه احد المجالات الرئيسية في الدراسات الاقتصادية، ومفهوم التعاون الإقليمي هو مفهوم مركب من كلمتين تشير الأولى إلى مجموعة المعاملات والاتصالات الكثيفة بين طرفين أو أكثر بهدف العمل المشترك على نحو يؤدي إلى تحقيق أفضليات مشتركة ويعظم درجة الأمن لدى أطرافه والكلمة الثانية تقوم بتخصيص النطاق المكاني للتعاون حيث يتعلق الأمن هنا بالتعاون في إطاره الإقليمي، أي بالتفاعلات بين عدة دول تنتمي إلى إطار جغرافي واحد. [3]

---

1 خير الدين العايب،" المنافسة الأمريكية الأوروبية في حوض البحر الأبيض المتوسط وانعكاساتها على الأمن الإقليمي العربي "، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والإعلام ، ص 14.

2 " التعاون الثنائي المغربي الأوروبي في المجال الأمني "، تاريخ التصفح: 2020/02/13، أنظر الرابط:

www.stertimes.com/?t=27804183

3 علي عواد الشرغى، " الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي: دراسة في مقومات التجربة وإمكانية الاستفادة منها "، مجلة إنسانيات، تاريخ تصفح: 2020/02/14، أنظر الرابط:

https://insaniyat.revues.org/8350

وقد بدأ التعاون الإقليمي بين الوحدات التي تنتمي إلى نفس المنطقة الجغرافية أو التي تشترك في نفس التقاليد خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ويمكن أن تشمل ترتيبات التعاون الإقليمي معاهدات بين الدول أو مذكرات أو إعلانات سياسية أو حتى على مستوى العمل، ومن منظور التعاون الدولي تركز الكثير من المعاهدات الإقليمية على أنشطة جنائية وتتضمن أحكاما بشان أشكال التعاون المختلفة، وسعيا للتكيف مع التحديات الجديدة خاصة تنامي الجريمة المنظمة والعابرة للحدود المتزايدة والمعقدة فإن التعاون والمبادرات الإقليمية تستند إلى مبدأ الاعتراف المتبادل، ففي الإتحاد الأوروبي على سبيل المثال تم إبرام اتفاقيات إلقاء القبض على المجرمين عام 2002، وفي هذا الإطار فإن اتفاقيات التعاون الإقليمي خاصة المتعلقة بالجانب القضائي والقانوني تعمل على تقريب الروابط بين الدول في ذات الإقليم وتدعم الأمن الإقليمي والدولي.

وفي هذا الصدد يمكن ذكر مجلس التعاون الإقليمي الأوروبي الذي تم إنشاءه سنة 2008، والذي كان له دور في تعزيز التعاون في مجال الأمن وإصلاح قطاعاته ومحاربة الجريمة المنظمة والفساد، وعمل هذا المجلس على دعم كل أشكال التعاون الإقليمي ومن خلال محاولة الدول الأوروبية تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة. [1]

رابعا: التحالفات الإقليمية: يعرف التحالف على أنه علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الأطراف بالمساعدة المتبادلة، فالتحالف يتطلب وجود مصلحة مشتركة مهما كانت طبيعة العلاقة بين الأطراف فمثلا فرنسا وألمانيا تتواجدان في الحلف الأطلسي رغم العداوة التاريخية بينهما، والتحالفات الدولية بمختلف أشكالها سواء العسكرية أو حتى الاقتصادية تهدف إلى إيجاد نوع من توازن القوى في النظام الدولي من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين. وهذا ما ساد في النظام الدولي لفترات طويلة خاصة أثناء الحرب الباردة حيث تم إنشاء حلف وارسو في المعسكر الشرقي مقابل حلف الناتو في المعسكر الغربي وذلك من اجل خلق توازن القوى وبالتالي استقرار النظام الدولي. [2]

إذن فالتحالفات الإقليمية تؤدي بالدولة إلى تقوية الروابط وتطوير العلاقة ومواجهة التحديات بشكل ثنائي، وتحقيق الأمن القومي للمنطقة.

---

1 علي عواد الشرغى، **المرجع السابق.**

2 مصطفى ناصف،" الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية "، الكويت: **مجلة عالم المعرفة**، **العدد 7**، 1978، ص ص 135-140.

أما اليوم فقد أصبحت التحالفات أمرا لا مفر منه خاصة للدول الضعيفة التي تشق طريقها في مسارات النمو والخروج من حلقات التخلف، أي أن التحالفات اليوم تغيرت طبيعتها لتشمل أبعادا أخرى فبالإضافة إلى العامل العسكري (حلف الناتو) فان دوافع التحالفات الجديدة هي اقتصادية (النمور الأسيوية) فقد أصبحت التحالفات والتكتلات الإقليمية اليوم تقدم ضمانات أكبر لقيام النظم الديمقراطية واستقرارها وتساهم في حماية الدول الأعضاء من هيمنة الدول الكبرى، كما أن التحديات الجديدة التي تهدد العالم من إرهاب وجريمة منظمة وتغييرات المناخ تحتم على الدول الدخول في تحالفات وتكتلات من أجل مواجهة هذه التهديدات والعمل على تحقيق أكبر قدر من الأمن والاستقرار ، ونجد مثالا على ذلك التحالف العربي(الخليجي) ضد الحوثيين في اليمن والذي اعتبرته هذه الدول مصدر تهديد للأمن الإقليمي الخليجي، فالتحالفات ما هي إلا تعبير عن الرغبة في تحقيق المصالح ومواجهة التحديات المطروحة وبالتالي تحقيق الأمن. [1]

.

1 عادل السلمان،" الأحلاف والتكتلات الدولية "، **مجلة الحوار المتمدن**، **العدد 930**، 2004، ص 5.

من خلال ما تقدم في هذا الفصل يمكن القول أن مفهوم الأمن للإقليمي، هو ظاهرة قديمة تطورت مع تطور الترتيبات الأمنية، في العلاقة من جهة ومن جهة أخرى تطور الأطر النظرية والقانونية التي ساهمت في بلورة هذا المفهوم.

فقد كان لإسهامات بعض المفكرين من أمثال كارل دويتش، وباري بوزان الفضل الكبير في إرساء المعالم الفكرية والنظرية، لمفهوم الأمن الإقليمي.

كما أن تجسيد ظاهرة الأمن الإقليمي يتطلب مجموعة من الآليات والترتيبات الإقليمية التي تساعد في إرساء تكتل إقليمي يؤدي إلى تحقيق الأمن في إطاره الإقليمي.

كما أن النظام الإقليمي هو الحل لتحقيق الأمن الإقليمي عن طريق التكتلات والتعاون لأجل القضاء على أي تهديد للأمن الإقليمي.

الفصل الثاني

الصين في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا

الفصل الثاني:الصين في النظام الاقليمي لجنوب شرق اسيا.

يعتبر النظام الإقليمي من أهم الأنظمة التي تسعى الدول إلى الانخراط بها، ونجد العديد من الدول المتقاربة جغرافيا تدخل في تكتل مثل: الاتحاد الأوروبي، المغرب العربي، رابطة الآسيان، وهذه الأخيرة تعتبر من أهم التكتلات في منطقة جنوب شرق أسيا، لذلك تسعى الصين كدولة صاعدة إلى إقامة العديد من العلاقات معها، كما تعتبر الصين تواجدها في المنطقة حق تاريخي وارث الماضي، فالصين تطالب بحقها في بحر الصين الجنوبي دون احترام القوانين الدولية، وكتفصيل في موضوع هذا الفصل سنحاول التطرق إلى منطقة جنوب شرق أسيا وأهمية رابطة الآسيان، وكيف بنت الصين إستراتيجيتها الجديدة بعد الحرب الباردة.

في هذا الفصل سيتم التفصيل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: دراسة عامة حول الصين.

المبحث الثاني: دراسة عامة لمنطقة جنوب شرق أسيا.

المبحث الثالث: الصين وتوجهاتها نحو الأنظمة الإقليمية.

المبحث الأول: دراسة عامة حول الصين.

تسعى جميع الدول إلى تحسين سياستها، ومن بين هذه الدول الصين كذلك، لذلك تستغل الصين محدداتها الداخلية والخارجية في تطبيق سياستها مع دول العالم، كما أنها انتهجت أسلوب القوة الناعمة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.

المطلب الأول: المحددات الداخلية للصين.

المقصود بالمحددات هي تلك العوامل التي تشكل حدود الدور الصيني في النظام الدولي، ومدى فعالية هذه العوامل على العلاقات الصينية مع بقية دول العالم، وهذه المحددات تتمثل في:

أولا/ المحددات العسكرية، الجغرافية، البشرية.

1/ المحدد الجغرافي: يلعب العامل الجغرافي دورا هاما في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية لأية دولة وهو الأمر الذي أكدت عليه دراسات ماكنلدر وماكلوهان، ويقال أن نابليون قد قال يوما، أن معرفة جغرافية الدولة تعني معرفة سياستها الخارجية، ولذلك فمن المفيد إبراز أهم معالم المجال الجغرافي الصيني.

تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشرقي بين قارة آسيا، وعلى الساحل الغربي من المحيط الهادي، و تتربع على مساحة تقدر ب 9.572.678 كلم مربع، وتعد ثالث أكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا وكندا وتتميز بموقع ذو أهمية إستراتيجية في منطقة شرقا آسيا.

إن هذه المساحة قد سمحت للصين بامتلاك عمق استراتيجي كبير، حيث أن المسافة من الجنوب إلى الشمال تقدر بحوالي 5500 كلم، ومن الشرق إلى الغربي، 5200 كلم، وهذا العمق مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعين من حيث اتساع المجال للتراجع العسكري وإعادة تنظيم الصفوف، كما تشرف الصين على طرق هامة للمواصلات والتجارة في العالم، سواء البرية كطريق الحرير، والبحرية بإطلالها على المحيط الهادي وبحر الصين الجنوبي، ومضيق فرموزا، وتحتوي على العديد من الموانئ الدولية التي توفر لها تسهيلا ودعما كبيرا في مجال تجارتها الخارجية.[1]

1 محمد اليوسفي، **السياسة الخارجية الصينية بين فرض الاستمرارية ومحدداتها**، الكتاب: السياسة الخارجية الصينية اتجاه الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017) ص 13، 14.

2/ المحدد البشري: يلعب دورا هاما في سياسة الدول حيث يعتبر العنصر البشري من العناصر المهمة لبناء قوة الدولة، فهو الأساس للنهوض بقوة الدولة سياسيا واقتصاديا وعسكريا، أين تعتبر الصين من أكثر بلدان العالم سكانا حيث بلغ عدد سكانها عام 2017، مليار و387 مليون نسمة، وبهذا العدد تكون الأولى عالميا وفيها أكثر من 50 قومية تتوزع على 31 مقاطعة ومنطقة ذاتية الحكم، إن هذا العدد الهائل جعل من الصين زيادة احتياجاتها من الطاقة وربط علاقات مع بقية دول العالم. [1]

3/ المحدد الاقتصادي: يعد الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات الصاعدة، بفضل السوق الاستهلاكية الواسعة التي تحصي ما يفوق المليار مستهلك، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ العام 1979 والخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الاشتراكي، الذي يزاوج بين القطاع العام و القطاع الخاص هو ما يعرف في الصين بسياسة المشي على ساقين، و التدرج في إدخال الإصلاحات الاقتصادية تماشيا مع الحكمة الصينية القائلة عبور النهر عن طريق تلمس مواقع الأحجار بالقدمين، يعتبر الاقتصاد الصيني ثاني اكبر قوة في العالم، ولدى الصين أسرع معد للنمو الاقتصادي، كما أن التنامي السريع في الاقتصاد الصيني جعله يؤثر في السياسة الخارجية الصينية خصوصا بعد عام 1993، وقد أصبحت تقيم علاقات أكثر مع دول العالم. [2]

4/ المحدد العسكري: تعد المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم، بفضل ما تتميز به من تفوق عددي ومن حيث التسلح (سواء الاستراتيجي أو التقليدي) وكذا التقنية والكفاءة التكنولوجية، فمن ناحية القدرات النووية، نجد أن الصين التي دخلت النادي النووي عام 1964، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا، و أنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية، و لها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية. هذا ما جعلها قوة تستطيع خوض الحروب في جميع الأوقات، وهذا ما ساعدها على تطوير سياستها الخارجية مع الدول الأخرى، ومع هذه المحددات استطاعت الصين أن تغير سياستها الخارجية بعد الحرب الباردة وهذا ما نفصل فيه في النقطة التالية. [3]

---

1 وليد عبد الحي،" التحولات البنيوية في السياسة الصينية "، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية العدد2**، ص83.

2 محمد يوسفي، **المرجع السابق**، ص 20.

3 **المرجع نفسه**، 22.

ثانيا/ توجهات السياسة الصينية بعد الحرب الباردة.

ساعدت الإصلاحات التي تبنتها الصين في سنة 1978، على إعادة ترتيب الأولويات في سياستها حيث أعطيت أهمية بالغة للإسراع بتنمية الاقتصاد وجعل الصين دولة اقتصادية كبرى، إن الإستراتيجية الدولية للصين، وبسبب التصاعد الاقتصادي، أصبحت أكثر طموحة فالصين تحمل طموح رتبة القوة الكبرى، فهي تتطلع إلى نفس السمات التي اتسمت بها القوى الغربية واليابان عند اعتدائها على الصين وفعلا أحدثت الإصلاحات الاقتصادية تغيرات جذرية وتطورات جوهرية على الاقتصاد الصيني بكل قطاعاته محدثة بذلك ثورة على الهياكل الاقتصادية القديمة وطرق التسيير التقليدية، إذ دخلت الصين دائرة التقسيم الدولي الجديد للعمل. [1]

يشكل في الواقع بلوغ القوة الاقتصادية هدف واحد ضمن مجموعة أهداف جديدة أوجدتها الإفرازات الداخلية والدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة فالسياسة الخارجية الصينية تريد على وجه التحديد منع إنشاء التحالفات ضدها وخاصة في المناطق المجاورة لها والتي تحد من حريتها في العمل والنمو الاقتصادي، ضمان الوصول إلى الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها، والحصول على المواد الأولية اللازمة لتحقيق التنمية الداخلية بما فيها الطاقة ولكن ليس الطاقة فقط، بل وأيضا تأمين محيطها لمنع التحديات التي تهدد استقرارها عبر الحدود ولاسيما في التبت وشينجيانغ وتعزيز عالم متعدد الأقطاب من شأنه أن يحد من قوة ونفوذ القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فالصين مقتنعة أن الواقع الدولي يشهد تغيرات عميقة تجعل من هيمنة قوة واحدة أمرا غير مقبول، إذ هناك دول أخرى كثيرة مختلفة من حيث الثقافات والأديان ومستوى النمو الاقتصادي من حقها تقرير شؤونها و المشاركة في إدارة الشؤون العالمية عبر التشاور وفقا لمبدأ المساواة لهذا لا يمكن لدولة واحدة أن تقود العالم، وتسير كل هذه الاختلافات. [2]

إذن لقد طور الصين سياستها وذلك بناءا على محدداتها، بالإضافة إلى تغيير فكرها وانتهاج سبيل القوة الناعمة، لأنه يؤثر أكثر خاصة مع الدول النامية، وتعتبر القوة النامية احد الأساليب لجديدة التي نظر لها جوزيف ناي، وسوف نتطرق لها في المطلب التالي.

---

1 طيب جميلة، " العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة :العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا "، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد الأول، ص03.

2 المرجع نفسه، ص04.

المطلب الثاني: القوة الناعمة كتوجه جديد للصينية.

في هذا المطلب سوف نتطرق للجانب النظري للقوة النعمة وظهورها ثم كيف استعملتها الصين في سياستها.

أولا/ القوة الناعمة.

لابد من الإشارة إلى أن مفهوم القوة الناعمة قد استخدم للمرة الأولى في عام 1990، من قبل المفكر الأمريكي جوزيف ناي ويشير هذا المفهوم الذي صياغة ناي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى قدرة الدولة في الحصول على المنافع أو تحقيق المصالح دون اللجوء إلى مكونات القوة الأخرى، فضلا عن إنها برنامج سياسي يتضمن القدرة على تحديد أولويات الآخرين من خلال فرض الطابع الجذاب والثقافة والقيم السياسية والمؤسسات المجتمعية، ومن خلال القوة الناعمة يمكن لدولة ما اختراق دول أخرى عن طريق مجموعة متنوعة من الأدوات دون اللجوء إلى القوة الصلبة، من خلال دفع عدة دول إلى تبني النموذج الذي تمثله سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وفي هذا المجال تكون القوة الناعمة بمثابة أداة لترغيب الدول إلى تبني نماذج قيمية بإرادتها دون اللجوء التهديد، ويعني أن عنصر الإقناع يمثل الأساس الذي يقوم عليه مفهوم القوة الناعمة. [1]

عرف جوزيف ناي القوة الناعمة قائلا: أنها القدرة على الجذب لا عن طريق الإرغام والقهر والتهديد العسكري والضغط الاقتصادي، ولا عن طريق دفع الرشاوى وتقديم الأموال لشراء التأييد والمولاة، بل عن طريق الجاذبية، وجعل الآخرين يريدون ما تريد، وان القوة أكثر من مجرد الإقناع أو القدرة على الاستمالة بالحجة ولو أن ذلك جزء منها، با هي أيضا القدرة على الجذب والجذب كثيرا، ما يؤدي إلى الإذعان وكذلك هي القدرة على تشكيل تصورات الآخرين وترجيحاتهم وخياراتهم وجداول أعمالهم، عبر الاحاء للآخرين، أن القوة الناعمة هي قوة تعاون الطوعي، أي القدرة على تشكيل ما يريده الآخرون والتأثير، عليهم نحو تحقيق أغراض الفاعل وأهدافه دون حدوث أي تهديد صريح أو مبادلة أو إثابة، كما تعنيا لقوة الناعمة القدرة على التأثير على سلوك الآخرين من خلال إعادة تشكيل أولوياتهم من دون استخدام أدوات الإكراه، ولكن من خلال الإقناع والاستقطاب المرتبط بوسائل وقدرات غير ملموسة. [2]

---

1 فراس محمد احمد،" الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة الصينية "، رسالة ماجستير، جامعة الموصل: كلية العلوم السياسية، ص 04.

2 صليحة محمدي، "السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا توظيف القوة الناعمة"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني العدد11**، جويلية 2017 ،ص 124، 125.

اعتبر جوزيف أول من تحدث عن وجود مؤشرات ومعايير لما أسماه القوة الناعمة، حيث يرى جوزيف ناي أن هناك الكثير من أهداف السياسة الخارجية التي لا يمكن تحقيقها تماما باستخدام الأساليب التقليدية كالقوة العسكرية أو الاقتصادية وحدها، وإنما يمكن الوصول إليها باستخدام القوة الناعمة التي تتمتع بها ثقافة ومؤسسات الدولة، ويرى جوزيف ناي أن عناصر القوة الناعمة المتعددة لا بد وأن تكون جزءا من أي سياسة خارجية فعالة، وأكثر من كونها القدرة على التأثير والإقناع، فان القوة الناعمة هي القدرة على الاجتذاب الذي يقود إلى الإقناع والتقليد، وتيسير الجهود من أجل الوصول إلى القيادة الدولية. [1]

تعتبر قوة الدولة عامة بأنها أهم ما يمكن من خلاله رسم أبعاد الدور الذي تقوم به هذه الدولة على مستوى المجتمع الدولي وتحدد إطار علاقاتها بالقوة الخارجية، فللقوة أبعاد متعددة و متشابكة ولها طبيعة دينامكية، أي أن التغيير في ثقل العناصر التي تصنفها لا بد أن يتبعه تغيرات متشابهة في حجم القوة وفاعليتها.

ابتداع جوزيف ناي المصطلح لتوصيف قوة تتخذ بديلا للفعل العسكري تمنع الدولة قدرة على التأثير في غيرها، إذ هي وسيلة لإدراك ما يريده الآخرون، تحدث تأثيرها دون لجوء إلى الاستعانة بالعنف أو الإجبار .كما عدد ناي توصيفات للقوة الناعمة من خلال:

– تشكيل صورة لما يفضله الآخرون.

– سوق الآخرون أو حثهم إلى تقبل مراداتك بفضل أطروحات ثقافية أو إيديولوجية.

– نيل مكانة في العالم السياسي(يجعل الآخرين يطمحون إلى مكانتك).

– التأسيس للنتائج كنتيجة لإتقان البرامج (الخطط)، ومن ثم فهي عنصر جوهري للقيادة يتمتع بجاذبية تحث الآخرين على طلب ما تطلبه فالجاذبية مؤدية إلى النتائج المرغوب والمراد تحقيقها. [2]

إذن فالقوة الناعمة هي احد البدائل للتعاون بين الدول، بل هي البديل الناجح والسلمي للشراكة بين دول العالم، وهذا ما اعتمدت عليه الإدارة الصينية في سياستها الخارجية، جعلها تصل إلى مصاف القوى الكبرى.

---

1 جوزيف ناي، تر :محمد توفيق البحيرمي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، (السعودية: العبيكان للنشر، 2007) ص38

2 المرجع نفسه، ص38، 39.

ثانيا/ القوة الناعمة الصينية.

لم يعد مفهوم القوة الناعمة غريبا على القاموس السياسي الصيني، لقد ابرز التقرير السياسي للمؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 2012، انه في عالم اليوم تشتبك الثقافة مع الاقتصاد والسياسة مما يبرهن على أنها تحتل مكانة اكبر ودور أكثر أهمية في السباق من اجل نفوذ وطني شامل، وفي اجتماع لإدارة تجمع الشؤون الخارجية في 2016، قال الرئيس أن تزايد الدور الدولي لبلادنا وتأثيرها يفترض أن يتم التعبير عنه بقوة صلبة تتجسد في المجال الاقتصادي والتكنولوجي والأمني، كما بقوة ناعمة مثل الثقافة.

حدد الباحث الصيني هونج هوامين مصادر القوة الناعمة في خمسة موارد هي:

1. الجاذبية القافية، 2. القين السياسية.

3. النموذج التنموي الاقتصادي، 4. المؤسسات الدولية، 5. الصورة الدولية.[1]

حيث تبنت الصين عددا من عناصر القوة الناعمة في سياستها الخارجية،كالصعود السلمي والتنمية الاقتصادية، والتي مثلت أهم أوجه خطابها السياسي الخارجي، إذ أصبحت الصين قوة صاعدة في وقت قصير وقد مثل ذلك استياء من قبل جوارها لتقوية نفسها على حسابهم، وهذا ما ساهم في إجبار حكومات تلك الدول على الاستفادة من تجربة التنمية السلمية الصينية، والتي تحولت فيما بعد إلى نظرية تتمتع بجذب اقتصادي مؤثر، وفحوى هذه النظرية هي :

- إن التنمية السلمية هي الطريق الأكيد لتحديث الصين .
- إن استمرارية تحديث الصين يساهم في تطوير السلام العالمي من خلال خلق بيئة عالمية سلمية.
- تستند الصين في تنميتها على قدراتها الذاتية وتطورها التكنولوجي.
- تسعى الصين إلى التكيف مع العولمة الاقتصادية من أجل خلق المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة مع الدول.
- التمسك بمبادئ التعاون والسلام والتنمية والسعي لبناء عالم متناغم يسوده الرخاء والسلام الدائم. [2]

1 صليحة محمدي، **المرجع السابق**، ص 126.

2 فراس محمد احمد، **المرجع السابق**، ص 23.

المبحث الثاني: دراسة عامة لمنطقة جنوب شرق أسيا.

تعتبر منطقة جنب شرق من أهم المناطق في العالم، وذلك راجع لوجود احد أهم البحار في المنطقة، بالإضافة إلى احد اكبر التكتلات الإقليمية والمتمثل في الآسيان.

المطلب الأول: مسح جيوبوليتيكي لمنطقة جنوب شرق أسيا.

في هذا المطلب سنحاول معرف الموقع الجغرافي لدول جنوب شرق أسيا وأهمية الإستراتيجية، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم رابطة وهي الآسيان.

أولا: الموقع الاستراتيجي لدول جنوب شرق أسيا.

وجد مفهوم شرق أسيا ضمن التعريف الأمريكي العسكري والجيوسياسي للمنطقة سنة 1943، أين تم تقسيمها إلى إقليمين شمال شرق أسيا وجنوب شرق أسيا، حيث تضم منطقة جنوب شرق أسيا 10 دول: تايلنديا، الفيليبين، اندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، بروناي، فيتنام لاوس، ميانمار، كانبوديا، يحدها غربا خليج البنغال والمحيط الهندي ومن الشرق المحيط الهادي ومن الشمال الصين ومن الجنوب المحيط الهندي.

تقسم منطقة جنوب شرق أسيا إلى إقليمين فرعيين: الأول بحري كل من الفلبين، اندونيسيا، ماليزيا سنغافورة سلطنة بروناي، حيث تضم الدولتين الأكبر حجما اندونيسيا والفلبين على التوالي،حوالي 17000 جزيرة بالنسبة للأولى، و7000 بالنسبة للثانية، رغم أن 90 بالمائة من السكان يعيشون 17 جزيرة رئيسية، أما الإقليم القاري المحدود من جهة بنهر الميكونغ، ومتصل من جهة ثانية متصل بريا بالصين ويضم كل من ميانمار تايلاند، كمبوديا، لاوس، فيتنام.

لم تعتبر منطقة جنوب شرق أسيا سابقا وحدة رسمية كما أنها اعتبرت لفترة طويلة من الزمن إقليم دون هوية ولا حدود واضحة، لهذا تعددت التسميات التي أطلقت على الإقليم وصار كل متدخل يطلق عليه المفردات المتوافقة مع مصالحة إلى غاية سنة 1967، حيث تأسست رابطة دول جنوب شرق أسيا كنوع من الحلف السياسي لمواجهة الشيوعية في جنوب شرق أسيا وخاصة فيتنام، كمبوديا، لاوس، بورما. [1]

1 ابتسام رمضاني،" التنافس الاستراتيجي الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق أسيا "، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13**، جويلية 2018، ص 101.

تحتل دول جنوب شرق أسيا مركزا محوريا في الجيو استراتيجيات الدولية المتنافسة، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة من بينها الموقع الجغرافي حيث يحتطن مضين ملقا الذي يربط بين المحيطين الهندي والهادي كما تمثل همزة وصل بين أسيا واقيانوسيا، وعلى صعد التكوين البنيوي للقوى في المنطقة ينظر إلى اندونيسيا تقليديا باعتبارها الدولة المركزية في الإقليم وتأتي بعدها كل من الفلبين، فيتنام، تايلاندا بعدها ميانمار وبروناي. [1]

تتمتع منطقة جنوب شرق أسيا بأهمية بالغة في الميزان الجيوسياسي الإقليمي والدولي، وتتميز بأهمية إستراتيجية وتظهر خصوصية المنطقة وحيويتها في كل مكوناتها الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ومواردها الطبيعية.

ثانيا: المؤهلات الطبيعية والبشرية.

تتوفر منطقة جنوب شرق أسيا على مؤهلات طبيعية هامة تساعد على التعاون والتكتل بين دوله، وأهمها توفر احتياطي هام من مصادر الطاقة كالبترول والغاز الطبيعي وفرة المياه المخصصة للسقي وانتشار الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة مع وجود مجال رعوي واسع، يبلغ عدد السكان ما يقارب ستمائة مليون نسمة.

يعتنق سكان هذه المنطقة الأسيوية العديد من الديانات المهمة وعلى رأسها: البوذية، الهندوسية، الإسلام المسيحية و يرها من الديانات الأخرى، وهذا إن دل فإنما يدل على التنوع والغنى الحضاري الذي تتمتع به هذه المنطقة، أما اللغات فهناك عدد كبير من اللغات المستعملة بين الناس ومنها وعلى رأسها اللغة الإنجليزية كإرث استعماري، ثم الصينية والعربية والهندية والمالاي والفيتنامية والاسبانية والبرتغالية وهناك العديد من اللغات المحلية. [2]

إذا فموقع دول جنوب شرق أسيا يتمتع بأهمية كبيرة، لذلك سعت هذه الدول إلى الدخول في تكتل إقليمي في إطار الإقليمية الجديدة، لذلك سعت هذه الدول إلى العديد من المحاولات حتى نجحت إلى إنشاء رابطة تم تسميتها الآسيان، وهذا ما سنفصل فيه.

---

1 ابتسام رمضاني، **المرجع السابق**، ص 102.

2 خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، **"** رابطة دول جنوب شرق آسيا الآسيان نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة **"** **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06**، ص 82، 85.

ثالثا: رابطة الآسيان.

لم تلجأ الدول الخمس المؤسسة إلى إتباع المنهج التقليدي للتكامل، وفضلت عليه منهجا تعاونيا، فلم تحدد اتفاقية الرابطة تاريخا محددا لبلوغ مرحلة بعينها من مراحل التكامل، بل ركزت على بعض مجالات التعاون الاقتصادي والتعاون الوظيفي، خصصت لها لجانا قطاعية وحكمت ذلك عدة عوامل كإتباع النمط التقليدي للتنمية القائم على الإحلال محل الواردات اعتمادا على وفرة الموارد الطبيعية وبالعمل على تطوير مواردها البشرية، كذلك بالاعتماد على التفاوت بين الاقتصاديات القطرية واختلاف مستويات نموها. [1]

بدأت أول محاولة لتشكيل الرابطة الأسيوية سنة 1961، بين ماليزيا والفلبين وتايلاند لكنها فشلت بسبب الصراع بين الفلبين وماليزيا حول منطقة صباح و انفصال سنغافورة عن ماليزيا سنة 1965، إضافة إلى أثار حرب الفيتنام على دول المنطقة، وقد تصادف تشكيل الرابطة مع ظروف الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية لذلك شجعت ودعمت الولايات المتحدة دول جنوب شرق أسيا على تشكيل جبهة موحدة لمحاصرة الشيوعية بالصين ومنعها من الانتشار بالمنطقة.

أنشئت رابطة الآسيان بموجب إعلان بانكوك بتاريخ 08 أوت 1967، وذلك كنوع من الحلف السّياسي لمواجهة المد الشيوعي في جنوب شرق آسيا، غير أنّه مع مرور الوقت أصبحت الرّابطة تهتم أكثر بالتعاون في مجالات أوسع (سياسيا، اقتصاديا، أمنيا وثقافيا) وضمّت الرّابطة في البداية خمس دول هي ماليزيا أندونيسيا سنغافورة، الفلبين، وتايلندا، ثم انضمّت إليها كل من بروناي في جانفي 1994، وفيتنام في جويلية 1995 لاووس و مينمار في 1997، وأخيرا كمبوديا في 30 أفريل 1999، وتعتبر ماليزيا من أهم المتحمّسين لهذا التكتّل الذي بدأ ي ركّز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدّول الأعضاء، في مجال توحيد سياسات التصنيع، تحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصّناعات الناشئة خاصة بعد الأضرار الشّديدة التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدّمة أمريكا وأوروبا اتجاه صادرات تلك الدّول. [2]

---

1 شحاب نوال،" اثر التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الدولية "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2010، ص 79.

2 موالدي سليم، اتفاقيات التكامل الإقليمي وتحديات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة رابطة جنوب شرق أسيا الآسيان، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 03**، (2012) ص 160.

الجدول رقم 01: مراحل تطور رابطة الآسيان.

السنوات.	مراحل تطور الآسيان.
مرحلة الستينات.	تم تأسيس الأسيان سنة 1967 من طرف خمس دول هي: (اندونيسيا، ماليزيا سنغافورة، تايلاند، الفلبين) الأهداف الكبرى: – تحقيق السلم بالمنطقة وتسريع النمو الاقتصادي.
مرحلة السبعينات.	– التوقيع لعى معاهدة صداقة تضمن شروط الاستقرار الأمني. – احترام سيادة الدول المستقلة وهوياتها.
مرحلة الثمانينات والتسعينات.	– التحقت :فيتنام، لاووس، كمبوديا، بروناي. – تم التوقيع على اتفاقية التبادل الحر. – تعزيز التعاون الاقتصادي وتقليص التفاوت في التنمية بين الدول. – التوقيع على اتفاقية لتنمية حوض الميكونغ.
مرحلة ما بعد 2000.	– تم إقامة اتفاقيات شراكة اقتصادية مع استراليا و الصين. – إقامة سوق مشتركة مع الدول الستة الأكثر قوة. – مبدأ الاتفاقيات الاقتصادية مع الصين مطلع 2011.

المصدر: إعداد الباحث.

هناك العديد من الأهداف كانت السبب في نشأة الآسيان، حددها إعلان بانكوك كالتالي:

- الحفاظ على الامن والسلم والاستقرار، وتعزيز المزيد من قيم السلام في المنطقة.
- إنشاء سوق وقاعدة إنتاجية واحدة تتسم بالاستقرار والازدهار والتنافسية العالية والتكامل.
- التخفيف من حدة الفقر وتضييق فجوة التنمية داخل الآسيان من خلال التعاون والتبادل.
- الحفاظ على مركزية ودور استباقي للاسيان كقوة دافعة رئيسية في علاقاتها وتعاونها مع شركائها.
- الحفاظ على درجة عالية من التعاون الايجابي مع المنظمات الدّوليّة والإقليميّة.
- تعزيز الدّراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا. [1]

1 محمود نتاري،" مجموعتا الاكواس والآسيان دراسة في الدور والتأثير "، أطروحة دكتورا، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019، ص 153، 154.

رابعا: المجالس المجتمعية لدول الآسيان.

اعتمدت الجمعية العامة المنعقدة في أكتوبر 2003، ثلاثة مجالس مجتمعية هامة كالتالي:

1/ الجماعة الأمنية لرابطة أمم جنوب شرق أسيا: جعلت هدفها الأساسي الوصول بالتعاون السياسي والأمني للاسيان إلى مستوى اعلي لضمان أن تعيش بلدان المنطقة في سلام مع بعضها البعض ومع العالم بأسره في مناخ من العدل والديمقراطية والانسجام، مع الاعتراف التام بالحق السيادي للبلدان الأعضاء في متابعة سياساتها الخارجية وترتيباتها الدفاعية الخاصة بكل منها، ملتزمة في ذلك بميثاق الأمم المتحدة وسائر مبادئ القانون الدولي، ومتمسكة بمبادئ الرابطة في عدم التدخل، واتخاذ القرارات على أساس من توافق الآراء وتوخي المرونة على الصعيدين الوطني والإقليمي، واحترام السيادة الوطنية، ونبذ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها والتسوية السلمية للخلافات والمنازعات.

2/ الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق أسيا: جاء لتحقيق الغاية النهائية للتكامل الاقتصادي المبين في رؤية الآسيان لعام 2020، وإقامة منطقة اقتصادية مستقرة ومزدهرة وقادرة على المنافسة بدرجة كبيرة تتدفق فيها السلع والخدمات والاستثمارات بحرية، وتتدفق فيها رؤوس الأموال بحرية اكبر، وتتحقق فيها التنمية الاقتصادية العادلة مع الحد من الفقر والتفاوتات الاجتماعية الاقتصادية بحلول عام 2020، كما تسعى لضمان تنفيذ تدابير لتحرير الاقتصادية وللتعاون وتعزيز أنشطة التعاون والتكامل في المجالات الأخرى. [1]

3/ الجماعة الاجتماعية الثقافية لرابطة أمم جنوب شرق أسيا: والغرض منها هو تحقيق تلاحم منطقة جنوب شرق أسيا في شراكة كجماعة من المجتمعات التي تحرص على أبنائها، وبهدف رفع مستوى معيشة الفئات المحرومة من الامتيازات وسكان الريف، كما ستسعى إلى تحقيق المشاركة النشطة لكافة قطاعات المجتمع، ولا سيما النساء والشباب والمجتمعات المحلية، وتعمل من اجل تنمية المواهب وتعزيز التفاعل بين علماء الرابطة وكتابها وفنانيها والعاملين في وسائط الإعلام للمساعدة في حفظ وتعزيز التراث الثقافي المتنوع للرابطة وفي الوقت نفسه تعزيز الهوية الإقليمية وتشجيع وعي الشعوب بالرابطة. [2]

---

1 محمد نتاري، رابطة الآسيان ماذا بعد مسيرة الخمسين عاما، **مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص**، (جوان 2018) ص 375.

2 **المرجع نفسه**، ص 376.

المطلب الثاني: دراسة حول بحر الصين الجنوبي.

يعتبر بحر الصين الجنوبي اكبر مكانا للخلاف بين دول جنوب شرق أسيا مع الصين، وذلك راجع لأهمية الكبرى، لذلك سنحاول معرفة أهمية هذا البحر واهم النزاعات المتواجدة فيه.

أولا: موقع وأهمية بحر الصين الجنوبي.

يشكل بحر الصين الجنوبي بدوره جزءا من المحيط الهادي، ويقع في جنوب الصين غربي الهادي، ويشمل المنطقة الممتدة من سنغافورة إلى مضيق تايوان، ويعد أكبر بحر في العالم هو والبحر الأبيض المتوسط بعد المحيطات الخمسة بمساحته المقدرة ب 800 ألف كم ^{2} ويربط مضيق تايوان بين بحري جنوب الصين وشرق الصين والجزء الجنوبي الغربي من بحر جنوب الصين الممتد من خليج تايلند إلى بحر جاوة يعتبر امتداد واسع مغمور بالمياه يسمى برصيف سندا وأطول الأنهار التي تصبّ فيه هي أنهار اللؤلؤ والأحمر وميكونغ وبالحركة، حيث تشاو فرايا، ويُعتبر هذا البحر ثاني أكثر الممرات البحرية على مستوى العالم ازدحاما يمر عبره ثلث الشحن العالمي.

يحاذي هذا البحر العديد من أكثر الدول في قارة آسيا ديناميكية وقوة، وتمثل مياهه جزءا من المحيط الهادي ممتدا من سنغافورة ومضيق ملقا في الجنوب الغربي، إلى هونغ كونغ ومضيق تايوان في الشمال الشرقي وتتشكل المنطقة من مئات الجزر والصخور والأرصفة البحرية، ويقع أغلبها في جزر سبراتلي وباراسيل، وبالموازاة مع الاعتراف بدورها البارز كتقاطع طرق للتجارة البحرية، ينظر إلى هذه المياه كذلك كحاضنة لمخزونات معتبرة من النفط و الغاز الطبيعي، وفي حين أن بحر الصين الجنوبي أكبر من حيث المساحة من الخليج العربي وبحر قزوين، إلا أنه يتشابه مع المنطقتين في جانبين حساسين، وهما كون ثرواته الباطنية موضوعا لمطالب وادعاءات متشابكة ومتعارضة من جهة، وكون الدول المعنية بهذه النزاعات البحرية تبدو مستعدة لاستعمال القوة العسكرية للدفاع عما تعتبره مصالح حيوية لها في هذه المياه. [1]

إذا فموقع بحر الصين الجنوبي يعتبر ثاني اكبر بحر بعد الأبيض المتوسط ومحيطة به العديد من الدول خاصة منها دول الآسيان والصين لذلك تطالب الصين دائما بسيطرتها على هذا البحر وان العديد من الجزر تابعة لها وذلك راجع لأهميتها.

---

1 عبد القادر دندن،" مكانة بحري الصين الشرقي والجنوبي في الإستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي" **مجلة قضايا أسيوية، العدد 01**، (جويلية 2019) ص 09، 10.

كما أنه يمثل شريانا للتجارة العالمية نظرًا لكونه بوابة لعبور أكثر من حيويا بحريا نصف السفن التجارية في العالم، وتقدر قيمة البضائع التي تقلها تلك السفن بأكثر من 5 تريليون دولار سنويًّا، وهي قيمة تعادل ما يزيد على إجمالي الناتج المحلي للهند واتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان) مجتمعة، لا تكمن أهمية بحر الصين الجنوبي في ممراته البحرية فقط بل يزخر بثروات طبيعية هائلة فهو غني بالموارد الطبيعية خاصة النفط والغاز الطبيعي حيث أشارت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية إلى الإمكانات النفطية للإقليم بحوالي 28 مليار برميل بينما التقديرات الصينية متفائلة حيث ترى أن إجمالي الاحتياطيات يمكن أن يصل إلى 213 مليار برميل في بحر الصين الجنوبي بأكمله، و أغلب الاحتياطات المكتشفة حاليا هي من الغاز ومعظم الحقول المستكشفة في مناطق بحر جنوب الصين موجودة في كل من بروناي وماليزيا واندونيسيا وتايلاند وفيتنام والفلبين، لذلك يمثل مخزون النفط في بحر الصين الجنوبي رهان بالنسبة للدول، كما يعتبر بحر الصين الجنوبي إحدى بؤر التوتر الكبرى في شرق آسيا، وهناك صراع على احتلال أكبر عدد ممكن من جزره التي لا يتجاوز حجم بعضها بضعة صخور، بالإضافة إلى محاولة وضع جزر صناعية لأغراض اقتصادية وأمنية على غرار ما تقوم به الصين حاليا. [1]

نظرا للأهمية الكبرى لبحر الصين الجنوبي حدثت في العديد من النزاعات حول الجزر سنفصل فيها كالتالي.

ثانيا: النزاع في بحر الصين الجنوبي.

أصبح بحر الصين الجنوبي واحد من أكثر المناطق إشكالية في السياسة الدولية ، وقد يشكل دافع محتمل لصراع عالمي واسع النطاق، ونقطة التحول الحرجة في الجغرافيا السياسية لمنطقة جنوب شرق آسيا، والمكان الذي يلتقي فيه الاقتصاد العالمي بالسياسة الجغرافية، هذا التشخيص هو نتيجة مباشرة للأهمية العالية للمنطقة بالنسبة للاقتصاد العالمي إلى جانب الوضع المعقد للمطالب الإقليمية المتداخلة بين ستة أطراف معنية بشكل مباشر، النظر في النزاع من منظور طويل الأجل وديناميات النزاع شهدت فترات قليلة من التوتر والاستقرار النسبي خلال العقود التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية. [2]

1 عبد المالك حطاب، إبراهيم مشعالي،" المنافسة الإستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي" **مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 03**، (ديسمبر 2019) ص 749، 750.

2 عبد المالك حطاب، إبراهيم مشعالي،" الصعود البحري الصيني وتأثيره على الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا " **مجلة معيار، مجلد 33، العدد 42**، (2019) ص 736.

تحتل مسألة السيادة في بحر الصين الجنوبي مكانة مهمة لسببين أولا في سياق القومية المتصاعدة في جميع أنحاء المنطقة، لديها جانب رمزي مهم لكل من المواطنين والحكومة ويمكن أن تستخدم كأداة مساومة في السياسة الداخلية وثانيا، فإن السيادة على ميزات الأرض في البحر من شأنها أن تضع الأساس للحقوق البحرية للمياه الإقليمية، والمنطقة الاقتصادية الخالصة وهذا من شأنه أن يسمح للبلد صاحب الامتلاك السيادي للميزات بزيادة كبيرة في سيطرته على البحر والاستفادة أيضاً من موارده، بما في ذلك النفط والأسماك والموارد الأخرى.[1]

كما تعتبر قضية السيادة على مناطق في مياه بحر الصين الجنوبي قضية حساسة، فهو يعد إلى جانب مضيق تايوان وشبه الجزيرة الكورية واحدا من بؤر التوتر الثلاث الكبرى في شرق آسيا، وهناك تدافع وتزاحم من قِبل مختلف المطالبين لاحتلال أكبر عدد ممكن من الجزر التي لا يتجاوز حجم بعضها بضع صخور.

وتطالب الفيليبين وماليزيا وفيتنام وسلطنة بروناي بالسيادة على مناطق متداخلة منه، بينما تؤكد الصين أنها صاحبة حق تاريخي في المنطقة، وترى أن الصينيين القدماء اكتشفوا بحر الصين الجنوبي في القرن الثاني قبل الميلاد، وهذا هو الدليل التاريخي في أ ريها الذي يمنحها سيادة غير قابلة للجدل على جزر البحر و المياه المحيطة به. [2]

تتكون منطقة بحر الصين الجنوبي من أكثر من 200 جزيرة، و لكن الجزر الرئيسية الأربعة التي تتمحور حولها النزاعات، هي جزر سبراتلي وجزر باراسيل وقطاع ماكسفيلد وجزر براتاس، وتعتبر قضايا السيادة على جزر براتاس وقطاع ماكسفيلد أقل حدة وأقل أهمية عمليا نظرا لقيمتهما المحدودة، ولكن النزاع على سبراتلي وباراسيل هو ما يلفت الانتباه أكثر. [3]

فالملاحظ أن نظرا لشاسعة بحر الصين الجنوبي إلا أن النزاع مازال قائما على جزيرتين فقط، وذلك راجع لأهميتهما الكبيرتين بالنسبة للصين والدول التي تتنازع معها عليها.

---

1 عبد المالك حطاب، **المرجع السابق**، الصعود البحري الصيني ص 736. 737.

2 عبد القادر دندن،" الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي آسيا الوسطى جنوب آسيا شرق و جنوب شرق أسيا "، أطروحة دكتورا، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2013، ص 268.

3 **المرجع نفسه**، ص 270.

ونظرا لأهمية الجزيرتان أو مجموعتا الجزر كالتالي:

1/ **مجموعة جزر سبراتلي:** والتي تفوق 100 جزيرة تتوزع على احد عشر إقليما على مساحة 1000 كلم وانحصر فيها النزاع بين الصين وفيتنام ووصل إلى حد صدام عسكري بينهما في 19 جانفي 1974، وكانت نتيجة أن أصبحت سبراتلي تحت يد الصين.

2/ **مجموعة جزر بارسيل:** حيث تتوسط المسافة بين الساحل الجنوبي لجزيرة خينان وساحل فيتنام، وتتكون من عشر جزر وجروف صخرية، وتشغل مساحة 200 كلم وقد أصبح تحت سيطرة الصين بعد انتصارها على فيتنام 1974. [1]

وكتفصيل لتاريخ النزاع في بحر الصين والدول التي تتنازع فيما بينها، أين نجد الصين تتنازع مع العديد من الدول في هذا البحر.

تتشارك الصين في نزاع طويل مع عدد من الدول المجاورة على الجزر والصخور والشعاب المرجانية، والمطالب ذات الصلة من المناطق البحرية المجاورة في بحر الصين الجنوبي حيث تدعي الصين وكل من تايوان والفلبين والفيتنام أحقيتها في السيادة على بعض أو كل جزر سبراتلي كما تتنازع الصين مع فيتنام على جزر باراسيل ويوجد نزاع آخر على سلسلة من الجزر في بحر الصين الجنوبي بين كل من الصين وماليزيا وبروناي في هذا الصدد ترى الصين أن أرض بحر الصين الجنوبي في مجملها هي أرض ذات سيادة صينية وقد تم ترسيمها لأول مرة على هذا النحو على الخرائط الصينية التي يعود تاريخها إلى 1930، وبما أن هذه الخرائط نشأت في جمهورية الصين قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين في تايوان أصبحت أساسا لمطالبها في الأراضي التاريخية حيث استمرت هذه المطالب تتعارض مع ادعاءات القوى الأخرى بشأن بعض أو جميع الجزر والشعاب وخصوصا تلك التي تقع في حدود 200 ميل بحري من السواحل الدول الأخرى. [2]

الصين تطالب بأحقيتها بالجزر أو تطالب بحقها التاريخ كسيدة لبحر الصين الجنوبي وتجاوزت الحدود التي وضعتها القانون الدولي والمتمثل في 12 ميل، ومازالت النزاع قائما إلى اليوم رغم التهدئة الحاصلة من طرف المنظمات الإقليمية.

---

1 اميمة علي طه،" العلاقات الصينية الأمريكية بعد الحرب الباردة "، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، قسم العلاقات الدولية، 2002، ص 113.

2 عبد المالك حطاب، المنافسة الإستراتيجية، **المرجع السابق**، ص 750.

الجدول رقم 02: جزر محل نزاع مع الصين.

الجزيرة.	طرف النزاع مع الصين.
ميستشيف.	الفلبين.
سبراتلي.	فتنام، الفلبين، ماليزيا، بروناي.
بارسيل.	فيتنام.
ناتونا.	اندونيسيا.
جزر دياويو(سنكاكو).	اليابان.

المصدر: إعداد الباحث بتصرف.

خريطة رقم 01: المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي.

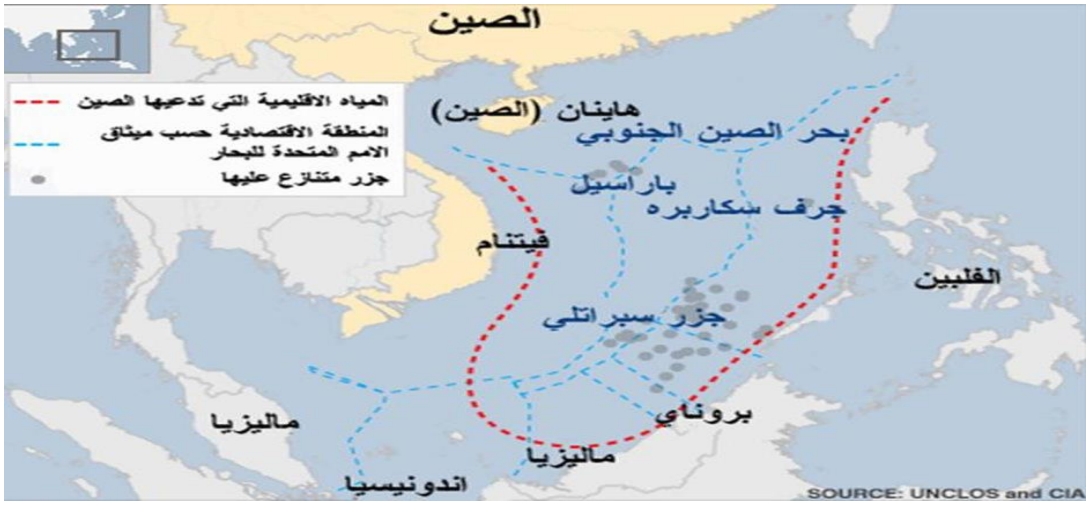

المصدر: عبد المالك حطاب، إبراهيم مشعالي،" المنافسة الإستراتيجية بين الصين وأمريكا في بحر الصين الجنوبي.

في عام 2002 تم توقيع إعلان السلوك بين أطراف بحر الصين الجنوبي يلزم جميع المطالبين على نبذ استخدام القوة في سعيها إلى مطالب فردية، وإجراء سلوكهم طبقا لقواعد القانون الدولي حيث تراجعت على إثره التوترات قليلا للأطراف على الرغم أنه غير ملزم قانونيا، من الناحية قانونية لأن من بين الأحكام الواردة في اتفاقية قانون البحار1982. (المادة 121) أن البحر الإقليمي للدولة والمنطقة الاقتصادية الخالصة لا يمكن أن تعلن إلا على الجزر القادرة على الحفاظ على الحياة البشرية. [1]

1 عبد المالك حطاب، المنافسة الإستراتيجية، **المرجع السابق**، ص 750.

المبحث الثالث: الصين وتوجهاتها نحو الأنظمة الإقليمية.

الصين كدولة صاعدة تبني استراتيجياتها بعد الحرب الباردة باتجاهها نحو التنظيمات الإقليمية، وإقامة علاقات معها أو الانضمام لها، كما سوف نتطرق إلى رابطة الآسيان وكيف تقوم بسياستها في المناطق المحيطة بها.

المطلب الأول: الصين والمؤسسات الإقليمية.

سعت الصين لتوطيد علاقاتها مع العديد من المؤسسات الإقليمية التي تتواجد في منطقة جنوب شرق أسيا فهذه السياسات الجديدة ساهمت بشكل كبير في الوصول بالصين إلى مصاف القوى الصاعدة.

التوازن الفرعي لا يمكنه أن يعمل مستقلا، أي أن تفاعلاته لا تجري بينهما بمعزل عن أطراف التوازن الرئيسي ولكنه يستطيع أن يوسع من دائرة استقلاله إلى أقصى مدى ممكن بحيث يبدو وكأنه توازن مسيطر، وقد يضيق به مجال العمل بحيث يتحول إلى انعكاس للتوازن الرئيسي، وتتوقف درجة تأثيره وتأثره على مدى استقلاله فإذا اتسعت دائرة الاستقلال فإن هذا التوازن يمارس دورا تأثيريا واضحا في التوازن الرئيسي نفسه، أي أن أطراف هذا التوازن تستطيع أن تلعب دورا عالميا من خلال قدرتها الإقليمية، فتصبح جزءاً محسوبا في اللعبة الدولية الكبرى، أما إذا ضاقت دائرة الاستقلال ولم تدرك الأطراف أهمية التوازن الإقليمي، فإنها تصبح مجرد أداة في أيدي اللاعبين الكبار ودرجة الاستقلال، والدور المترتب عليها، يعتمدان على عوامل شتى لكن أهمها هو القدرة الدبلوماسية، وإمكانيات الأطراف والموقع الجغرافي وتغير موازين القوى العالمي يتطلب تغيير موازين القوى الإقليمية، فالقطب الذي يستطيع تحقيق انتصارات إقليمية متعددة يستطيع قلب التوازن العالمي لمصلحته، كما أن الحفاظ على التوازنات الإقليمية بحسب وضعها القائم، يؤدي إلى الحفاظ على توازن القوى العالمي، ونظرا لإدراك اللاعبين الإقليمين أهميتهم فإنهم يستطيعون التأثير في توازن القوى العالمي وفي سياسات الدول الكبرى بشرط أن يدركوا قواعد اللعبة، أن يستخدموا مكانتهم في التوازن الإقليمي. [1]

إذن فالنظام الفرعي أو الإقليمي عندما يتحقق فيه الأمن والسلم وترابط العلاقات بين دوله يؤدي إلى التوازن في النظام الدولي، وهذا راجع للترابط الكبير الذي يربط العالم اليوم، كما أن لكل دولة دور معين في هذا النظام الإقليمي.

1 إبراهيم أبو خزام، **الحروب وتوازن القوى**، (بنغازي: دار الكتاب الجديد، 2009) ص 212.

وفي أي نظام إقليمي، يوجد نظام للتوازن واضح في الغالب، وتوجد سياسات للتوازن فإمكانات الدول الإقليمية مختلفة بالضرورة كنتيجة لتوافر أو عدم توافر الموارد ونوعية القدرة على استثمارها، والأدوار السياسية وهذا ما قد يولد نظاما إقليميا توجد فيه قوتان إقليميتان، أو قد يوجد نظام إقليمي متعدد القوى.

ففي **النظام الإقليمي ذي الدولة القائد** يلاحظ أن القيم والممارسات وعلاقات القوة محددة، وأدوارها السياسية تكون متوقعة ويمكن للقوة الإقليمية الكبرى أن تعتمد سياسات التوازن، إذا لم يكن هناك تدخل خارجي مقصود حيث تتوافر القوة الإقليمية الكبرى على إمكانات فرض أشكال العلاقات، وتنفيذ التزامات إقليمية دون أن يصاحبها إجهاد لمواردها.

وفي **النظام الإقليمي الثنائي القيادة**، تكون الإمكانات موزعة نسبيا بين قوتين، الأمر الذي يجعل الكفة الأخرى لنظام التوازن مستقرة عند وجود أكثر من دور ومن سلوكات إقليمية متوقعة، ففيه تتمتع الدول الصغرى بهامش حركة سياسية ملحوظ، أما سياسات التوازن في هذا النظام فإنها أكثر تعقيدا من النظام الإقليمي الأحادي فقد تندفع القوى الإقليمية الكبرى نحو الدول الصغرى لكسبها ضد منافستها أو خصمها، أو قد تلجأ إحداهما أو كلا القوتين إلى البيئة الخارجية لضمان الحصول على دعم مضاف، وفي النظام الإقليمي المتعدد الأقطاب يلاحظ عدم وجود شكل محدد للأدوار السياسية القابلة للتوقع، الأمر الذي يجعل هذا النظام غير متمايز بشكل واضح في البيئة الدولية. [1]

يوجد ترابط كبير خاصة في ظل الاعتماد المتبادل الذي وصل له العالم اليوم، لذلك فان أي تغير في النظام الإقليمي يؤثر في النظام العالمي، لذلك عرفت الصين هذه الحقيقة وسعت إلى تامين نفسها في أنظمة إقليمية.

اعتمدت الصين بعد نهاية الحرب الباردة على الانضمام إلى المؤسسات الإقليمية السائدة في المنطقة وهذا تعبير عن التزامها بمعايير هذه المؤسسات، فالي جانب انضمامها إلى كل من المنتدى الإقليمي للاسيان ومنتدى تعاون أسيا (الباسيفيك) ساهمت في تأسيس منظمة شنغهاي، فالصين في مرحلة أولى إلى رسم صورة ايجابية عنها في علاقتها الدولية من خلال الصعود السلمي ومحاولة عدم لفت الانتباه للصعود الصيني. [2]

---

1 خضر عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010) ص 42، 45.

2 مصطفى بوصبع، الصين والارتقاء المعياري في النظام الدولي نحو تبني هوية دولة عظمى، **العدد 11**، جانفي 2019 ص 420.

فقد اتجهت الصين لتعزيز علاقاتها التجارية مع الآسيان عن طريق توقيع اتفاق منطقة التجارة الحرة مع دوله في 29 نوفمبر 2004، هذا الاتفاق التاريخي والذي أسس لإقامة أكبر منطقة تجارة حرة وبهدف تسيير عمليات التجارة المتبادلة، ويصب الاتفاق في المنهج التعاوني للصين ويؤكد على تصاعد دورها الإقليمي في سياسات التنمية في منطقة جنوب شرق آسيا والتي تسعى الصين من خلاله إلى تغيير الصورة الذهنية عنها في العالم ولازالت مخاوف السعي إلى الهيمنة بالإضافة إلى قيام الصين بالسعي إلى تطوير منطقة الحرة مع الآسيان تضم اليابان وكوريا الجنوبية إليها (الآسيان+3)

أصبح هم الصين الجديد هو التنمية الاقتصادية من أي مصدر، وبأية وسيلة، ووفقا لأي منهج اقتصادي سواءا كان منهج كارل ماركس أو منهج ريكاردو أو منهج كيبر كل هذا جعل الصين تبدي اهتماما متزايدا بدعم اقتصادها وحل مشكلاتها الإقليمية والانفتاح في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي ومنه النمو الاقتصادي لأكبر قوة في آسيا يزيد من النفوذ الصيني في المنطقة كما يزيد من احتمال تأكيد الصين سيطرتها التقليدية في شرق آسيا. [1]

كما أنه توجد بعض المؤشرات التي تدل على تحول في العلاقة بين الصين ودول جنوب شرقي آسيا الأعضاء في رابطة الآسيان منها الانضمام الصيني في 2002 إلى آلة حل النزاعات code في بحر الصين الجنوبي إلى جانب التحول إلى إطار (الآسيان3 +) بالإضافة إلى التحرك نحو منطقة التجارة الحرة التي تشمل الآسيان مع الصين.

وحتى الآن يبدو أن الجمهورية الصينية ناجحة إلى أبعد المقاييس حيث علا سقف التجارة الإقليمية كما ازدادت شعبية اللغة والدراسات الثقافية الصينية في دول جنوب شرق آسيا كذلك تم الترحيب بالصحوة الصينية في جميع هذه الدول، والتي على جانب آخر تحسنت بها أحوال الأمنيات الصينية لحد كبير. [2]

ركزت الصين على الوضع الإقليمي في شرق آسيا من أجل استرجاع جزرها وغيرها من الأمور المتعلقة بالشأن الداخلي لها، وكل هذا سوف يؤدي لوصولها إلى مصاف القوى الكبرى.

---

1 رشا احمد الديسطي،" الدور الصيني في النظام الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا في الفترة 2008/1991 "، رسالة الماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012، ص 67.

2 **المرجع نفسه**، ص 69.

المطلب الثاني: رابطة الآسيان ودورها الإقليمي.

تعتبر رابطة الآسيان من أهم التكاملات في النظام الإقليمي لجنوب شرق أسيا، وتلعب دورا مهما في العديد من المناطق، وهذا ما نفصل فيه كالتالي.

أولا: آسيان ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

بسطت آسيان نفوذًا واضحا ومُثيرا للإعجاب بالنسبة إلى مجموعةٍ من دول جنوب شرق آسيا الضعيفة نسبيا على المستوى الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ككل، وقد كان آسيان يقوم بالتعاون مع شركائها في الحوار، لتشكيل العديد من المؤسسات متعدِّدة الأطراف بالمنطقة، ومنها منتدى آسيان الإقليمي واجتماع وزراء دفاع آسيان وبلدانٍ أخرى ورغم ذلك، وُصِفَت الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأنها مشروعٌ مُحبِط نتيجة أسبابٍ مقنعة، إذ لقي منتدى آسيان الإقليمي ترحيبًا كبيرا وقت إنشائه عام 1994، لكنه تحول منذ ذلك الحين إلى طفلٍ مدلّلٍ لما يراه الكثيرون خطا فادحا في النزعة الإقليمية التي تقودها آسيان وهو عجز آسيان الملموس عن الاضطلاع بالقيادة الإقليمية الضرورية نتيجة انعدام فاعليتها المؤسسية والشقاق المتأصِّل بين أعضائها، وتحديدًا في ضوء حساسيتها تجاه التأثير المزعزع الذي يُسفر عنه التنافس الكبير على السُّلطة. [1]

وجاء منتدى آسيان الإقليمي، بهدف تطوير نمط علاقات بنَّاء وأكثر قابلية للتنبؤ به في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفقًا لما جاء في بيان رئيس أولى دورات المنتدى وفي عام 1995، أصدر منتدى آسيان الإقليمي ورقة مفاهيم إقليمية غير رسميةٍ أرست قواعد خارطة طريقٍ من ثلاث مراحل للتعاون الأمني ووضعت تصوُرًا لتطوُر المؤسسة كآليةٍ لبناء الثقة والدبلوماسية الوقائية وحل الصراعات في النهاية وجرى تعديل النقطة الأخيرة فيما بعد، تحت إصرار الصين لتُصبح إعداد مناهج حل الصراع وقدَّمت ورقة المفاهيم أيضًا مجموعتي من المعايير: تتألف الأولى من ثمارٍ تُعَدُ جاهزةً للحصاد، بينما تضمُّ الأخرى مجموعةً من الأنشطة الأكثر طموحًا مثل مجموعات دعم بين الدورات واجتماعات بين الدورات، لتدعيم تطبيق أهداف منتدى آسيان الإقليمي. [2]

---

1 سي سينغ تان،" هل تعي آسيان مفهوم الأمن الإقليمي حقًّا؟ "، منتدى الشرق الأوسط، (13 نوفمبر 2018) ص 03.

2 **المرجع نفسه**، ص 03، 04.

ثانيا: آسيان في جنوب شرق آسيا.

تؤكد الحقائق على الأرض باستمرار الفجوةَ العريضة بين الطموحات والواقع في آسيان بل يمكن القول إن صعوبة تقييم إسهاماتها في الأمن الإقليمي تتعلَّق بالتفاوت المتواصل بين ما تَعِدُ به إعاناتها ومعاهداتها وخطط عملها، وما أنجزته الرابطة على أرض الواقع، وبالتأكيد فإن هذا التعارض بين العقيدة والأفعال ليس مجرَّد مسألة تتعلَّق بندرة القدرات أو التوافق أو العزم بين الأعضاء حتى وإن كان ذلك هو الواضح أمامنا وفي الأساس لطالما استُخدِمَت العقائد في عالم آسيان غطاءا لأفعال التي استهدفت تعزيز أمن الدول الأعضاء ورخائها لكنَّ هذا الأمر لم يصرح به علانيةً لأسبابٍ عديدةٍ خشية أن تُسيء القوى غير الصديقة فَهْمَ نيَّات المجموعة وهذا تقليدٌ يعودُ إلى فترة الحرب الباردة إذ لا يمكن إنكار إنجازاتها في تسوية الخلافات الإقليمية والإصلاح في أثناء مرحلة ما بعد الصراع مثلما حدث بين إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة في أعقاب المواجهة، ويمكن القول إن هذه النجاحات هي التي شجَّعت قادة آسيان على السعي نحو إقليميةٍ أقوى في أوائل القرن الحادي والعشرين ويتجسد ذلك الطموح في اتفاقية آسيان (أوبالي) الثانية التي أُبرِمَت في عام 2003 ووضعت تصوُّرًا لتشكيل مجموعة آسيان التي تتألَّف من ثلاثة أعمدة تحمل أسماء: مجموعة آسيان الاقتصادية ومجموعة آسيان الأمنية السياسية، ومجموعة آسيان الاجتماعية–الثقافية؛ ولكلٍّ منها برنامجُ عملٍ خاص. [1]

أما من الناحية الاقتصادية فتزايد الاستثمارات الأجنبية بدول الرابطة رغم الاحتكار الذي تقوم به الدول الخمس الكبار اندونيسيا وسنغافورة تايلاند، ماليزيا، الفلبين، بحيث تعدت قيمة الاستثمارات 38 مليار دولار أمريكي تزايد قيمة المبادلات التجارية البينية والخارجية مع الاتحاد الأوربي واليابان والصين وكوريا الجنوبية .وقد بلت قيمة المبادلات التجارية 1226000مليار دولار أمريكي، ارتفاع حجم الناتج الداخلي الخام لدول الرابطة وخاصة من قيمة الخدمات حوالي 45% والصناعة حوالي 40% ثم الفلاحة حوالي 15.%. [2]

حدوث تفاوت بين دول الرابطة من حيث قيمة الناتج الداخلي الخام والتنمية البشرية المتمثلة في الدخل الفردي ونسبة التعليم ووضعية الصحة، ففي الوقت الذي تحتكر فيه الخمس الكبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل الرابطة تعرف الخمس الصغار– لاوس+ فيتنام+ كمبوديا+ ميانمار+ بروناي– تاخرا وتخلفا وأزمات اجتماعية متواصلة.

---

1 سي سينغ تان، **المرجع السابق**، ص 01، 02.

2 خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، **المرجع السابق**، ص 87.

هناك العديد من الأنظمة الإقليمي في العالم، فاليوم تسعى الدول إلى الدخول أو تكوين تكاملات إقليمية لتحقيق أهدافها، ومن خلال تفصيلنا السابق في النظام الإقليمي لجنوب شرق أسيا، توصلنا إلى العديد من النتائج تتمثل في التالي:

- تعتبر الصين من أهم القوى الصاعدة في العالم، وتتمتع بالعديد من المقومات التي تساعدها على إكمال صعودها نحو العالمية، فموقعها الجغرافي يعتبر من أهم المواقع في العالم، وتتمتع بقدرات بشرية ضخمة والعديد من المقومات الأخرى.
- منطقو جنوب شرق أسيا تعتبر من أهم المناطق في العالم حيث يتواجد بها بحر الصين الجنوبي والعديد من المضائق المهمة، كما استطاعت دول هذه المنطقة من تكوين رابطة وأطلق عليها اسم الآسيان ولعبت هذه الرابطة دورا مهما في تنمية المنطقة.
- الصين في القرن العشرين غيرت إستراتيجيتها إلى إقامة علاقات مع الأنظمة الإقليمية والتعاون معها وهذا يزيد من القوة الصينية والتوغل أكثر قصد الوصول إلى اكبر قوى صاعدة، خاصة توجهاتها إلى النظام الإقليمي لدول جنوب شرق أسيا.

الفصل الثالث

تعاظم الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا

الفصل الثالث: تعاظم الدور الصيني في النظام الأمني الإقليمي لجنوب شرق آسيا.

تعتبر الصين من بين القوى الدولية الصاعدة، والتي تسعى إلى لعب دورا في النظام الدولي، لذلك بدأت الصين في تحقيق طموحاتها في الوصول إلى مصاف الدول الكبرى وانطلاقا من النظام الإقليمي المحيط بها، لذلك حاولت إقامة العديد من العلاقات في منطقة جنوب شرق آسيا وذلك راجع لأهمية المنطقة جيوبوليتيكيا بالإضافة إلى التعاون مع رابطة الآسيان لتحقيق الأمن في المنطقة، وكتفصيل في هذا الموضوع ومعرفة كيف تعاظم الدور الصيني الذي لعبته في منطقة جنوب شرق آسيا، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: محددات الدور الصيني في جنوب شرق أسيا.

المبحث الثاني: الدور الاقتصادي للصين في جنوب شرق أسيا.

المبحث الثالث: الدور الأمني للصين في جنوب شرق أسيا.

المبحث الأول: محددات الدور الصيني في جنوب شرق أسيا.

إن طموح الصين للسعي إلى أن تكون دولة عظمى جعلها تقوم بتحديد العديد من المناطق المهمة التي يجب أن تتواجد فيها، ومن بين هذه المناطق منطقة جنوب شرق آسيا.

المطلب الأول: المصالح الصينية في جنوب شرق أسيا.

إن الأهمية البالغة لمنطقة جنوب شرق آسيا جعل من الصين تبني استراتيجيها لتلعب دورا فعلا في المنطقة.

أولا: أسباب توجه الصين نحو منطقة الآسيان.

هناك العديد من الاعتبارات التي جعلت من الصين تتجه نحو منطقة جنوب شرق آسيا.

1. الاعتبارات الطبيعية والجغرافية: الصين وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا مترابطان بالأراضي والمياه والجبال والأنهار، فروابط الصين وجنوب آسيا تعد طبيعية وشاملة، وأكثر متانة وتواصلا من الروابط الطبيعية والجغرافية التي تربط الصين بشرق آسيا أو جنوب شرق آسيا، لذلك يبقى العامل الجيوبوليتيكي والبيئي والطبيعي هو الرابط بين الصين والمنطق المجاورة ومنها منطقة جنوب شرق آسيا.

2. الاعتبارات الإستراتيجية والسياسية: الصين اليوم تعد قوة كبرى فعدد سكانها ومساحتها كبيران وموقعها الجيوبوليتيكي يعني أن ليس هناك أي جزء من آسيا (الشمال الشرقي، الجنوب، الجنوب الشرقي، الوسط والشمال) بمنأى عن الوجود والمصالح الصينية، وللصين مصالح سياسية وإستراتيجية واقتصادية حيوية في جنوب شرق آسيا، مما يجعل الإقليم من الدوائر المهمة في سياسة الصين الإقليمية.[1]

3.**الاعتبارات التاريخية والثقافية:** في دراسة أعدها المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية أن المؤرخين يجمعون على أن التاريخ والدين والثقافة والجغرافيا، هي عوامل ساهمت في أن يتقاسم الجميع في هذه المنطقة إرثا مشتركا يعود إلى ألاف السنين، إذ ترجع العلاقات الصينية الجنوب أسيوية وجنوب شرق أسيوية إلى عام 400 ق.م. [2]

---

1 عبد القادر دندان،" الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991- 2006 "، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008، ص 74، 75.

2 **المرجع نفسه**، ص 76، 77.

يعد العامل الثقافي أحد أهم المداخل الأساسية لتحقيق الريادة والهيمنة في نظام ما بعد الحرب الباردة في ظل ما عرف بالقوة اللينة وامتداد وتغلغل الدول بصورة ناعمة عبر نشر ثقافتها وعاداتها وشرح نواياها والتعريف بذاتها في صورة تجعل الآخر يطيع ويتبع بل وفي أحيان عديدة يندمج ضمن المنظومة القيمية للدولة صاحبة المبادرة إلا أن ذلك لا يتأتى إلا من خلال وضع خطط وتسخير آليات هامة لتنفيذها. [1]

ومن مصادر الثقافة الصينية الكونفوشية والداوية بحسب وجهة النظر الكونفوشية، من طبيعة العالم أن تبنى العلاقات الإنسانية ضمن نظام هرمي وتراتبي على هذه الأسس واحترامًا للنظام الطبيعي، على السلطة أن تحكم داخليًا وتتعامل مع الخارج الذي تألّف عبر الزمن من عدة أصناف، وبذلك فالثقافة الصينية وثقافة منطقة جنوب شرق آسيا متقاربتان بدرجة كبيرة، وهذا ما جع الصين تحاول استغلال هذا الجانب للإقامة علاقات مع دول المنطقة. [2]

ثانيا: حماية امن الطاقة الصيني.

تؤثر مخاوف أمن الطاقة على حسابات الصين الدبلوماسية والإستراتيجية باطراد بتوسع مخاوف سياستها الخارجية إلى ما وراء حدودها التقليدية، إلى المصالح العالمية، كما أن التزايد السريع لحجم طلب الصين للطاقة ما وراء البحار يظهر مدى الأهمية القصوى والملحة لضمان أمن الممرات البحرية لها، فكثيراً ما تمت مناقشة أهمية طرق نقل النفط عبر الممرات البحرية الدولية ذات الأهمية الإستراتيجية، فالتزود بالطاقة شديد الارتباط بالأمن القومي الصيني وبنموها وبقدرتها العسكرية. [3]

مع التطورات الإستراتيجية الجديدة أصبح القيادة الصينية تركز على بحر الصين الجنوبي لما يحتويه هذا البحر من خطوط مواصلات بحرية التي باتت تمثل شريان الحياة للاقتصاد الصيني وعاملا محددا في تحقيق الصين لأمنها الطاقوي.

---

1 لبنى جصاص،" أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب أسيا "، أطروحة دكتورا، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017، ص 140، 141.

2 عماد منصور،" السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الإستراتيجية "، **مجلة سياسات عربية، العدد 21** يوليو 2016، ص 31.

3 المركز العربي للمعلومات،" مضيق ملقا في أمن الطاقة الصينية "، تاريخ التصفح: 2020/04/25، على الرابط:

http://www.arabsino.com/articles/10-05-26/2581.htm

إن احتضان جنوب شرق آسيا لكل طرق العبور الحيوية والموثوقة لنقل الطاقة إلى الصين من مختلف أنحاء العالم، يجعلها منطقة ذات أهمية كبيرة لأمن الطاقة الصيني، فالمنطقة تمثل أيضا فرصا بديلة لطرق بحرية و برية لنقل واستيراد الطاقة، وكون جنوب شرق آسيا محاطة بشمال شرق آسيا وجنوب آسيا وغرب الباسيفيك فقد ضمت كل طرق شحن ونقل واردات الطاقة الصينية من الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث هنالك حوالي 12 مضيقا إستراتيجيا ومسطحات مائية في هذه المنطقة، مثل: مضايق سوندا، غاسبار، لومبوك ماكاسار، مالوكو، وبحر الصين الجنوبي، وأهمها على الإطلاق مضيق ملقا. [1]

إذن فالصين لها العديد من الأسباب والمبررات التي تجعلها تضع إستراتيجية محكمة للتوجه إلى منطقة جنوب شرق آسيا، وبدأت الصين ذلك بإقامة العديد من العلاقات الاقتصادية والشراكات الأمنية.

المطلب الثاني: رؤية الصين لطبيعة دورها في جنوب شرق آسيا.

إن نظرية تحول القوة التي قدمها أستاذ العلاقات الدولية اوغانسكي لا تزال صالحة للاختبار، ولديها قدرة تنبؤية عالية، وقسم الدول حسب درجة القوة والرضا لأربعة فئات رئيسية هي:

1. الدول القوية والراضية.
2. الدول القوية وغير الراضية.
3. الدول الضعيفة والراضية.
4. الدول الضعيفة وغير الراضية.

ووفقا لهذه النظرية فان الفئة الثانية التي تتمثل بالدول القوية وغير راضية، تتسبب في حالات من عدم الاستقرار في محيطها من خلال نشاطاتها المستمرة في التطوير والتحديث والتدريب، لأنها تمثل من القوة ما يؤهلها لممارسة دورها الإقليمي والدولي وفرض سيطرتها استنادا إلى سياسة الأمر الواقع، وهو ما ينطبق على الصين. [2]

---

1 عبد القادر دندن، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة، **المرجع السابق**، ص 283 282.

2 يونس مؤيد يونس مصطفى، " إستراتيجية الصين البحرية وأثرها على الأمن الإقليمي "، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 23**، 2017، ص 83.

مع تفكك الاتحاد السوفيتي في العام 1991، تراجعت الضغوط السياسية والأمنية التي واجهت الصين واختفى ما كانت تعتبره تهديدا استراتيجيا لها، فضلا عن أن تفكك الاتحاد السوفيتي بسبب الانغلاق الاقتصادي والتركيز على سباق التسلح عالي التكلفة مع الغرب، دليلا على صواب خطوات الإصلاح والانفتاح التي اتبعتها الصين في الجانبين الاقتصادي والسياسي إدراكا من القيادة الصينية بأن الانطلاق نحو العالمية والإسهام الفعّال في تشكيل البنية المستقبلية للنظام الدولي، لا بد من أن تسبقها مكانة إقليمية رائدة ذلك أن البيئة الإقليمية الآسيوية تقدم قاعدة ارتكاز أساسية، ومدخلا لتحقيق المصالح الصينية على المستوى العالمي وعلى هذا الأساس حرصت الصين على انتهاج سياسة حسن الجوار والتي أعطتها أولوية في علاقاتها الإقليمية. [1]

تعتبر الصين من بين القوى الأولى المرشحة للعب أدوار عالمية، وذلك بحكم ما تتوفر عليه ومن إمكانات ومقومات اقتصادية، عسكرية، سياسية، اجتماعية وثقافية، وهو ما جاء في تصريحات العديد من صناع القرار وكذا في دراسات لمعاهد ومراكز بحثية عديدة صينية وغربية، وهو ما ينعكس بصورة أولية في اسمها فكلمة الصين تعني في اللغة الصينية المملكة الوسطى، وعلى مستوى القارة الآسيوية فهي أهم قوة عسكرية آسيوية لا يدانيها في الحجم البشري والجغرافي سوى الهند، إلا أنها تتفوق على هذه الأخيرة بالموقع والقوة العسكرية ومستوى التجانس الاجتماعي، كما أن الهند تتخلف عن الصين بالنسبة لمعظم المقاييس الاقتصادية، رغم ما يؤكده علماء الاقتصاد بأنها ستحافظ على مستويات عالية من النمو الاقتصادي. [2]

نجد أن الصين وفي نظرتها العامة إلى جنوب شرق آسيا، تتشكل من أن الصين هي القائد الطبيعي لعموم آسيا وجنوب شرق آسيا على الأخص هذا تاريخيا، واليوم الصين تمتلك من الإمكانيات ما يجعلها تتبوأ مكانة القائد الطبيعي لهذه المنطقة في المستقبل، ولو بطريقة المشاركة مع القوى الفاعلة في المنطقة، هذه السياسية الصينية تنطلق من بحر الصين الجنوبي والذي بإمكان الصين السيطرة عليه وأبعاد أي قوة معادية عن هذا البحر، انطلاقا من السيطرة على هذا البحر يتسنى للصين التغلغل في آسيا. [3]

---

1 زهير عزيز،" تعاظم الدور الصيني ومستقبل الهيمنة الأمريكية في القارة الأسيوية "، رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، 2017، ص 10

2 جصاص لبنى، **المرجع السابق**، ص 88.

3 عومار بالحربي،" دور الصين في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة "، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 06**، جوان 2018، ص 361. 362.

المبحث الثاني: الدور الاقتصادي للصين في جنوب شرق أسيا.

تعتبر الصين من القوى الاقتصادية الصاعدة، ولعبت دورا كبيرا في السعي إلى إقامة علاقات مع جميع دول منطقة جنوب شرق آسيا، لذلك سوف نتطرق إلى أهم المشاريع التعاونية بين الصين ودول المنطقة.

المطلب الأول: الحضور الصيني الاقتصادي مع دول جنوب شرق آسيا.

بدأت الصين في السعي إلى البروز كقوة عظمى وذلك عن طريق التعاون مع أهم منظمة في المنطقة والتي أقامت معها بالعديد من العلاقات المهمة.

أولا: التواجد الصيني بفضاء الآسيان.

بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي سعت الصين إلى ملء الفراغ القائم في المحيط الهادي من خلال انطوائها في توسيع مصالحها الإقليمية في شرق وجنوب شرق آسيا، وتفرغها لبناء اقتصادها الذاتي والتركيز على الأوضاع الداخلية، حيث ركزت الصين على الوضع الإقليمي في شرق آسيا من أجل استرجاع جزرها وغيرها من الأمور المتعلقة بالشأن الداخلي لها، كما اضطلعت منطقة جنوب شرق أسيا بدور هام في الدبلوماسية الخارجية الصينية، وبعد فترة وجيزة أصبحت الصين عضوا رسميا شريكا في الحوار مع الآسيان.

أصبح هم الصين الجديد هو التنمية الاقتصادية من أي مصدر وبأية وسيلة، ووفقا لأي منهج اقتصادي سواء كان منهج كارل ماركس أو منهج ريكاردو، كل هذا جعل الصين تبدي اهتماما متزايدا بدعم اقتصادها وحل مشكلاتها الإقليمية والانفتاح في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي، ومنه النمو الاقتصادي لأكبر قوة في آسيا يزيد من النفوذ الصيني في المنطقة كما يزيد من احتمال تأكيد الصين سيطرتها التقليدية في المنطقة، كما أبدت الصين رغبتها في الدخول كعضو ملاحظ في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (**اسارك**) أين ستتقوى رغبتها في موازنة الهند من خلال دعم بقية دول جنوب. [1]

بدأت الصين توجهاتها الإقليمية مع منظمة الآسيان، كعضو ملاحظ وذلك لتعزيز الثقة بين الأطراف ثم إقامة علاقات مع الآسيان أو مع الدول التي تشكل هذا التكامل الإقليمي، سواء شراكات ثنائية أو جماعية .

---

1 عاهد مسم المشابقة،" البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وآفاقها المستقبلية "، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، الملحق** 01، 2014، ص379

لقد كان لمجيء الأزمة المالية الأسيوية عام 1997، الانعكاس الكثير لتأكيد العلاقة الاقتصادية المتغيرة بين الصين والآسيان، ولكون عديد الاقتصاديات تضررت نتيجة لانهيار قيمة العملة في تلك المنطقة، بما في ذلك تايلاند واندونيسيا وماليزيا والفلبين، تولت بكين دور الفارس الأبيض في المنطقة من خلال مجموعة متنوعة من الإجراءات:

– رفت على عكس تايوان تخفيض قيمة عملتها الخاصة بها، كإجراء دفاعي ضد ارتفاع استعار صادراتها مقارنة مع جنوب شرق أسيا.

– رتبت بكين المساعدات المالية الطارئة للدول المتضررة من الأزمة، بما في ذلك السماح بنقل مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية إلى صندوق لنقد الدولي لمساعدة الاقتصادي التايلاندي المتفاقم.

لقد كان ينظر لبكين على نطاق واسع في جنوب شرق أسيا باعتبارها جزيرة الاستقرار وبشكل متزايد المحور الاقتصادي لمقاربتها المحافظة والمفيدة للتعامل مع الاقتصاد في اغلب الاتحاد الأسيوي، أصبحت الصين مساهما رئيسيا في التنمية ضمن الآسيان لمناقشة المصالح الاقتصادية المتبادلة. [1]

لقد كانت الصين تسعى إلى تطوير علاقاتها مع الآسيان وذلك راجع لأهمية مواقع دول هذه المنظمة بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا.

فقد اتجهت الصين لتعزيز علاقاتها التجارية مع الآسيان عن طريق توقيع اتفاق منطقة التجارة الحرة مع دوله في 29 نوفمبر 2004، هذا الاتفاق التاريخي والذي أسس لإقامة أكبر منطقة تجارة حرة وبهدف تسيير عمليات التجارة المتبادلة، ويصب الاتفاق في المنهج التعاوني للصين ويؤكد على تصاعد دورها الإقليمي في سياسات التنمية في منطقة جنوب شرق آسيا والتي تسعى الصين من خلاله إلى تغيير الصورة الذهنية عنها في العالم ولازالت مخاوف السعي إلى الهيمنة بالإضافة إلى قيام الصين بالسعي إلى تطوير منطقة الحرة مع الآسيان تضم (اليابان وكوريا الجنوبية إليها) الآسيان+ 3. [2]

لقد استطاعت الصين أن تفرض على الآسيان القيام بعلاقات معها، وذلك يؤدي لتطور الطرفين.

---

1 محمود نتاري، **المرجع السابق**، ص 197

2 رشا احمد الديسطي، **المرجع السابق**، ص 02، 03.

وحتى الآن يبدو أن الجمهورية الصينية ناجحة إلى أبعد المقاييس حيث علا سقف التجارة الإقليمية كما ازدادت شعبية اللغة والدراسات الثقافية الصينية في دول جنوب شرق آسيا كذلك تم الترحيب بالصحوة الصينية في جميع هذه الدول، والتي على جانب آخر تحسنت بها أحوال الأمنيات الصينية لحد كبير، كما أنه توجد بعض المؤشرات التي تدل على تحول في العلاقة بين الصين ودول جنوب شرقي آسيا الأعضاء في رابطة الآسيان منها الانضمام الصيني في 2002، إلى آلة حل النزاعات في بحر الصين الجنوبي إلى جانب التحول إلى إطار الآسيان 3 + الصين، اليابان، كوريا الجنوبية في مقابل المنتدى الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي بالإضافة إلى التحرك نحو منطقة التجارة الحرة التي تشمل الآسيان مع الصين. [1]

ثانيا: التعاون الثنائي بين الصين ودول جنوب شرق آسيا.

تهدف الصين إلى لعب دور أكثر فاعلية في مبادرات و آليات التعاون الإقليمي وضم رابطة الآسيان لذلك الصين تظهر حماس للمشاركة في التعاون تحت شعار رابح رابح، كما تهدف الصين من هذه الاستثمارات من جهة لغرض تفعيل سياسة حسن الجوار وتعزيز التعاون الإقليمي والعمل على وضع الخلافات الحدودية جانبا ومن جهة أخرى أن يعتمد اقتصاد هذه الدول بشكل كبير على الصين لتتمكن من فرض سيطرتها والمحافظة على مصالحها في المنطقة، لقد أدركت الصين أنه لكي تتمكن أن تمحي إدراك الدول الأخرى لها كتهديد، هو بربط اقتصادها مع اقتصاد دول جنوب شرق آسيا، وذلك بتعزيز التبادل والتعاون التجاري، فبذلك ستعمل الصين كمحرك لدعم النمو الإقليمي بسبب تخويف دول الآسيان من التهديد الصيني، سعت الصين لتهدئة هذه المخاوف واقترحت تعزيز التجارة وبناء روابط استثمارية وإقامة منطقة تجارة حرة بين الصين ودول جنوب شرق آسيا Cafta، في نوفمبر 2002 ابرم قادة الصين رسميا اتفاقية في إطار التعاون الاقتصادي بين الصين والآسيان والتي كانت تهدف إلى إنشاء اتفاقية تجارة حرة تغطي تايلاند، الفيليبين، اندونيسيا، سنغافورة، ماليزيا بروناي وجميع أعضاء الآسيان بحلول 2015. [2]

إذن فالصين بدأت بإقامة علاقات ثنائية مع جميع دول منطقة جنوب شرق آسيا، وذلك سعيا منها إلى توطيد العلاقات أكثر والعمل على لعب دور فعالا يؤدي بها إلى مصاف القوى الكبرى.

---

1 رشا احمد الديسطي، **المرجع السابق**، ص 03.

2 زهير عزيز، **المرجع السابق**، ص20. 21.

جدول رقم 03. حجم التبادل التجاري الصيني مع دول الآسيان 2012– 2016 (بليون دولار)

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016
ماليزيا	94.83	106.08	102.01	97.26	86.93
فيتنام	50.44	65.48	83.63	95.85	98.27
اندونيسيا	66.23	68.35	63.55	54.23	53.53
سنغافورة	62.97	75.9	79.72	79.52	70.51
تايلاند	69.75	70.64	72.62	75.46	75.72
الفلبين	36.38	38.05	44.46	45.64	47.23
بروناي	1.63	1.79	1.94	1.51	0.73
كامبوديا	2.92	3.77	3.76	4.43	4.72
لاوس	1.72	2.73	3.61	2.77	2.35
ميانمار	6.97	10.2	24.97	15.1	12.29
المجموع	400.1	443.6	480.3	471.8	452.3

المصدر: محمود نتاري، مجموعتا الاكواس والآسيان دراسة في الدور والتأثير، أطروحة دكتورا.

نلاحظ من الجدول أن الصين في علاقاتها مع دول منطقة جنوب آسيا تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك راجع لحجم الدولة، فمثلا التبادل التجاري بين الصين و(اندونيسيا وفيتنام ماليزيا) في درجات مرتفعة عكس التعامل مع دولة مثل (بروناي، لاوس، كمبوديا) وذلك يعبر على أن الصين ركزت على القوى الكبرى في المنطقة.

المطلب الثاني: تعزيز الاعتماد المتبادل الاقتصادي مع دول الآسيان.

عملت الصين لتوسيع نفوذها في العقود الماضية من خلال أشكال مختلفة من المشاركة الاقتصادية الاستباقية مع دول جنوب شرق آسيا، إلى جانب القروض التي منحتها الصين إلى هذه الدول عرضت الصين 3 مليارات يوان 440 (مليون دولار أمريكي) للتعاون البحري.[1]

1 Xue Gong, "The Belt & Road Initiative And China's Influence In Southeast Asia" **Rajaratnam School Of International Studies, Nanyang Technological University,** novenber 2018, p.6

50 مليون يوان 7,35 (مليون دولار أمريكي) للتعاون في مجال الوقاية من الكوارث، 200 مليون يوان29,4 (مليون دولار أمريكي) للصندوق التعاون الإقليمي في آسيا، 3 مليار دولار لصندوق التعاون الاستثماري الصيني في الآسيان، قرض بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي لتطوير البنية التحتية لشراكة الآسيان الصين استثمرت الصين أكثر من 250 مليار دولار أمريكي في مشاريع موجهة لمبادرة الحزام والطريق، كما قدم بنك الصين 50 مليار دولار لشركات صناعة الإسمنت في الصين لبناء ستة مصانع الإسمنت في أندنوسيا، فيتنام لاوس، تميل علاقات الصين مع الآسيان إلى مستويين: التفاعلات مع البلدان المتقدمة مثل سنغافورة وروابطها مع البلدان الأقل نموا (كمبوديا، لاوس، ميانمار، وفيتنام) حيث تدعم الصين هذه البلدان بالقروض المعفاة من الفوائد لدعم مشاريعها البنية التحتية، كما قامت الصين بمشاريع التعاون الاقتصادي دون الإقليمي للمجموعة بما في ذلك المساعدة في بناء السكك الحديدية وشبكات نقل الكهرباء. [1]

في ديسمبر1997، عقدت الدول العشر في رابطة الآسيان مع الصين، اليابان، كوريا الجنوبية في ماليزيا في اجتماع أول عشرة + ثلاثة لتبادل وجهات النظر حول مستقبل التنمية والتعاون الإقليمي، تشكلت آلية الآسيان 3 + وأصبحت تدريجيا قلب التكامل في شرق آسيا، بدأت الآسيان حوارات منفصلة مع الصين واليابان وكوريا وأدت إلى إنشاء (10+1) أي الآسيان+ الصين والتي تعمل بالتوازي مع آلية 3 + 10 بدأ دول شرق آسيا في إظهار اتجاهات التكامل مع تطور الآسيان و ظهرت إمكانياتها في تشكيل كيان اقتصادي إقليمي رئيسي آخر بعد الإتحاد الأوروبي والنافتا، فمن خلال آلية عشرة +ثلاثة يمكن للصين وكوريا أن تضع جانبا الخلافات والنزاعات التي تعيق الحوار والتعاون في شمال وجنوب شرق آسيا.

إن التجارة في جنوب شرق آسيا أعطى للمنطقة أهمية اقتصادية في العالم إذ يضم جنوب شرق آسيا العديد من الاقتصاديات سريعة النمو وسوق يزيد عن 500 مليون شخص، تضاعف إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بين 2004 و2010 من 715 مليار دولار أمريكي إلى1800 دولار أمريكي، وتضاعفت التجارة في الآسيان بين 2003 و2009 من 826 مليار دولار إلى 1537 مليار دولار. [2]

زادت درجة التجارة بين الصين ودول جنوب شرق آسيا، ودخلت العلاقات في إطار الآسيان وأصبحت تنظم قمم خاصة بالتجارة بين الصين ومنظمة الآسيان.

---

1 Xue Gong, **op.cit**, p.6

2 **ibidi**.

أولا: العلاقات الصينية مع منظمة الآسيان.

في القمة الرابعة لآسيان 3 + في 2002 اقترح الوزير الأول السابق للصين تشو رونغ جي للعمل على تطوير التجارة الحرة في المنطقة وفي 2002 تم التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي الشامل بين الصين والآسيان إلى تفعيل اتفاقية التجارة الحرة بين الصين والآسيان CAFTA، يبلغ عدد سكانه ما يقرب 2 مليار شخص و مجموع إنتاج يبلغ 7,7 تريليون دولار ووصلت التبادلات التجارية بين الصين والآسيان 235,7 مليار دولار أمريكي. [1]

تمت مناقشتها في اجتماع القمة السابع للآسيان في تشرين الثاني من العام 2003 في جزيرة بالي الإندونيسية وأعقب ذلك تبنّي الطرفين لخطط عمل خمسية للأعوام (2005، 2010) في الاجتماع الثامن للقمة الآسيانية الصينية في العام 2004 في) عاصمة لاوس، وكانت خطة شاملة لتحقيق المصالح المتبادلة والتعاون في إحدى عشر مجالا شملت الطاقة، والنقل، والثقافة، والصحة العامة، والسياحة، والزراعة، والتكنولوجيا المعلوماتية والاستثمارات المتبادلة، وتطوير الموارد البشرية، والبيئة. (هذا ما نراه في الجدول اللاحق). [2]

فضلا عن ذلك، فإن الصين قد انتهجت في علاقاتها مع دول شرق آسيا، بعض تطبيقات القوة الناعمة، من خلال ما يعرف بإستراتيجية توزيع المكاسب، والتي تسعى من خلالها جاهدة لتوثيق التعاون الاقتصادي وتحييد شبه القارة بأكملها وخاصة جنوب شرق آسيا.

كما ساهمت الإصلاحات الاقتصادية والتجارية في جعل الصين واحدة من أسرع الاقتصاديات العالمية نمواً كذلك أصبحت الصين قاعدةً صناعية و وجهةً مركزيةً في ازدهار الشبكات التجارية البينية الآسيوية والعالمية في إنتاج السلع، ولا سيما التصدير إلى البلدان، وقد برزت بكين من بين أعلى الدول إنتاجاً للفولاذ والإسمنت والسفن والسيارات والسلع الإلكترونية، والمنسوجات، كما تعتبر المستهلك الرئيسي للمواد الخام دولياً. [3]

هذا ما نلاحظه في الجداول التالية:

---

1 Xue Gong, **op.cit,** p.6

2 زهير عزيز، **المرجع السابق**، ص 21.

3 منال حسونة،" الصين في السياسة الأمريكية: بين الحملات الانتخابية والسياسات الرسمية "، رسالة ماجستير جامعة بيرزيت فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2015، ص 71. 72.

الجدول رقم 04: مناطق التعاون الاقتصادي والتجاري التي تستثمر فيها الصين في جنوب شرق آسيا.

اسم المشروع	السنة
التعاون الاقتصادي التجاري الصيني الفيتنامي.	2007
المنطقة الاقتصادية الخالصة سيهانكو فيل.	2010
منطقة التعاون الزراعي الصينية الاندونيسية.	2011
منطقة التعاون الاقتصادي.	2014

المصدر: xue Gong , «the belt & road initiative and china's influence in south Asia sea »,the pacific review.

الملاحظ أن الصين في كل سنة تختار منطقة جديد للاستثمار في منطقة جنوب شرق أسيا، وذلك راجع لأهمية المناطق بالإضافة إلى تعزيز العلاقات مع جميع دول المنطقة خاصة الدول التي كانت بينهم خلافات في السابق.

الجدول رقم 05: الاستثمارات الصينية المتراكمة في القطاعات الرئيسية في جنوب شرق آسيا.

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصناعة	1468.51	1901.7	2565.97	3347.56	4672.52	6132.66	9358.71	131449.69
الطاقة	1858,49	1776,68	3802,21	5119,96	6039,15	7225,91	7865,7	9 121,35
البناء	675,52	1160,28	1624,36	2216,39	2934,3	3362,13	3861,74	4 406;78
المعادن	915,31	1843,06	2384,61	4033,28	5280,78	6052,97	6247,43	10169,25
تجارة الجملة والتجزئة	1634,06	1875,45	2699,32	35583	4763,15	5899,8	7537,21	9689,75
الخدمات اللوجستية	669,16	841,9	1940,11	2098,15	1385,54	1468,34	1782,6	1823,06
الزراعة والتربية	340,54	5298,38	709,36	996,67	1597,08	2444,9	214,28	3138,45
التاجير والخدمات التجارية	1051,17	1173,37	2758,87	3387,69	3919,75	6842,83	16088,52	11222,5

المصدر: xue Gong , «the belt & road initiative and china's influence in south Asia sea »,the pacific review.

الملاحظ أن هناك العديد من المجالات التي تستثمر فيها الصين مع دول جنوب شرق آسيا،فنجدها تستثمر في: (الزراعة، الطاقة، المعادن، البناء، الخدمات) وهذا ما يؤدي إلى تعزيز وتوطيد العلاقات بينهم، ثم إلى تحقيق الأمن الإقليمي.

المطلب الثالث: تأثير مبادرة الحزام والطريق على النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا.

إن محاولة الصين للوصول إلى احد القوى الكبرى والتي تلعب دورا في النظام الدولي والإقليمي، جعلها تقوم بالعديد من المبادرات والاستراتيجيات، وتعد مبادرة الحزام والطريق من أهم هذه المبادرات.

أولا: مبادرة الحزام والطريق.

هناك ثلاث مدارس فكرية تدرس حول تأثير مبادرة الحزام والطريق على العالم، أنصار المدرسة الأولى تركز على الجانب الاقتصادي تنظر هذه المبادرة كوسيلة لتعزيز النفوذ الاقتصادي للصين، المدرسة الثانية يجادل المحللين أن هذه المبادرة ستعيد تشكيل النظام الإقليمي في آسيا بشكل فعال، يروا أن إستراتيجية الصين في المبادرة هو إعادة تشكيل الحكم العالمي لصالح قيم الصين ومصالحها ومكانتها، أنصار المدرسة الثالثة يرى بأن المبادرة سوف تجعل الصين القوة المهيمنة الاقتصادية والإستراتيجية في جنوب شرق آسيا.

1. المشاريع الرئيسية في جنوب شرق آسيا المرتبطة بمبادرة الحزام و الطريق:

2. منطقة اقتصادية خاصة في ميانمار تم التوقيع عليها في 2009.

3. الصين ولاوس سكة حديدية في2010.

4. خطوط أنابيب النفط في ميانمار (بدأ في البناء في 2010 وبدأت العمليات في أفريل 2017، وسكة حديدية بين الصين وميانمار في 2011.

المستفيدين الرئيسيين من القروض المدعوم من الحكومة الصينية فيما يتعلق بالمبادرة الطريق الحرير البحري أندنوسيا، باكستان، الهند، سريلانكا، فييتنام، كمبوديا، ماليزيا، من أفضل المستفيدين، تستثمر الصين 46 مليار دولار أمريكي في باكستان لتطوير ممر الصين باكستان الاقتصادي لربط الصين مباشرة إلى العالم الخارجي، تعمل الصين على توسع ميناء في جوادار على الساحل الجنوبي الغربي لباكستانو ميناء في جنوب سريلانكا أين تقوم بتنفيذ العديد من مشا ريع البنية التحتية الرئيسية، كذلك في المالديف. [1]

1 إسراء كاظم جاسم الحسيني، مضيق ملقا وأثر موقعة الجيو ستراتيجي والجيو أقتصادي على آمن مرور بضائع الدول الإقليمية والدولية، **لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، **العدد 28**، 2018، ص 222، 223.

ثانيا: أهم ممرات مبادرة الحزام والطريق.

يعتمد نجاح مبادرة الحزام و الطريق على ردود فعل دول جنوب شرق آسيا والآسيان كمجموعة، أظهر معظم المسؤولين الدبلوماسيين والباحثين في جنوب شرق آسيا اهتماما ودعما متزايد للمبادرة في اجتماع وزراء خارجية قمة آسيا في 2016.

1/ ممر الطريق الحرير من ماليزيا.

تحتل ماليزيا المرتبة الأولى في الصادرات اتجاه الصين 81% مقارنة بالنسبة لاندونيسيا 70% والفيليبين48% كوريا الجنوبية 46%، واليابان 5%، أستراليا 58%، وأيضا بين دول أخرى في العالم لم تحدث صراعات بين الصين وماليزيا في السنوا ت الأخيرة بشأن نزاع بحر الصين الجنوبي، في 2 ماي 2003 احتجت الصين على الطلبات المقدمة من ماليزيا وفيتنام إلى لجنة الأمم المتحدة لحدود الجرف القاري، عندما قدمت رسميا خريطة المتطلبات الخاصة بالخطوط التسعة، مع ذلك ماليزيا تتجن بتبني موقفا يتعلق بنزاع بحر الصين الجنوبي مع الصين من أجل عدم تعريض مصالحها الاقتصادية والاستثمارية مع الصين في خطر، لذلك لا يوجد صراع كبير حول قضية بحر الصين الجنوبي مع ماليزيا بالمقارنة بالفيتنام، الفيليبين، اليابان، تعتبر ماليزيا أكبر شريك تجاري للصين في رابطة الآسيان وعلاقات التجارة والاستثمار الضخمة منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين قبل 40 عاما، استمر التعاون في مختلف المجالات بينهما في النمو بفضل الجهود المشتركة.

تتمتع ماليزيا بموقع جيد في احتفاظها بنقطة إستراتيجية في مضيق ملقا وهي نقطة هامة في الطريق الحرير البحري، فقد عمل مضيق ملقا كميناء دولي مهم لعدة قرون بما في ذلك استضافة المستكشف الصيني تشنغ خه في القرن الخامس عشر، بالإشارة لهذا التاريخ فيلعب الميناء دور مهم في خطة الصين لتأسيس نسخة القرن الحادي والعشرين في مبادرة طريق الحرير البحري فهي شبكة بحرية متماسكة من الصين إلى أوروبا، أعلن وزير النقل الماليزي أن وزارته ستحدد بعض الموانئ في ماليزيا لتكون جزءا من الطريق الحرير البحري. [1]

إن اعتماد الصين على الممرات المائية يعد من أهم الاستراتيجيات التي سوف تجعلها تلعب دورا كبيرا في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا.

1 Emile K. Yeoh, Yemo Zhang and Lee Chang, "China Malaysia Trade, Investment, And Cooperation In The Contexts Of China–asean Integration And The 21st Century Maritime Silk Road Construction"**The Chinese Economy**(2019), p.30

2/ مضيق ملقا في بحر الصين الجنوبي.

يقع المضيق بين كل من شبه الجزيرة الماليزية واندونيسيا، كما تقع سنغافورة على طرفه، وهو يربط بين المحيطين الهندي و الهادي، إضافة إلى بحر الصين الجنوبي، يبلغ طوله حوالي 800 كلم ويتراوح عرضه بين50 و320كم، بينما يتراوح عمقه ما بين 25 مترا و113 مترا، فهو يعتبر واحدا من أهم الممرات البحرية العالمية للشحن فقد ظهرت أهمية هذا المضيق الجيوستراتيجية والجيواقتصادية منذ زمن قديم، فقد توالت عليه السيطرة من قبل الهنود والعرب والبرتغاليين والهولنديين والبريطانيين، وفي الأخير استطاعت ماليزيا واندونيسيا أن تسترجع حق السيادة على هذا المضيق، كما زادت أهميته التجارية منذ افتتاح قناة السويس عام 1869، ومنذ عام 1950 أصبح الممر الرئيسي لناقلات الطاقة من مصادر الإنتاج إلى اليابان أما اليوم فهناك أكثر من 50 ألف سفينة تعبره سنويا، الشيء الذي يمثل ما بين 20 و25 بالمائة من الملاحة البحرية العالمية، كمركز تقاطع تجاريًا بين أوروبا وآسيا في المحيط الهادئ، يشكّل مضيق ملكا حاليًا حوالي 40 بالمائة من تجارة العالم، كما يشهد مرور ما بين 80إلى90 بالمائة من الواردات النفطية لدول مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، وتتواجد خلف هذا المضيق منطقة بحرية إستراتيجية تربط العالم البحري للشرق الأوسط بمنطقة شبه القارة الهندية بشمال شرق آسيا وهي بحر الصين الجنوبي، ويشكل أهمية كبيرة لدول مثل اليابان والصين وبقية الأسواق الآسيوية، الأمر الذي يجعله ممرا استراتيجيًا حيويًا مهما للغاية. [1]

نعد طرق الملاحة البحرية لجنوب شرق أسيا المجال الأرحب والأمن لمرور ونقل البضائع وتسويق الطاقة عبر ممراتها المائية المختنقة عالميا.

الصين: تزداد أهمية مضيق ملقا يوما بعد أخر وتظهر أهميته القصوى بالنسبة للصين، إذ يعد الممر الرئيس والأمن في مرور ونقل البترول والبضائع المستوردة الأخرى العابرة من الشرق الأوسط وإفريقيا، وبعبارة أخرى أن الغالبية العظمى من البضائع المستوردة لدولة الصين عبر البحار مرورا بمضيق ملقا الذي يظهر أهميته القصوى للصين باعتبارها من الدول ذات الاقتصاديات الكبيرة فضلا عن استهلاكها للبترول. [2]

---

1 الهادي مصطفى أبو لقمة، محمد علي الأعور، **الجغرافيا البحرية**، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط2 1999) ص 172.

2 إسراء كاظم، **المرجع السابق**، ص 223.

المبحث الثالث: الدور الأمني للصين في جنوب شرق أسيا.

لعبت الصين دورا كبيرا في تحقيق الأمن في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا، وذلك راجع لان امن هذه المنطقة من امن الصين.

المطلب الأول: الصين وتوجهاتها الأمنية الجديدة.

استطاعت الصين أن تبني العديد من الاستراتيجيات الأمنية الجديدة التي من شانها أن تجعل دورها الإقليمي يتعاظم بشكل كبير.

أولا: الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين.

هي السياسات الأمنية الدولية التي من شأنها أن تحسن صورة وموقع الصين في النظام الإقليمي والعالمي فالدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين في الحكم الاستراتيجي تعود إلى القائد دينغ هيساو بينغ الذي وصل في عام 1982، إلى استنتاج بأن العالم سيتجه أكثر فأكثر نحو السلم والتطور وأن إمكانية اندلاع حرب عالمية ثالثة يكاد يكون مستحيلا وأنه يمكن للصين أن تنظر إلى قيام بيئة عالمية مستقرة تسمح لها بالعمل على نموها الداخلي.

تتبع الصين نصيحة دينغ وردا على التحديات المحلية والأجنبية تشمل هذه الصيغ على مفهوم أمني جديد والتصرف كقوة كبرى مسؤولة، وتسعى إلى الصعود السلمي كما تعكس فكر جديد لدبلوماسية الدولة في صفوف النخبة الإستراتيجية والسياسية في الصين.

يعتمد هذا المفهوم الجديد على مبادئ تؤيدها الحكومة الصينية لاسيما منها مبادئ التعايش السلمي، إلا أنهم وفي الفترة ما بين 1994، 1995، بدأوا بإطلاق مناشدات لإقامة منظومة جديدة للنظام العالمي فيما يتعلق بالأمن في منطقة آسيا المحيط الهادئ وإقامة علاقة من الاحترام والود المتبادل بين الدول ليس على أساس المبادئ الخمسة فقط، وإنما على أساس النمو الاقتصادي المشترك والحل السلمي للنزاعات عن طريق المشاورات والحوارات الثنائية والمتعددة الأطراف. [1]

1 Bates Gill ,C. Fred Bergsten and others, **China: The Balance Sheet: What the World Needs to Know About the Emerging Superpower**, (United States: PublicAffairs, 2006), p.13.

أدخلت بيكين المفهوم الأمني الجديد حيز التطبيق عبر إقامة سلسلة من العلاقات السياسية والأمنية الجديدة فقد بنت شراكات ثنائية أبرزها مع روسيا وقامت بترتيبات أمنية متعددة الأطراف وشاركت بشكل فعال وديناميكي في مجموعة من الآليات الأمنية بما في ذلك استضافة المفاوضات المتعددة الأطراف الساعية إلى حل المواجهة النووية مع كوريا الشمالية، وكذلك قامت بفتح حوارات أمنية وإتباع إجراءات بناء ثقة بين الجيوش مع شركائها عبر العالم.

فالدوافع وراء هذه لدبلوماسية الجديدة هي الحاجة إلى تأمين موارد الطاقة والسلع الأساسية أو لبحث عن أسواق جديدة للصادرات الصينية والاستثمار، ولعزل تايوان على الصعيد الدولي وتحسين صورة الصين على أنها قوة مسؤولة وسلمية، لتحقيق هذه الأهداف المتعددة تستخدم الصين مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات مثل دبلوماسية المؤتمرات، لا شروط سياسية في التجارة والمساعدات (باستثناء الإصرار على سياسة الصين واحدة) تجنب المواجهة مع القوى القائمة.

تنطلق مقاربة الصين التي تزداد ديناميكية نحو الآليات الأمنية الإقليمية المتعددة الأطراف من الأهداف الثلاثة **للدبلوماسية الأمنية الجديدة:**

1 نزع فتيل التوترات في الفضاء الأمني الخارجي، لتتمكن الصين من التركيز على التحديات الاقتصادية والسياسية إضافة إلى الإصلاح الاجتماعي.

2 يساعد الارتباط الفعلي للصين في الآليات الأمنية المتعددة الأطراف على بسط نفوذها وقوتها لكن بطريقة تطمأن جيرانها في شأن الصعود السلمي والنمو السلمي اللذان تشهدهما.

3 يساهم الدور الفعلي للصين في الآليات المتعددة الأطراف في حصر وتطويق النفوذ والهيمنة الأمريكية في المحيط الصيني، مع تفادي أي مواجهة مباشرة بينهما. [1]

إذن فالصين بدأت تعتمد على إستراتيجية جديدة تحت مسمى الدبلوماسية الأمنية الجديدة، ومنطلقها تحقيق الأمن عن طريق التعاون والابتعاد عن الحروب والنزاعات، وذلك لتحسين صورة الصين بشكل أكثر وجعل دورها يكبر في المنطقة.

1 Bates Gill ,C. Fred Bergsten and others, **op.cit**, p.56.

ثانيا: الصين وتوجهاتها الأمنية بالشراكة مع الآسيان.

بعد انتهاء الحرب الباردة بدأت رابطة دول جنوب شرق آسيا تهتم بالقضايا الأمنية، فتم إنشاء منتدى الآسيان لإقليمي وهو منتدى متعدد الأطراف تتم فيه مناقشة القضايا الأمنية والسياسية، مع التركيز على إجراءات بناء الثقة بين الأطراف وتطوير وثيقة سنوية تسمى الرؤية الأمنية السنوية حيث لا أمانة عامة دائمة للمنتدى فالأمن لا يكون عبر الأمن الجماعي أو الهيكلية الدفاعية وإنما عبر إجراءات بناء الثقة إذ لم يصل منتدى آسيان الإقليمي.

لم تكن الصين داعمة لفكرة منتدى الآسيان الإقليمي عندما طرحت للمرة الأولى، حيث رأى المحللون الإستراتيجيون الصينيون، أن هذا المنتدى سيتحول إلى منظمة أمنية نظامية إلى درجة عالية تتدخل في الشؤون الداخلية للدول وفي الصراعات الإقليمية، حيث أصرت الصين إلى عدم الوصول إلى حل النزاعات في إطار منتدى الآسيان الإقليمي واستبداله بتطوير مقاربات إزاء النزاعات، وذلك بسبب خوف الصين من تحول المنتدى إلى كيان أمني مؤسس، كما نقل على محللين صينيين آخرين أن المكامن الحقيقية للقلق الصيني في إمكانية أن تصبح قضية تايوان ونزاعات بحر الصين الجنوبي جزءا من مداولات منتدى الآسيان الإقليمي كما أن الاستراتيجيين الصينيين قلقين من احتمال أن يتحول هذا المنتدى خاضع لسيطرة القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة أو اليابان التي ستكيفه بما يخدم مصالحها ويضر بمصالح الصين، وأخيرا كانت بكين مرتابة من أن يتحول المنتدى إلى موقع يتفق فيه الآخرون على الصين في أن يتم تطويقها واحتوائها. [1]

إن مقاربة الصين أخذت بالتغير تدريجيا مع تبنيها الدبلوماسية الأمنية الجديدة وعقلية القوة الكبرى المسؤولة التي سمحت لها بأن تدرك الفرص التي يتيحها هذا المنتدى كون منتدى الآسيان الإقليمي يضم أغلب الفاعلين في الباسيفيك وتحويلها عن طريق دبلوماسية مطردة الرشاقة ولمسؤولية إلى أداة لدعم فرضية الاستقرار في البيئة الإستراتيجية المحيطة بالصين ومضاعفة الصين دورها في هندسة السياسات الأمنية الإقليمية. [2]

لقد بدأت الصين في تنفيذ دبلوماسيتها الأمنية الجديد ضمن إطار الآسيان، وذلك لتحقيق الأمن في المنطقة.

---

1 Peter Chalk , "China and America's Coming Battle for Southeast Asia", in site:

http://nationalinterest.org/blog/the-buzz/china-americas-coming-battle-southeast-asia-2427 (10/05/2020).

2 ibidi.

قامت بكين بعدة خطوات داخل وخارج منتدى الآسيان الإقليمي بهدف تحسين علاقاتها مع جيرانها في آسيان حيث ساعدت في تأسيس قمة آسيان 3 + التي تضع دول آسيان العشرة زائد الصين واليابان وكوريا الجنوبية التي أدت إلى لقاءات القمة بين آسيان والصين، وانطلاقا من مسار آسيان+3 اتفق قادة آسيان على تأسيس آلية جديدة تحت اسم قمة شرق آسيا لتعزيز الأمن وإجراءات بناء الثقة في تطور آخر قدم الوفد الصيني في اجتماع منتدى الآسيان الإقليمي سنة 2002، وثيقة رسمية تشرح المفهوم الأمني الجديد، أو لتطور الآخر إقامة عدد من إجراءات بناء الثقة وقنوات خارج مسار منتدى الآسيان الإقليمي تشدد على القضايا الغير تقليدية والعابرة للحدود القومية تحت عنوان الدبلوماسية الأمنية الجديدة، كما أدى مسار آسيان +3 وقمة آسيان الصين ذات الصلة إلى إصدار البيان المشترك عند التعاون في شرق آسيا، وتبادل الزيارات بين السفن الحربية والمسؤولين العسكريين الكبار وتبادل المعلومات والمسؤولين في الجامعات والكليات العسكرية وفي اجتماع منتدى الآسيان الإقليمي سنة 2003، اقترح وزير الخارجية الصيني تأسيس مؤتمر للسياسة الأمنية في المنتدى يحضره مسئولون رفيعو المستوى في مجال الدفاع والعسكريين بين الدول الأعضاء ويهدف إلى فتح قنوات جديدة من الحوار، ورفع درجة الثقة بين المسؤولين الإقليمين، كما دعمت الصين المزيد من الاتفاقات في علاقات الصين مع جيرانها في جنوب شرق آسيا، فقد انضمت الصين إلى معاهدة آسيان للتفاهم والتعاون في جنوب شرق آسيا، التي تلتزم فيها الصين الموقعين الآخرين على دعم الاستقرار والامتناع عن استخدام القوة وحل النزاعات عبر المفاوضات، إلى غيرها من هذه الإجراءات الأمنية المتعددة الأطراف التي تدل على السلوك الدبلوماسي المسؤول وتطبيق المفهوم الأمني الجديد، فمثلا تحاول الصين وضع رابطة آسيان على الطريق الصحيح لتحقيق هدفها الأساسي المتمثل في المركزية وهو مصطلح تم وضعه للتأكيد على أهمية التماسك الداخلي في تحقيق كل من التقدم الاقتصادي ودارة علاقات الرابطة مع الشركاء الخارجيين بحيث أن الصين هي القوة البارزة اليوم في منطقة آسيا الباسيفيك، فقد أقامت شبكة من الآليات المتعددة الأطراف في المنطقة وسيكون لدى بكين قدرة حقيقية على التأثير في المسار المستقبلي للتكامل في المنطقة. [1]

إذن فالصين كانت تعارض بعض توجهات الآسيان الأمنية وذلك خوفا من التدخلات الخارجية التي قد تهدد أمنها، واستطاعت مع الآسيان إيجاد حلول مشتركة لتحقيق الأمن، ولعب الصين دورا كبيرا في تغيير أفكار الآسيان.

1 Peter Chalk , **op.cit.**

المطلب الثاني: الصين ومواجهة التهديدات الأمنية في جنوب شرق آسيا.

ظهرت العديد من التهديدات الأمنية في منطقة جنوب شرق آسيا وذلك لأهمية المنطقة، وواجه الصين هذه التهديدات بالعديد من الاستراتجيات.

أولا: أولويات إستراتيجية الصين الأمنية.

لقد حددت الصين أولويات إستراتيجية لتحقيق أمنها بجملة من الاعتبارات منها:

1. التوحيد السلمي لأراضي الوطن الأم وقد عدت القيادة الصينية أن تحقيق هذا الهدف يحتل التزاما ثابتا لا يمكن الحياد عنه وهذا يعني أمرين:

- تأكيد الأمن الوطني الصيني بكل ما يرتبط بها على الصعيد الإقليمي.

- أن تحقيق الأمن الوطني الصيني بما فيها إتمام عملية توحيد أراضي الصين سيكون بالوسائل السلمية.

2. الحفاظ على وحدة أراضي الصين واعتبر ذلك واحدا من أهداف الصين لصيانة أمنها الوطني.

تأسيسا على ما تقدم يبدو أن الصين عازمة على تطوير أساسيات تعاون أمني متعدد الأطراف في القرن الحادي والعشرين بعد تنامي قدراتها الاقتصادية والعسكرية والاضطلاع بمهام الأمن الإقليمي مع قوى أساسية وهو الأمر الذي تعده الصين أحد مهام توجهاتها المستقبلية، وربما تطلب الأمر أن تدعم الصين فكرة عدد من الآليات الأمنية والفرعية في منطقة تكون دوائرها متعددة، وخاصة منطقة جنوب شرق آسيا، ويتضح لنا في ضوء ما تقدم أن سياسات الصين الأمنية ضمن حدود بنيتها الإقليمية تسعى إلى أن تصبح بكين محورا للأقاليم بغض النظر عن وجود أي قوى أخرى ذات مصالح في هذه المنطقة الحيوية في العالم، بالإضافة إلى ذلك تعد الصين أن تنامي قدراتها القومية واضطلاعها بمبدأ حماية الأمن الإقليمي من بين مهامها المستقبلية وهي المهام التي لا يمكن تنفيذها ما لم تصبح القوة العسكرية الصينية كافية وقادرة على حماية عمليات وآليات تحويل كل ذلك إلى واقع عملي بعد أن تكون الصين قد أمنت قاعدة اقتصادية وسياسات تنموية تعينها على انجاز متطلباتها الدفاعية على نطاق واسع في مطلع القرن الحادي والعشرين . [1]

1 عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، (عمان: دار مجدولاي للنشر والتوزيع، 2010) ص 191، 192.

ثانيا: مواجهة التحديات الأمنية في جنوب شرق آسيا.

تقوم سياسة الدفاع الصينية على أساس الحفاظ على لسيادة الإقليمية ومواجهة مصادر التهديدات الأمنية والاقتصادية القومية الصينية، وعلى هذا الأساس تتبع الصين سياسة دفاعية تهدف إلى بناء قوة عسكرية دفاعية مؤهلة لمواجهة مصادر التهديد ذات الطابع غير التقليدي، بما إن التأهيل الوظيفي للقوات الصينية كان مصمما لمواجهة القضايا الأمنية التقليدية، فطموح القوة خلال مرحلة القرن الواحد والعرين يمثل تحديا كبيرا للحزب الاشتراكي الصيني، حيث تشمل السياسة الدفاعية الصينية لإتباع الضوابط التالية:

- الحفاظ على تماسك الأمن القومي والوحدة الصينية.

- ضمان مصالح الصين في إقليم شرق أسيا.

- تحقيق تنمية شاملة ومنسقة بشكل مستدام للدفاع الوطني والقوات الصينية.

- تعزيز قدرات القوات المسلحة كنوع من التحديث.

- انتهاج إستراتيجية نووية للدفاع عن النفس في حال وجود تهديد مماثل في إقليم شرق وجنوب شرق أسيا.

فالصين ترغب في أن تكون مبادرة في جوارها الإقليمي والحفاظ على جملة من المتغيرات الرئيسية في هذا الفضاء والتي تمثل الاهتمامات الإستراتيجية الصينية التي من الممكن تحديدها كالتالي:

- حراسة امن المضايق الإستراتيجية.

- الإبقاء على حوض بحر الصين الجنوبي خاليا من المخاطر والتحديات الأمنية المصنفة غير التقليدية.

- حماية خطوط النقل في جنوب شرق أسيا، والمحيط الهندي خاصة في ظل تزايد القرصنة البحرية ضمن هذا المحور الذي يعد خط نقل أساسي للصين. [1]

فالصين وضعت إستراتيجية شاملة وجديدة لتحقيق أمنها لداخلي وذلك انطلاقا من تحقيق الأمن لمحيطها الإقليمي.

---

1 زكاريا بن إسماعيل،" الإستراتيجية الأمنية الصينية في بحر الصين الجنوبي "، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 14**، جوان 2017، ص 127. 128.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الصينية البحرية لتحقيق الأمن الإقليمي.

بنت الصين العديد من الاستراتيجيات لتحقيق أمنها الداخلي والإقليمي، ومن بين هذه الاستراتجيات نجد البحرية، وذلك لأهمية المناطق البحرية في تحقيق الأمن.

أولا: التوجه البحري الصيني كمعزز للتطور الاقتصادي.

أشار الرئيس الصيني السابق هو جينتاو في خطاب له قبل عقد المؤتمر العاشر لمفوضية البحرية الصينية سنة 2006، انه ينبغي أن نسعى لبناء قوة بحرية قوية تتكيف مع احتياجاتنا العسكرية في المهمة التاريخية خلال هذا القرن الجديد وفي هذه المرحلة الجديدة.

اعتبر التوجه الاستراتيجي البحري الجديد للصين ضروريا ومعززا في آن معا بالإقلاع الاقتصادي الذي بدأته سياسة ما بعد ماو تسي تونغ المتمثلة في فتح الصين أمام التجارة والاستثمار الدوليين، وقد أدى ذلك إلى انتقال مركز الثقل الاقتصادي في الصين من المناطق الزراعية والصناعية الثقيلة في الداخل إلى المدن ومجمعات التجارة والإنتاج في المناطق الساحلية، التي هي أكثر عرضه للهجوم من جانب القوات البحرية المعادية، وفي الوقت نفسه فإن انفتاح الاقتصاد الصيني علي القوى الخارجية زاد من تبعيته البحرية، ومنذ الثمانينات وبشكل تصاعدي نمت جميع عناصر التبعية البحرية بقوة: الملاحة البحرية، والبحرية التجارية، والإنشاءات البحرية والصناعة، ومصايد الأسماك، وأهمية مناطق الموارد الخارجية.

يعتمد اليوم أكثر من 50 في المائة من اقتصاد الصين على التجارة الدولية وينقل 90 في المائة منها عن طريق البحر، الأهم من ذلك هو اعتماد الصين المتنامي على النفط المستورد بحلول عام 2030، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية ستتجاوز واردات الصين من النفط تلك الواردة من الولايات المتحدة لأن أكبر نسبة من هذه الواردات تأتي من الخليج الفارسي، فإن حماية خطوط الاتصالات البحرية، وخاصة تلك التي تعبر المحيط الهندي ومضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي هي مصدر قلق متزايد للاستراتيجيين الصينيين. [1]

إن توجهات الصين للسيطرة على الملاحة البحرية من شانه أن يزيد قوتها الاقتصادية، وهذا احد التوجهات الجديدة للصين انطلاقا من الأبعاد الجيوبولتيكية للصين.

1 عبد المالك حطاب، ابراهيم مشعالي، **الصعود البحري الصيني، المرجع السابق،** ص 727.

عملت مجموعة من المتغيرات على زيادة المعضلة الأمنية في منطقة جنوب شرق آسيا جعلها منطقة خطرة جدا فمن منظور واقعي فإن التغييرات السريعة وغير المتوقعة في توزيع القدرات في جنوب شرق آسيا لا يمكن فحسب أن تزيد من سوء الظن وعدم اليقين، وإنما أيضا يمكن لأهمية الممرات البحرية وموارد الطاقة الآمنة لكل الفاعلين الإقليميين تقريبا أن تشجع منافسة مزعزعة للاستقرار، ولقد كان هناك قلق شديد بشأن التداعيات الأمنية لصعود الصين كطرف استراتيجي رئيسي في منطقة جنوب شرق آسيا وما وراءها واضحا كما كان على مدى نصف العقد الأخير لاسيما من حيث تأكيدها البحري والوجود المتنامي للقوات البحرية لجيش التحرير الشعبي في المياه الإقليمية. [1]

ثانيا: مراحل الإستراتيجية البحرية الصينية.

اعتمدت الصين على إستراتيجية بحرية تقوم على التطور المتدرج عبر ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى (2000، 2010) تهدف لإرساء السيطرة على المياه الواقعة ضمن السلسة الجزرية الأولى التي نربط اوكيناوا وتايوان والفلبين.

المرحلة الثانية (2010، 2020) تهدف فيها للسيطرة على السلسلة الجزرية الثانية التي تربط جزر اقازاوا غوام، واندونيسيا.

المرحلة الثالثة (2020، 2040) هي المرحلة النهائية لتي تطمح فيها الصين لوضع حد للسيطرة الأمريكية في المحيطين الهندي والهادي، واستعمال حاملات الطائرات كمكون أساسي في قوتها العسكرية البحرية.

اعتبر بعض المحللين الاستراتيجيين إن إعلان الصين إستراتيجية المياه الزرقاء وقرارها الشروع في الحصول على حاملات الطائرات نقطة تحول مهمة في العقيدة الإستراتيجية الصينية التي كانت تاريخيا قائمة على أساس حماية الحدود، وتحولت الآن إلى حماية المصالح والانتشار في أعالي البحار. [2]

إن الصين ماضية في تحقيق هذه الإستراتيجية وذلك ما يجسد التواجد العسكري البحري في المنطقة.

---

1 عبد المالك حطاب، ابراهيم مشعالي، **الصعود البحري الصيني، المرجع السابق،** ص 727.

2 عبد القادر دندن، **الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015) ص 65. 67.

ثالثا: الحضور العسكري البحري الصيني.

إنّ قدرة الصين على إظهار حضورٍ للقوة العسكرية في بحر الصين الجنوبيّ مستمرةٌ في التحسن مع أنّ الطائرات المقاتلة ذات القواعد البرية لجيش التحرير الشعبيّ يعوزها المدى المناسب لكي تعمل بشكلٍ فعالٍ بعيداً جداً عن الوطن، إلا إنّ الصين اشترت حاملةً للطائرات جاهزةً للعمل، وأعلنت عن ثانية، وتخطط لثلاثٍ إلى أربع حاملاتٍ إضافيةٍ خلال العشرين عاماً المقبلة كحال القواعد الصينية الجديدة على الجزر، إلا إنّ كِلا هذَين الأصلَين يوفر طرقاً لبَسْطِ النفوذ الصينيّ وإلقاء تهديدٍ فيه توعد لدول جنوب شرق آسيا.

إنّ قدرات الصين على إعادة التزويد بالوقود في الجو في تقدمٍ أيضاً تستمر الصين بالاستثمار بشدةٍ في قوتها من الغواصات، التي تطرح بالفعل تهديداً للحاملات الأمريكية وغيرها من السفن السطحية، لقد بَنَت الصين كذلك أكبر قوةٍ في المنطقة من خفر السواحل، مع بعض أكبر السفن ذات الهياكل البيضاء في العالم وأكثرها إشعارًا بالتهديد، والتي كان بعضها في الواقع فرقاطاتٍ لقوات البحرية تابعةٍ لجيش التحرير الشعبيّ.

في عام 2013، دَمَجَت بيجين خمس وكالاتٍ منفصلةٍ لإنفاذ القانون البحريّ في قوةٍ واحدةٍ ضخمةٍ من خفر السواحل، تصرفت بقوةٍ وفي كثيرٍ من الأحيان بعدوانيةٍ في مواجهة منتهكي ما تدّعي الصين أنه مياهها بعادهم ومناطقها الاقتصادية الحصرية في الإقليمية الخاضعة للسيادة وبحر الصين الجنوبيّ، في حال حصول صراع مسلح. [1]

إذا فالصين تحاول السيطرة على العديد من الجزر التي تطالب بأحقيتها وسيادتها عليها، وذلك عن طريق التسلح البحري، خاصة شراء حاملات الطائرات والغواصات البحرية.

تسعى الصين إلى زيادة وتطوير قوتها البحرية من خلال بناء قواعد عسكرية للغواصات في مناطق جنوب شرق آسيا وسباقها مع الزمن لحيازة 80 غواصة متطورة بحلول عام 2020، ووفق تقديرات عسكرية صينية فإن الصين ستمتلك حتى ذلك الوقت ما يزيد على 700، قطعة بحرية مزودة بأحدث أنواع الصواريخ وأجهزة الاتصال والتوجيه. [2]

---

1 جيمس دوبينز وآخرون،" إعادة النظر في الصراع مع الصين احتمالات ونتائج واستراتيجيات الردع "، **مؤسسة راند** (2017) ص 04، 05.

2 عبد المالك حطاب، ابراهيم مشعالي، **المنافسة الإستراتيجية، المرجع السابق**، ص 752، 753.

كما دخلت أول حاملة طائرات صينية الخدمة في بحرية جيش التحرير الشعبي الصيني يوم 25 فبراير 2012 كما أكدت وزارة الدفاع الصينية في ديسمبر 2015، أنها تبني حاملة طائرات ثانية فيما أشار تقرير للبنتاغون إلى أن الصين ستتمكن خلال 15 سنة من امتلاك عدد كبير من حاملات الطائرات ويعتبر قرار بكين الشروع في الحصول على حاملات الطائرات نقطة تحول مهمة في العقيدة الإستراتيجية الصينية التي كانت تاريخيًا قائمة على أساس حماية الحدود وتحولت الآن إلى حماية مصالحها في الخارج.

كما أكد تقرير لمكتب وزير الدفاع الأمريكي أن الصين تقوم ببناء علاقات إستراتيجية على طول الممرات البحرية من منطقة الشرق الأوسط إلى بحر الصين الجنوبي بطريقة توحي بأنها لا تعمل على تحديد المواقع الدفاعية والهجومية لحماية مصالح الطاقة في الصين فحسب، بل أيضا لخدمة أهداف أمنية واسعة كما تحشد قواتها العسكرية من القوة الجوية والبحرية في منطقة البر الرئيس ي لجزيرة هاينان، و قوم بإنشاء مهبط للطائرات العسكرية في جزيرة وودي وزيادة وجودها من خلال منصات التنقيب عن النفط وسفن مسح المحيطات.[1]

[1] عبد المالك حطاب، ابراهيم مشعالي، المنافسة الإستراتيجية، **المرجع السابق**، ص 752، 753.

لقد لعب الصين دورا فعالا في منطقة جنوب شرق آسيا، وأقامت شركات مع رابطة الآسيان، وتراوح دورها بين الدور الاقتصادي والمني والاستراتيجي، ومن خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- إن الصين ترى نفسها كقوة صاعدة، وتهدف إلى لعب دورا فعالا في النظام الدولي والإقليمي، لذلك قامت الصين بتحديد أهم المناطق التي يجب أن تتواجد فيها، لذلك توجهت إلى منطقة جنوب شرق آسيا، وذلك لكون هذه المنطقة بالغة الأهمية لتحقيق الصين طموحاتها.
- لعبت الصين دورا مهما جدا في تطوير منطقة الشرق الأوسط اقتصاديا، فقد أقامت علاقات تجارية مع جميع الدول، كما قامت بالعديد من الاستثمارات فيها، وبهذا استطاعت الصين أن تكسب مكانة رفيعة في النظام الإقليمي لمنطقة جنوب شرق آسيا.
- إضافة إلى الدور الاقتصادي لعبت كذلك الصين دورا امنيا كبيرا في تامين منطقة جنوب شرق آسيا وذلك انطلاقا من تامين بحر الصين الجنوبي، وتامين ممرات الطاقة، بالإضافة إلى توجهاتها العسكرية البحرية، كما أقامت تعاون مع رابطة الآسيان لتحقيق الأمن الإقليمي للنظام الإقليمي.

الخاتمة

الخاتمة.

بعد دراستنا للدور الصيني كأحد القوى الصاعدة، وبالتركيز على دورها في النظام الإقليمي، وبعد تحليل العلاقة التي ترتبط بين المتغيرين، توصلنا إلى أن الصين لعبت دورا فعالا في تحقيق الأمن داخل النظام الإقليمي لمنطقة جنوب شرق آسيا، وذلك انطلاقا من العلاقة التي ترتبط امن الصين بأمن منطقة جنوب شرق آسيا وكان دورا الصين فعالا انطلاقا من العلاقات الاقتصادية والأمنية.

بالنظر إلى الإشكالية المطروحة والأسئلة المرتبطة بها، والفرضيات المصاغة، وباستخدام منهج دراسة الحالة قمنا في هذه الخاتمة بالوقوف على نتائج اختبار الفرضيات، بالإضافة إلى النتائج العامة المتوصل لها:

- ✓ **اختبار الفرضيات:**

الفرضية الأولى: يرتبط تحقيق الأمن من طرف الصين في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا بصياغة إستراتيجية تشمل على عدة أبعاد بينها إقامة علاقات اقتصادية إقليمية، من خلال تعزيز عملية الاعتماد المتبادل.

ومما تطرقنا إليها وجدنا أن الصين أقامت علاقات وبدرجات متفاوت مع جميع دول منطقة جنوب شرق آسيا، تراوحت هذه العلاقة بين تبادلات تجارية واستثمارات في دول المنطقة، كما أقامت الصين علاقات واتفاقيات في ظل رابطة الآسيان، كل هذه العلاقات الاقتصادية أدت إلى تحقيق الأمن الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا.

الفرضية الثانية: تسعى الصين لتعزيز مكانتها كقوة كبرى في النظام الدولي، ولا يمكنها ذلك إلا إذا لعبت دورا فعالا في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا.

وتجسد ذلك من خلال سعي الصين إلى لعب دورا في جميع الأنظمة الإقليمية المحيطة بها، انطلاقة من منطقة جنوب شرق آسيا، منطقة شمال آسيا، وجميع المناطق التي تدخل ضمن نطاقها ونطاق أمنها.

الفرضية الثالثة: كلما زادت العلاقات الصينية مع دول جنوب شرق آسيا، كلما زادة دورها في فرض الهيمنة إقليمية .

وعند اختبارنا لهذه الفرضية رأينا أن علاقات الصين زادت في منطقة جنوب شرق آسيا وزاد معها درجة الهيمنة على المنطقة وإبعاد الدول الكبرى الطامعة فيها.

الخاتمة.

✓ نتائج الدراسة.

من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

1. يعتبر الأمن الإقليمي احد أهم قطاعات الأمن التي جاء بها باري بوزان، فعند تحقيق الأمن الإقليمي لكل منطقة يتحقق تلقائيا الأمن الدولي.

2. إن الأنظمة الإقليمية هي أنظمة فرعية للنظام الدولي، فهي عبارة عن مجموعة من الوحدات السياسية تتميز بخصائص مشتركة ولها مصالح متقاربة، وتستطيع ن تدخل في تكتلات لتحقيق أهدافها مشتركة، وبالتالي تحقيق أمنها.

3. لا احد يستطيع أن ينكر العلاقة الديناميكية بين الأمن الإقليمي والأنظمة الإقليمية، فالأمن الإقليمي يشير إلى آليات تحقيق امن هذه الوحدات السياسية بصفة موحدة من التهديدات التقليدية والحديثة.

4. تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا احد أهم المنطق في العالم، كما أنها تحتوي على العديد من المضايق البحرية التي تسعى العديد من دول العالم السيطرة عليها، كما أن المنطقة بها العديد من الجزر التي تزخر بالعديد من الموارد الطبيعية لذلك هناك نزاعات على بعض هذه الجزر.

5. تسعى الصين للتواجد في منطقة جنوب شرق آسيا وذلك لأهميتها بالنسبة للصين، حيث تعتبر منفذها العالم، عبورا من مضيق ملقا الذي يعتبر الطريق الوحيد للصين لعبور وارداتها .

6. لعبت الصين دورا مميزا في المجال الاقتصادي مع دول جنوب شرق آسيا، حيث قامت بعمليات تجارية واستثمارات في جميع دول المنطقة تقريبا وبدرجات متفاوتة، وتنوعت مجالات التجارة بينهم الصناعة، الطاقة البناء، المعادن، الخدمات، الزراعة، كما أنها قامت بتعزيز درجات الاعتماد المتبادل بين دول منطقة جنوب شرق آسيا.

7. اعتمدت الصين على **الدبلوماسية الأمنية الجديدة** وهي السياسات الأمنية الدولية التي من شأنها أن تحسن صورة وموقع الصين في النظام الإقليمي والعالمي، بالاعتماد على مبدأ التعايش السلمي، ونزع فتيل التوترات في الفضاء الأمني الخارجي، وهذا المبدأ جعلها تلعب دورا كبيرا في منطقة جنوب شرق آسيا، ما سمح لها بتامين المنطقة انطلاقا من تواجدها البحري.

قائمة المراجع

➢ الكتب

- **الكتب باللغة العربية.**

1. أبو خزام إبراهيم، **الحروب وتوازن القوى،** (بنغازي: دار الكتاب الجديد، 2009)

2. أبو لقمة الهادي مصطفى، محمد علي الأعور، **الجغرافيا البحرية،** (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ط2 1999)

3. بوزنادة معمر، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)

4. الخزرجي تامر كامل، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات** (الأردن: دار لاوي للنشر والتوزيع 2005)

5. دندن عبد القادر، **الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية،** (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015)

6. ربيع حامد، **الأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط،** (مصر: دار الموفق العربي، 1984)

7. سليم محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية،** ط2 (مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998)

8. العتيبي منصور حسن، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي،** (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008)

9. عطوان خضر، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية،** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)

10. عودة جهاد، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات،** (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)

11. فهمي عبد القادر محمد، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية،** (عمان: دار مجدولاي للنشر والتوزيع 2010)

12. مصباح عامر، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن،** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012)

13. مقلد إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات** (مصر، المكتبة الأكاديمية، 1991)

14. ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت :دار الكتاب العربي، 1985)

15. ناي جوزيف، تر :محمد توفيق البحيرمي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، (السعودية: العبيكان للنشر، 2007)

16. هلال على الدين، مطر جميل، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**، (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)

17. اليوسفي محمد، **السياسة الخارجية الصينية بين فرض الاستمرارية ومحدداتها**، الكتاب: السياسة الخارجية الصينية اتجاه الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017)

18. يونس مؤيد يونس، **أدوار القوى الأسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في أسيا بعد الحرب الباردة و أفاقها المستقبلية**، (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع)

- **الكتب باللغة الأجنبية.**

1. Bates Gill ,C. Fred Bergsten and others, **China: The Balance Sheet: What the World Needs to Know About the Emerging Superpower**, (United States: PublicAffairs, 2006),

➢ المجلات والدوريات

- **المجلات بالغة العربية.**

1. بالحربي عومار،" دور الصين في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة "، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية العدد 06**، جوان 2018.

2. بن إسماعيل زكاريا،" الإستراتيجية الأمنية الصينية في بحر الصين الجنوبي "، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 14**، جوان 2017.

3. بوصبع مصطفى، الصين والارتقاء المعياري في النظام الدولي نحو تبني هوية دولة عظمى، **العدد 11**، جانفي 2019 .

4. جميلة طيب، " العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة :العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا "، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 05، العدد 01.

5. الحربي سليمان عبد الله،" مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر" **المجلة العربية للعلوم السياسية**،

6. الحسيني إسراء كاظم جاسم، مضيق ملقا وأثر موقعة الجيو ستراتيجي والجيو أقتصادي على آمن مرور بضائع الدول الإقليمية والدولية، **لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 28**، 2018.

7. حطاب عبد المالك، مشعالي إبراهيم،" الصعود البحري الصيني وتأثيره على الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا " **مجلة معيار، مجلد 33، العدد 42**، 2019.

8. حطاب عبد المالك، مشعالي إبراهيم،" المنافسة الإستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي" **مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 03**، ديسمبر 2019.

9. خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، " رابطة دول جنوب شرق آسيا الآسيان نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة " **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06**.

10. دندن عبد القادر،" مكانة بحري الصين الشرقي والجنوبي في الإستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي" **مجلة قضايا أسيوية، العدد 01**، جويلية 2019.

11. دوبينز جيمس وآخرون،" إعادة النظر في الصراع مع الصين احتمالات ونتائج واستراتيجيات الردع "، **مؤسسة راند** 2017.

12. رمضاني ابتسام،" التنافس الاستراتيجي الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق أسيا "، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13**، جويلية 2018.

13. السلمان عادل،" الأحلاف والتكتلات الدولية "، **مجلة الحوار المتمدن، العدد 930**، 2004.

14. سليم موالدي، اتفاقيات التكامل الإقليمي وتحديات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة رابطة جنوب شرق أسيا الآسيان، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 03**، 2012.

15. سي سينغ تان،" هل تعي آسيان مفهوم الأمن الإقليمي حقًّا؟ "، منتدى الشرق الأوسط، 13 نوفمبر 2018 .

16. الضريبي أحمد طاهر،" دور المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية: دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة البحرينية نموذجا "، **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 37**، 2014.

17. عبد الحي وليد،" التحولات البنيوية في السياسة الصينية "، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية العدد2**.

18. عديلية محمد الطاهر،" الجدال الليبرالي الواقعي حول الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي "، **مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15**، 2016.

19. محمدي صليحة، "السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا توظيف القوة الناعمة"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني العدد11**، جويلية 2017.

20. المشابقة عاهد مسم،" البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وآفاقها المستقبلية "، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، الملحق** 01، 2014.

21. مصطفى يونس مؤيد يونس، **''** إستراتيجية الصين البحرية وأثرها على الأمن الإقليمي **''**، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 23**، 2017.

22. منصور عماد،**''** السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الإستراتيجية **''**، **مجلة سياسات عربية، العدد 21** يوليو 2016.

23. ناصف مصطفى،**''** الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية **''**، الكويت: **مجلة عالم المعرفة، العدد 7**، 1978.

24. نتاري محمد، رابطة الآسيان ماذا بعد مسيرة الخمسين عاما، **مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص** جوان 2018

- **المجلات بالغة الأجنبية.**

1. Emile K. Yeoh, Yemo Zhang and Lee Chang, "China Malaysia Trade, Investment, And Cooperation In The Contexts Of China–asean Integration And The 21st Century Maritime Silk Road Construction"**The Chinese Economy**(2019)

2. Fakhreddin Soltani1, Saeid Naji,'' Levels of Analysis in International Relations and Regional Security Complex Theory'', **Journal of Public Administration and Governance**, Vol. 4, No. 4 , (2014)

3. Marianne STONE , **Security According to Buzan: A omprehensive Security analysis,** Groupe d'Etudes et d'Expertise "Sécurité et Technologies" GEEST-2009.

4. Xue Gong, "The Belt & Road Initiative And China's Influence In Southeast Asia**" Rajaratnam School Of International Studies, Nanyang Technological University,** novenber 2018.

➢ المذكرات والرسائل الجامعية

1. احمد فراس محمد،" الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة الصينية "، رسالة ماجستير، جامعة الموصل: كلية العلوم السياسية.

2. جصاص لبنى،" أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب أسيا "، أطروحة دكتورا، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017.

3. جصاص لبنى،" دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا " رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010.

4. حسام حمزة،" الدوائر الجيو سياسية للأمن القومي الجزائري "، رسالة ماجستير: جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية،2011.

5. حسونة منال،" الصين في السياسة الأمريكية: بين الحملات الانتخابية والسياسات الرسمية "، رسالة ماجستير جامعة بيرزيت فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2015.

6. دندان عبد القادر،" الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991- 2006 "، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008.

7. دندن عبد القادر،" الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي آسيا الوسطى جنوب آسيا شرق و جنوب شرق أسيا "، أطروحة دكتورا، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2013.

8. الديسطي رشا احمد،" الدور الصيني في النظام الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا في الفترة 2008/1991 "، رسالة الماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012.

9. ربيعي ساميه،" آليات التحول في النظام الإقليمي النظام الإقليمي لشرق أسيا "، رسالة ماجستير، جامعة قسنطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008.

10. شحاب نوال،" اثر التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الدولية "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2010.

11. شيبي لخميسي" الأمن الدولي والعلاقات الدولية بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة(1991،2008) "، رسالة ماجستير: علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة القاهرة 2008.

12. طه اميمة علي،" العلاقات الصينية الأمريكية بعد الحرب الباردة "، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، قسم العلاقات الدولية، 2002.

13. العايب خير الدين،" المنافسة الأمريكية الأوروبية في حوض البحر الأبيض المتوسط وانعكاساتها على الأمن الإقليمي العربي "، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر3 كلية العلوم السياسية والإعلام .

14. عبد الله حجاب،" السياسة الإقليمية الإيرانية في أسيا الوسطى والخليج دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية "، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2012.

15. عزيز زهير،" تعاظم الدور الصيني ومستقبل الهيمنة الأمريكية في القارة الأسيوية "، رسالة ماجستير الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، 2017.

16. عياد محمد سمير،" مستقبل الأمن الإقليمي العربي بعد احتلال العراق، رسالة ماجستير "، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004.

17. عيدون الحمدي،" أمن حدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر "، رسالة ماجستير: جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015.

18. قريب بلال،" السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه، التحديات والرهانات "، رسالة ماجستير، جامعة باتنة علوم سياسية، تخصص: دبلوماسية وعلاقات دولية، 2011.

19. قسوم سليم،" الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010.

20. مصطفى دلة أمينة،" الدراسات الأمنية النقدية "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013.

21. نتاري محمود،" مجموعتا الاكواس والآسيان دراسة في الدور والتأثير "، أطروحة دكتورا، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019.

➢ المواقع الالكترونية.

• المواقع الالكترونية باللغة العربية.

1. خليل، حسين،"نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام"، تصفح: 2020/02/14،على الرابط: http://drkhahi.hissin.blogspot.com/2009/01/biog post1982hml.

2. عبد الجليل زيد المرهون،" رؤية في دراسات الجيوبوليتيك "، تصفح في: 2020/02/11 ، على الرابط: http://www.alriyadh.com/1125813

3. علي عواد الشرغى، " الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي: دراسة في مقومات التجربة وإمكانية الاستفادة منها "، **مجلة إنسانيات**، تاريخ تصفح: 2020/02/14، أنظر الرابط: https://insaniyat.revues.org/8350

4. " التعاون الثنائي المغربي الأوروبي في المجال الأمني "، تاريخ التصفح: 2020/02/13، أنظر الرابط: www.stertimes.com/?t=27804183

5. الوظيفية الجديدة في العلاقات الدولية، تصفح في: 2020/02/11. على الرابط: forum12.koom.ma/vb/showthreadpt=11228

6. المركز العربي للمعلومات،" مضيق ملقا في أمن الطاقة الصينية "، تاريخ التصفح: 2020/04/25، على الرابط: http://www.arabsino.com/articles/10-05-26/2581.htm

- **المواقع الالكترونية باللغة الأجنبية.**

1. Balzacq Thierry, "la sécurité définitions secteurs et niveaux d’ analyse popups’’ par site :

ulg.ac.be /1374-3864/index.php ?id=216

2. balzacq theiryy,’’ la politique européenne de voisinage un complexe de sécurié a geamétre variable ‘’, par site : conflits.pevus.org/2481

3. Chalk Peter , "China and America's Coming Battle for Southeast Asia", in site:

http://nationalinterest.org/blog/the-buzz/china-americas-coming-battle outheast-asia-2427

فهرس الجداول والاشكال

فهرس الجداول والأشكال.	الصفحة
مراحل تطور رابطة الآسيان.	46
جزر محل نزاع مع الصين.	52
خريطة تبين المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي.	52
حجم التبادل التجاري الصيني مع دول الآسيان 2012- 2016 (بليون دولار)	68
مناطق التعاون الاقتصادي والتجاري التي تستثمر فيها الصين في جنوب شرق آسيا.	71
الاستثمارات الصينية المتراكمة في القطاعات الرئيسية في جنوب شرق آسيا.	71

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.

فهرس المحتويات	الصفحة
مقدمة	**02**
الفصل الأول: نظام الأمن الإقليمي: مقاربة معرفية.	**10– 34**
المبحث الأول: البعد الإبستومولوجي للأمن الإقليمي.	**11**
المطلب الأول: تعريف الأمن الإقليمي وحدوده المفاهيمية.	**11**
المطلب الثاني: المقاربات النظرية للأمن الإقليمي.	**14**
المبحث الثاني: دراسة حول النظام الإقليمي.	**19**
المطلب الأول: تعريف النظام الإقليمي.	**19**
المطلب الثاني: مفهوم الدور الإقليمي.	**25**
المبحث الثالث: علاقة الأمن الإقليمي بالنظام الإقليمي.	**27**
المطلب الأول: الأمن الإقليمي كدافع لتحقيق التكامل.	**27**
المطلب الثاني: آليات تحقيق الأمن الإقليمي.	**30**
الفصل الثاني:الصين في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا.	**36 – 58**
المبحث الأول: دراسة عامة حول الصين.	**37**
المطلب الأول: المحددات الداخلية للصين.	**37**
المطلب الثاني: القوة الناعمة كتوجه جديد للصينية.	**40**
المبحث الثاني: دراسة عامة لمنطقة جنوب شرق أسيا.	**43**
المطلب الأول: مسح جيوبوليتيكي لمنطقة جنوب شرق أسيا.	**43**
المطلب الثاني: دراسة حول بحر الصين الجنوبي.	**48**
المبحث الثالث: الصين وتوجهاتها نحو الأنظمة الإقليمية.	**53**
المطلب الأول: الصين والمؤسسات الإقليمية.	**53**
المطلب الثاني: رابطة الآسيان ودورها الإقليمي.	**56**
الفصل الثالث: تعاظم الدور الصيني في النظام الأمني الإقليمي لجنوب شرق آسيا.	**60 – 85**
المبحث الأول: محددات الدور الصيني في جنوب شرق أسيا.	**61**
المطلب الأول: المصالح الصينية في جنوب شرق أسيا.	**61**

المطلب الثاني: رؤية الصين لطبيعة دورها في جنوب شرق آسيا.	**63**
المبحث الثاني: الدور الاقتصادي للصين في جنوب شرق أسيا.	**65**
المطلب الأول: الحضور الصيني الاقتصادي مع دول جنوب شرق آسيا.	**65**
المطلب الثاني: تعزيز الاعتماد المتبادل الاقتصادي مع دول الآسيان.	**68**
المطلب الثالث: تأثير مبادرة الحزام والطريق على النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا.	**72**
المبحث الثالث: الدور الأمني للصين في جنوب شرق أسيا.	**75**
المطلب الأول: الصين وتوجهاتها الأمنية الجديدة.	**75**
المطلب الثاني: الصين ومواجهة التهديدات الأمنية في جنوب شرق آسيا.	**79**
المطلب الثالث: الإستراتيجية الصينية البحرية لتحقيق الأمن الإقليمي.	**81**
الخاتمة.	**87**
قائمة المراجع.	**90**
فهرس الجداول والأشكال.	**100**
فهرس المحتويات.	**102**